الأربعاء 1 آب 2018
العدد 3530 السنة الثانية عشرة
mercredi 1 Août 2018 no 3530 12ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رياضة

استقالة بدر في تصرف «الشيخ سعد»
كرة الأنصار في ملعب الحريري

10

تعاون أمني لبناني عراقي: توقيف عصابة ابتزاز لبنكٍ «عودة» [2]

الحريري وجنبلاط وجعجع:
معاً في الحكومة وخارجها [2]

السويداء تُلملم جراحها
من الأطرش إلى جنبلاط: دعنا من غدرك

[14 ـ 15]

تتجه أجواء محافظة السويداء إلى الهدوء بعد استكمال الجيش انتشاره في الشرق، تمهيداً لمعركة ضد «دواعش البادية»، بالتوازي مع التعاطي بروّية مع ملف المختطفات (أرشيف)

قضية

معهد الدكتوراه اتهامات الطلاب باطلة

6

16
اليمن
«المركزي» يزداد عجزاً **صراعات... ووديعة سعودية مُجمّدة**

17
العراق
زحمة مبادرات بعد خطاب «المرجعية»

19
قضية

أزمة «بريكست» إلى مزيد من التعقيد: **بريطانيا... «أمة في أزمة»**

20
إيران
تشكيكٌ في دعوة ترامب للحوار: **العودة إلى «النووي» أولاً**

تقرير

الحريري وجنبلاط وجعجع: معاً داخل الحكومة... ومعاً خارجها

لا تتراجع القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي عن حقهما في التمثيل الحكومي. ولن يتراجع الرئيس المكلف عن تأييدهما. لكن الثلاثة، ولا يقف الرئيس نبيه بري بعيداً منهم، في واد. والعهد في واد آخر

هيام القصيفي

ليس أمراً إيجابياً أن يضرب العهد مواعيد لتشكيل الحكومة. فأن يحدد موعد الأول من آب للتأليف ولا يتحقق ذلك، إشارة سلبية تضاف إلى مؤشرات أخرى تحول دون تأليف الحكومة.

> لا حوار بين باسيل والحريري الذي يرفض رفضاً قاطعاً المعيار الذي يضعه رئيس التيار لتمثيل الكتل النيابية

المعطيات الأخيرة لا توحي بقرب التأليف، لا بل ثمة خلاصات تحددها أوساط سياسية رفيعة بالآتي: لا السعودية تتدخل لحل الأزمة، ولا إيران تبادر، وهي أصلاً منشغلة بملف سوريا وبموعد الرابع من تشرين الثاني المتعلق بإعادة فرض عقوبات أميركية عليها. وفي الداخل، الأطراف المحليون واثقون أن لا حكومة في المدى المنظور، وقد برزت في الساعات الماضية المعلومات الآتية:

أسفرت اللقاءات الأخيرة، عن تعميق التفاهم بين الرئيس سعد الحريري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع. يتعدى هذا التفاهم الشكليات، إذ بات الثلاثة على ثقة بأن كل واحد منهم يساند الآخر ويساهم في تثبيت موقفه. يتمسك الحريري بالقوات منعاً لمنعه من التأليف. ويتمسك جنبلاط بالقوات وبالحريري، فتتعزز مطالبته بحصة درزية صافية، وبذلك لا يتراجع الحريري تحت وطأة الضغوط والمساومات. تتمسك القوات بموقفها وتنسيقها مع حليفيها. ترجم هذا التفاهم الثلاثي بكلام واضح عن ضرورة التمسك بالسقف الذي وضعه كل واحد منهم وبالتالي لن يتراجع عنه، وشمل التفاهم الدخول سوياً إلى الحكومة تحت هذا العنوان وحده. السؤال ماذا لو قرر الثلاثة الخروج من الحكومة، تحت شعار إما أن ندخل معاً أو نخرج معاً؟.

كان الحريري واضحاً حين نقل إلى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون عدم التراجع عن تأييده مطالب القوات وجنبلاط، لا سيما أن الثلاثة يحظون بدعم من الرئيس نبيه بري، فهو «متعاطف مع طروحات الثلاثة أوساط سياسية رفيعة بالآتي: لا المنطقية والعقلانية والطبيعية»، ولا يمانع بحسب ما أبلغ الوزير ملحم الرياشي في إعطاء القوات حقيبة سيادية، فضلاً عن تأييده مئة في المئة مطالب جنبلاط. فما جمعته سنوات الحرب والاتفاقات بينهما لن تمحيه حكومة العهد الذي لا يجمعه معه ود شخصي أو نضال مشترك.

الحريري وجنبلاط وجعجع معاً في السراء والضراء (دالاتي ونهرا)

أبلغت القوات اللبنانية، وستبلغ كل يوم، من يعنيهم الأمر، موقفاً واضحاً لا تراجع ولا مساومة عليه، بالحصول على حقيبة سيادية أو بالحد الأدنى نائب رئيس حكومة مع حقيبية، أي كما هي الحال اليوم. وأبلغ جعجع معاونه الرياشي وكان متشدداً في قراره، بوقف التفاوض إذا لم يتم التجاوب مع أحد هذين الشرطين. لا تساوم القوات على عدد الوزراء، ووفق اتفاق معراب بحق لها بستة وزراء مع حلفائها أي مناصفة بينها وبين التيار، ووفق حسابات الوزير جبران باسيل الأخيرة حول كيفية التمثيل يحق لها بخمسة وزراء. والقوات لن تتنازل عما حققته من تمثيل شعبي، فتصر على خمسة وزراء، ولن تتنازل عن الوزير الخامس إلا لتسهيل عمل الرئيس المكلف أو رئيس الجمهورية فقط لا غير. لكن ما وصلها من اقتراحات من جانب باسيل حتى الآن، يؤكد انقلابه على اتفاق معراب وحتى نقضه للحسابات النسبية التي أجراها بنفسه. إذ يصر على ثلاث حقائب وزارية للقوات فحسب من دون نيابة الرئيس ومن دون حقيبة سيادية. وكذلك أبلغ باسيل المعنيين أن الجيش لا يقبل بأن تكون القوات على رأس وزارة الدفاع، أما القوات بحسب مصدر وزاري فيها فترد: «هذا الكلام مردود ومرفوض، فالقوات تدعم الجيش وتقف إلى جانبه، أما ما حدث في التاريخ القديم، فحصل قبل المصالحة، وهو صراع بين القوات والعماد ميشال عون حين كان قائداً للجيش، وليس مع الجيش».

حالياً التواصل الجدي مقطوع بين باسيل والقوات، ولا حوار بين رئيس التيار الحر وبين الحريري الذي يرفض رفضاً قاطعاً المعيار الذي يضعه باسيل لتمثيل الكتل النيابية. بالنسبة إلى الحريري «المعيار السليم هو الحجم السياسي للقوى السياسية ثم الحجم الانتخابي». على هذا الأساس، يتعامل الرئيس المكلف مع جنبلاط والقوات، والاتصالات التي يجريها الوزير الياس أبو صعب مع الوزير غطاس خوري لا تقدم ولا تؤخر. وهي أكثر من شكلية.

يرفض الحريري إعطاء باسيل عشرة وزراء أو أحد عشر وزيراً، لا ثلث معطلاً للعهد، مهما كانت التبريرات. وهو يلتقي بذلك إلى حد كبير مع بري، لأن الأحجام الانتخابية لا تعطيهما هذا العدد. فالحصة التمثيلية الحقيقية للعهد والتكتل ثمانية وزراء في الحد الأقصى لأن ثمة نواباً نجحوا على أساس أنهم كتلة العهد ولا يجوز احتسابهم من حصة التيار حيناً والعهد حيناً آخر.

وفق هذه المحصلة، لم يتحقق أي خرق في مسار تأليف الحكومة، وزيارة باسيل إلى عين التينة، أمس، هي تعبير عن مأزق يواجه العهد ورئيس التيار الوطني الحر الذي قطع قنوات الاتصال مع معراب وكليمنصو وبيت الوسط، فقرر أن ينفتح على رئيس المجلس النيابي، غير أن فك الحصار السياسي شيء وتأليف الحكومة شأن آخر، لا بل كيف يمكن توفير الحلول إن لم يتواصل باسيل، الذي أوكل عون إليه المفاوضات، مع الحريري وجنبلاط والقوات، وإذا كان رئيس الجمهورية يتمسك بالحريري منعاً لحصار دولي وإقليمي عليه، فهل هذا هو السبيل الصحيح لتشكيل الحكومة وللإقلاع بالإصلاحات الاقتصادية التي يتحدث عنها يومياً؟.

المشهد السياسي

لقاء عين التينة: رفض التشاطر والتعطيل

لم تساهم المشاورات التي جرت، أمس، في كسر المراوحة المستمرة في ملف تشكيل الحكومة، بل صبّت في خانة سعي معظم الأطراف إلى إبعاد تهمة العرقلة أو تحمّل مسؤولية تأخير تشكيل الحكومة عن نفسها. وفيما كان من المُنتظر أن يزور وزير الخارجية جبران باسيل وادي أبو جميل للقاء رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، فاجأ باسيل الجميع بزيارة عين التينة للقاء الرئيس نبيه بري، في مسعى قام به نائب رئيس المجلس النيابي إيلي الفرزلي لفتح أبواب جديدة أمام رئيس التيار الوطني الحر، بعدما قرر هو إقفال أبوابه مع الحريري وقبله مع النائب السابق وليد جنبلاط ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع.

وقد وصفت مصادر المجتمعين في عين التينة اللقاء بـ«سوبر إيجابي» وساده الكثير من الودّ». وأوضحت لـ«الأخبار» أن «شقاً من اللقاء كان استراتيجياً، وكان هناك توافق كبير على مقاربة قضايا المنطقة والحرب في سوريا وملف النازحين». وكذلك الأمر في ما يتعلق بملف تأليف الحكومة و«ضرورة اعتماد مبدأ وحدة المعايير»، مع التشديد على «أننا كلنا نريد حكومة وحدة وطنية ونريد سعد الحريري على رأسها». كذلك فإن الرؤية كانت متقاربة في أن سبب التأخير في تأليف الحكومة يبدو خارجياً أكثر منه خلافاً على الحصص والحقائب، وفي «أن هناك محاولة للتشاطر عبر إظهار منسوب كبير من التفاؤل ومحاولة رمي التعطيل على أطراف أخرى».

من جهته، كرر الفرزلي في اللقاء موقفه الداعي إلى تشكيل حكومة أكثرية، إلا أن بري كان واضحاً في إصراره على حكومة وحدة وطنية، وشدد على استمرار الحوار وعدم التمترس وراء الشروط والشروط المضادة، «لأن مثل هذا التمترس لا يُمكن أن يصل بنا إلى أي مكان، بل سيبقي الأزمة مستمرة». أما باسيل، فقد أكد أنه لا يستهدف أحداً، إنما «أطالب بحصتي فقط. من يُرد أن يعطي فليعطِ من حصته»، فأجابه بري: «المهم أن لا نتمترس عند مواقفنا». هنا، تطرق باسيل إلى موضوع النسبية في الحكومة، مشيراً إلى أن «هذه النسبية تجعل حصتنا أكبر. مع ذلك ارتضينا بحصتنا كما هي الآن، وذلك في سبيل تسهيل التأليف. ونحن على قناعة بذلك».

وأشار باسيل إلى أن الجميع يحمّلوننا مسؤولية العرقلة، إلا أنني لا أطالب إلا بحصتي. علماً أن بري سأله في الاجتماع عن سبب عدم لقائه الحريري، فأجابه: «إذا اجتمعت به ولم تحصل أي حلحلة، فإنني بذلك أثبت التهمة الموجهة إليّ بعرقلة التشكيل».

واستقبل الحريري الوزير علي حسن خليل الذي أطلعه على مضمون لقاء بري والفرزلي وباسيل. وفيما تردد أن الحريري سأل عمّا إذا كان باسيل قد طلب من بري أن يكون وسيطاً بينه وبين الحريري، قال رئيس المجلس بعد اطلاعه من خليل على نتائج اللقاء مع رئيس الحكومة المكلف: «لست وسيطاً، ولم يفوّضني أحد، لكنني أحببت أن أبادر إلى نقل الإيجابيات التي سمعتها لتقريب المواقف».

> «لبنان أولاً»: أوامر خليجية تمنع تشكيل الحكومة

من جهته، أبلغ الفرزلي «الأخبار» أنه مع تفهمه لسعي معظم الأطراف إلى حكومة وحدة وطنية، إلا أن الإصرار عليها هو الذي يساهم في تأخير تشكيل الحكومة وتعطيل دور مجلس النواب. وأكد أن معركته كمواطن هي إعادة إنتاج النظام الديموقراطي البرلماني، وأول شروطه وجود حكومة ومعارضة برلمانية قادرة على المحاسبة (حكومة أكثرية تقابلها معارضة فاعلة).

ومن بيت الوسط، لم يتأخر الحريري بالرد على الدعوة إلى تشكيل حكومة أكثرية في حال تعذّر تشكيل حكومة وحدة وطنية، فشدد على أنه «حصل على 112 صوتاً من النواب لتسميته رئيساً للحكومة لكي يشكل حكومة وفاق وطني». وقال: «أنا لست مع حكومة أكثرية، بل على العكس، الإجماع الذي حصلنا عليه والتسوية التي قمنا بها، هما فقط لكي يكون كل الأفرقاء في الحكومة، ونتحمل جميعاً مسؤولية الأمور في البلد»، مؤكداً أن «أحداً لم يطالبه بحسم قراره». وقال: «إذا كان هناك من يرغب في تحميلي المسؤولية، فإن الشعب اللبناني يعرف من المسؤول عن العرقلة في الواقع».

وكانت كتلة المستقبل قد عقدت اجتماعاً برئاسة الحريري، وأكدت دعمها للرئيس المكلف «في جهوده لتأليف حكومة وفاق وطني تتمثل فيها المكونات الفاعلة للشراكة الوطنية في المجلس النيابي، وذلك بما يتلاءم مع أوسع نطاق ممكن لما أسفرت عنه نتائج الاستشارات النيابية الملزمة». ورفضت الكتلة أي آراء واقتراحات ومحاولات لإسقاط أي أعراف جديدة على عملية التأليف. ولفتت انتباه كل المعنيين في هذا الشأن إلى أن المعيار الوحيد الذي يتمسك به الرئيس المكلف ويعمل بمقتضاه هو المعيار الذي نصّ عليه الدستور، ومعيار المصلحة الوطنية التي توجب الخروج من دوامة الحصص والشروع بإطلاق عجلة العمل الحكومي في أسرع وقت.

كذلك أعلن تكتل «لبنان القوي» بعد اجتماعه برئاسة باسيل، أن التأليف بيد الرئيس المكلف «وقد طالبنا باعتماد معايير مشتركة نتيجة الانتخابات النيابية». وقال النائب شامل روكز الذي تلا البيان للمرة الأولى إن تأخير ولادة الحكومة «تفوح منه الأوامر الخليجية، التي تمنع تشكيل حكومة تتوازن مع واقع لبنان ظناً منهم أنهم قد يربحون بالسياسة ما خسروه في الحرب والانتخابات». وكان التكتل حاسماً في تأييده لعقد المجلس النيابي جلسات تشريعية، في ظل تصريف الأعمال.

(الأخبار)

باسيل لبري: لا أطالب سوى بحصتي (حسين ابراهيم)

تقرير

الأمن العام والمخابرات العراقية: توقيف عصابة ابتزاز لمصرف «عوده»

قبل عدة أسابيع، انطلقت حملة على تطبيق «الواتس آب»، وكذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تستهدف مصرف «عوده» بصورة مباشرة، وتتهمه بتبييض الأموال. ثم انطلقت حملة شائعات تبيّن أن مصدرها بغداد، تتضمن حملة على عدد من المصارف اللبنانية، وأبرزها «عوده». لاحقاً، ظهرت معطيات تفيد بأن شخصيات عراقية تقول إنّ ودائع تعود إلى أيام حكم الرئيس السابق صدام حسين، قد اختفت من حساباتها في مصارف لبنانية، بينها مصرف «عوده».

ما حقيقة الأمر؟

في المعلومات، إن عدداً من الأشخاص تقدموا بأوراق تقول إنهم يملكون حسابات في مصرف «عوده» كما في مصارف أخرى، وإن الحسابات قيمتها تفوق مئات ملايين، بل مليارات الدولارات، وإنه جرى إيداعها خلال السنوات السابقة للغزو الأميركي للعراق في عام 2003، وإن التأخير في المطالبة بها يعود إلى أسباب خاصة وظروف قاهرة. وادعى هؤلاء أن المصارف، ومن بينها مصرف «عوده» رفضت الإقرار بوجود هذه الحسابات، لتُشنّ بعدها حملة عبر مواقع التواصل، ومنها تطبيق «واتس آب».

وقد حصل أن تلقت «الأخبار» من أحد هؤلاء، معلومات تبيّن لاحقاً أن لا أساس لها من الصحة، وأن مصرف «عوده» على وجه الخصوص، طلب من مكتبه القانوني التحرك لمواجهة هذه الحملة، ثم جرى التواصل مع المديرية العامة للأمن العام بشخص مديرها العام اللواء عباس إبراهيم، الذي تواصل مع السلطات الرسمية العراقية، وتبادل معها المعلومات المتوافرة لدى الطرفين.

بعد ذلك، تبيّن للسلطات العراقية أنّ هناك شبكة كبيرة تضم عراقيين وغير عراقيين، وبينهم لبنانيون، وضعت خطة لابتزاز مصرف «عوده» ومصارف أخرى.

(هيثم الموسوي)

وبحسب مصادر عراقية، جرت هذه الحادثة في دول أخرى، خصوصاً بعدما باشرت الحكومة العراقية التواصل مع عدد من العواصم للكشف عن حسابات تخصّ الخزينة العراقية، إما وضعت باسماء عراقيين من جماعة النظام السابق، أو باسم شخصيات غير عراقية. وتقول المصادر إنه أمكن استعادة أموال كثيرة إلى الخزينة العراقية، ولكن بقيت هناك حسابات عالقة في دول عدة، لا سيما تلك التي تعتمد نظام السرية المصرفية.

من جانبها، أعدّت إدارة مصرف «عوده» ملفاً متكاملاً وقدمته إلى اللواء إبراهيم الذي ناقشه مع السلطات العراقية، قبل نحو أسبوع، لتتكشف بعدها فصول القضية، حيث أفضت التحقيقات إلى معطيات صدر على إثرها بيان عن جهاز المخابرات العراقي، يوضح أنه في إطار التنسيق مع المديرية العامة للأمن العام اللبناني «تم كشف شبكة احتيال يقوم أفرادها بنشر أخبار غير صحيحة ومعلومات ملفّقة لغرض ابتزاز عدد من المصارف اللبنانية، مدعين ملكيتهم مستندات عن أرصدة لهم بملايين الدولارات الأميركية في تلك المصارف. وقام أفراد الشبكة بتقديم دعاوى ضد بعض المصارف، وآخرها محاولة الاحتيال على «بنك عوده»، أحد المصارف اللبنانية المعروفة، حيث ثبت أن المستندات المقدمة من قبلهم مزورة، فضلاً عن بثّهم ونشرهم أخباراً ملفّقة عن تلك المصارف. وقد تم توقيف عدد من أفراد هذه العصابة والعمل جار على ضبط وتوقيف الآخرين، وذلك استمراراً للجهود المتعلقة بحماية اقتصاد البلدين، والحفاظ على علاقتهما الثنائية المتميزة».

من جانبه، كشف اللواء إبراهيم أن الملف «اكتمل لدينا الأربعاء الماضي، ما استوجب سفري إلى العراق والتنسيق مع السلطات العراقية، وأعتقد أننا نجحنا إلى حد بعيد ونحن نبحث عمّن يقف وراء هذه العصابة لأنه ليس هناك شيء بالصدفة يطاول مئات ملايين الدولارات، فالموضوع يتجاوز المليار دولار».

وقال إبراهيم إن مصرف «عوده» ليس البنك الوحيد المستهدف، «إنما هناك أكثر من مصرف كان مستهدفاً، وإنما العمليات الكبرى كانت تستهدف بنك عوده، وذلك لا يتعلق فقط بموضوع أموال وغير أموال، إنما كان هناك أيضاً استهداف عبر مواقع التواصل الاجتماعي أيضاً من العراق لتشويه واعتراض القطاع المصرفي اللبناني»، واضاف أن التحقيقات «ستظهر إذا كانت هناك شبكات عالمية تقف خلف هذا العمل».

وحول وجود موقوفين لبنانيين في الشبكة، قال إبراهيم: «بالطبع، هذه الشبكة كبيرة، لأن استهدافاً بهذا الحجم والذي قد يتجاوز مليار دولار ليس عمل هواة أو عصابة صغيرة، ونحن نرصد هذه الشبكة منذ أكثر من سنة ونتابع ذلك في الأمن العام. وبحسب التحقيقات وما توافر لدينا حتى الآن والأسماء التي استحصلنا عليها والتي زودنا السلطات العراقية بها، فهي فقط في العراق».

وقال إن «هذه الشبكة كانت تعتمد على تزوير الحسابات وادعاء امتلاك أرصدة مزوّرة في المصارف، وأيضاً الاستهداف عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتزوير الأوراق كانت تتم بشكل منتظم».

أما مصرف عوده، فقد أعرب في بيان له عن امتنانه للسلطات العراقيّة والمديريّة العامّة للأمن العام في لبنان، وعلى رأسها اللواء إبراهيم، وعن تقديره للسلطات القضائيّة اللبنانيّة «لدورها البارز في تأكيد سيادة القانون وإحقاق العدالة».

(الأخبار)

«تحوّلنا من شركة عائلية إلى العلامة التجارية الأولى لدى كل العائلات»
«خوري هوم» احتفلت بعيدها: باقون داعماً قوياً للاقتصاد اللبناني وسنواصل مسيرتنا في السنوات العشرين المقبلة بالنهج نفسه

ماتيو: زبائننا ناهزوا المليون في 20 عاماً وموظفونا أكثر من 500 في 12 فرعاً

أكدت شركة "خوري هوم" التي تتبوأ مركز الصدارة في قطاع تجارة الأدوات المنزلية والإلكترونية في لبنان، أنها ستواصل مسيرتها "في السنوات العشرين المقبلة" وفق النهج الذي اتبعته منذ انطلاقها قبل 20 عاماً، وأنها "ستبقى على إيمانها الراسخ بلبنان"، وستستمر "داعماً قوياً" لاقتصاده.

واقامت "خوري هوم" حفلة لجميع العاملين لديها في Bar National -نهر الكلب، في مناسبة الذكرى العشرين لانطلاقها. وقال رئيس مجلس إدارة الشركة رومن ماتيو في كلمة ألقاها إن "خوري هوم" وفرت خدماتها "لأكثر من مليون زبون" منذ تأسيسها قبل عقدين. ووصف مسيرة الشركة بأنها "قصة نجاح ملهمة". وأضاف: "لقد جعلنا من العلامة التجارية لهذه الشركة العائلية، العلامة التجارية الأولى لدى جميع العائلات في لبنان، ونعد زبائننا المخلصين بأننا سنكمل هذه المسيرة بالروحية نفسها في الحقبة المقبلة".

وأشار ماتيو إلى أن "خوري هوم" توسعت منذ انطلاقها، "ليصل عدد فروعها اليوم إلى 12 في كل أنحاء لبنان، وتمكنت من بناء سمعة راسخة في السوق". ورأى أن "النجاحات الكثيرة" التي حققتها "خوري هوم" تشكّل "دليلاً واضحاً على وفاء زبائنها لها، وخصوصاً أنها باتت جزءاً من حياتهم ودخلت منازلهم وقلوبهم".

وأذ ذكّر ماتيو بأن "خوري هوم" كانت "داعماً قوياً للإقتصاد اللبناني رغم الظروف الإقتصادية الصعبة التي يشهدها لبنان، وأثبتت مع غيرها من المؤسسات أن القطاع الخاص اللبناني نابض وقادر على البقاء حتى في ظل مناخ اقتصادي غير مشجّع"، أشار في هذا الإطار إلى أنها "توفر حالياً فرص العمل لأكثر من 500 موظف في مختلف المناطق"، مؤكّداً انها "ستبقى دوماً على إيمانها الراسخ بلبنان، ورافداً مهماً لاقتصاده".

KHOURY HOME

العراق يوقف شبكة الاحتيال التي استهدفت بنك عوده

صدر عن بنك عودة أمس البيان الآتي :"على أثر نشر البيان الصادر عن السلطات العراقيّة في ما يتعلّق بتوقيف شبكة الاحتيال التي استهدف في الفترة الأخيرة تشهيرها القطاع المصرفي اللبناني من خلال بنك عوده، يودّ بنك عوده أن يعرب عن فائق شكره إلى كافّة السلطات المعنيّة التي أدّت جهودها المكثّفة وعملها الدؤوب إلى تطبيق القانون بحقّ مرتكبي هذه الأعمال الجرميّة."

وقال البيان "إننا نعبّر عن امتناننا تجاه السلطات العراقيّة والمديريّة العامّة للأمن العام في لبنان، على رأسها اللواء عبّاس إبراهيم، وعن تقديرنا للسلطات القضائيّة اللبنانيّة لدورها البارز في تأكيد سيادة القانون وإحقاق العدالة."

وفي المناسبة، شكر بنك عوده عملاءه وأصحاب المصلحة على ثقتهم الكبيرة، ويجدّد تعهّده بصيانة موقعه وسمعته المتميّزَين في القطاع المصرفي في لبنان والخارج.

تقرير

حصاد الحريري في تياره: أزمة تولّد أزمات

يتبع سعد الحريري مقولة «داوِها بالتي كانت هي الداءُ». وبدل اعتماده على كادر بشري موثوق لمحاربة الفساد في تياره، استعان بأشخاص مطعون بنزاهتهم. أما خطّة «التطهير والمحاسبة والتنظيم»، فليست، حتى الآن، سوى «حبر على ورق»

ميسم رزق

بعد النتائج المُخيّبة التي حَصَدها تيارُه من صناديق الاقتراع، باشرَ رئيس تيار المستقبل سعد الحريري بورشة مُحاسبة مفتوحة. في شهر أيار الماضي صدرت عنه سلسلة قرارات بإقالات وبحلّ هيئات وماكينات ومنسقيات. آنذاك، ظنّ المُستقبليون أن الحملة ستمتص نقمة الداخل وتؤسس لأداء مختلف. غير أن «مُعاقبة المسؤولين» عن «مصيبة الانتخابات»، وبدل أن تكون محصورة بمن اتخذ القرارات السياسية ورسم صورة التحالفات، لا من أدار الماكينات على الأرض، ولّدت مصائب أخرى.

إنه ثمن الهرب من السياسة في التيار الأزرق. وبدل أن تساعد الإقالات وحلّ المنسقيات في إعادة هيكلة التيار، تنظيمياً وإدارياً، زادت مكامن الخلل، لكنّ حالة التشتّت التي أصابت المنظومة الحريرية باتت عصية على الترميم. أما عناصرها، فبعضهم في حالة عجز وإحباط، وبعضهم الآخر يشعر بالإفلاس لعدم وجود خيارات بديلة. الجميع يفضّل التقوقع والانتظار، فيما رأس الهرم (الحريري) هو الأكثر مساهمة في تعميق الأزمة. إذ ساهمت قرارات الرجل ــ من حيث يدري أو لا يدري ــ في إعادة إنتاج الأزمة، عوضاً عن الخروج منها. منذ أشهر، كان الحريري في عيون البعض في التيار وخارجه، بمثابة «القائد الجريء». أما اليوم، فهو «المسؤول عن أولئك الذين كانوا سبباً في مضاعفة الأزمة وهذا الخط البياني للانحدار السياسي والتنظيمي».

الوقائع تبيّن أن ما أقدم عليه رئيس التيار، لم يكن سوى مبادرة شكلية للتخفيف من النقمة. ترتبط هذه الوقائع بما يجري في المنسقيات، أو ضمن اللجان التنظيمية الثلاث التي سبق أن تمّ تعيينها «بهدف التدقيق والتحقيق في مكامن الخلل»، وصولاً إلى إيلاء هذه المهمة إلى شخصيات، بينها من هو متورط بملفات فساد أو تحوم حوله الشبهات في أحسن الأحوال!

لا يبدو أن شيئاً قد تبدّل في الإمبراطورية الزرقاء المتهالكة. المسرح نفسه، واللاعبون أنفسهم أيضاً. خطة «التطهير» ليست سوى حبر على ورق. ما نُفذ منها فقط هو حلّ هيئة الانتخابات والماكينة الانتخابية، وهما أصلاً ينتهي دورهما تلقائياً غداة الانتخابات، أما كل ما يتصل بحلّ الهيئات التنظيمية القيادية، فلم يدخل حيّز التنفيذ. فالهيئات والمنسقيات تعمل كأن شيئاً لم يكن، بمن فيهم أولئك الذين صدرت بحقهم مذكرات إقالة، كمنسّق التيار في البقاع الغربي وراشيا محمد حمود. منذ أقل من أسبوعين، أصدر الأخير تعميماً ينقل قرار الأمانة العامة للتيار «بتحديد نهار السبت من كل أسبوع كموعد لاستقبال مراجعات وطلبات الخدمات الخاصة، بحضور نواب ووزراء المستقبل، ومستشارين دولة الرئيس»، علماً أن كلمة «حلّ» التي جاءت في بيان «الأمانة» تعني فض الهيئات والمنسقيات وإنهاء حق أعضائها في تصريف الأمور. فكيف يُزاول منسّق التيار عمله بعد إقالته؟ وكيف تستمرّ المنسقيات التي حلّها «دولته» في القيام بنشاطاتها، من دون تغيير المنسّقين الذين اتهمهم بالتقصير سابقاً؟

يعتبر مستقبليون بأن «أجواء المحاسبة التي أشاعها الحريري بعد الهزيمة الانتخابية، سُرعان ما انتهت إلى انكشاف الواقع على مزيد من الفوضى». حتى اللجان التنظيمية الموقتة التي تمّ تشكيلها في كل من بيروت والبقاع الأوسط والغربي وراشيا «لم تظهر لها أي مفاعيل على الأرض». يقول أحد الكوادر أننا «لم نسمع حتّى الآن عن عنصر في التيار تمّ استدعاؤه والتحقيق معه»، ويضيف: «هناك قرار غير معلن يقضي بتجميد كل شيء إلى حين عقد المؤتمر العام للتيار»، هذا المؤتمر الذي «تمّ تقريب موعده على أن يحصل خلال سنة». في المقابل، تسال مصادر أخرى مستقبلية عن «فائدة تشكيل هذه اللجان وعقد المؤتمر ما لم تتم محاسبة المسؤولين عن هزيمة الانتخابات، وبالتالي الإتيان بفريق شبابي جديد يعيد الجاذبية إلى التيار»، مشكلة هذه اللجان لا تتوقف عند عدم فعاليتها، وحسب. فهي تحتاج أيضاً إلى من «ينظفها»، بدليل «تورّط أحد مقرّريها (م. ج.) بملف تزوير شهادات العسكريين لأجل الترقية في إحدى الجامعات الخاصة في العاصمة». وبحسب المعلومات، بادر المقرر إلى الاتصال بالتيار لمساعدته لكن أحداً لم يوفر له التغطية، علماً أنه من المقربين جداً من الأمين العام للتيار أحمد الحريري.

أحمد الحريري سيعقد اجتماعاً لقطاع الشباب لحلّ الخلافات (دالاتي ونهرا)

> أحد المقررين في اللجان التنظيمية متورط بملف تزوير شهادات العسكريين

ما يزيد الطين بلّة، استعانة سعد الحريري بنبيل يموت (الذي سبق أن أقصاه وزير الاتصالات جمال الجراح عن الوزارة وفسخ عقد الاتفاق معه بصفة مستشار، ثم أعاده إلى عمله بعد ظهر اليوم نفسه بضغط من الحريري). وقد أوكل الحريري إلى يموت مهمّة التدقيق في ثلاثة ملفات لها علاقة بالفساد داخل التيار، واحد منها التحقق من تورّط المقرر (الذي يعمل في إحدى الجامعات) إلى جانب عمل مخابرات الجيش. فكيف يُمكن تصديق أن الحريري يريد محاربة الفساد في تياره بمساعدة «من كان يُدير أمور وزارة الاتصالات بصفقاتها وفضائحها، ويطلق عليه وزير الظل» كما يقول مستقبليون؟

هذه الوقائع رافقتها وسبقتها استقالات لعاملين في قطاع الشباب. بعضهم نشرها على صفحاته في فايسبوك (سارة حموضة، سارة قباني، يوسف حسين، وخالد الأزرق). ومعظمها جاء اعتراضاً على «غياب القيادة الحكيمة، وتحكّم بعض الرؤوس الكبيرة بالكوادر الصغيرة، وعدم السماح لها القيام بعملها كما يجب، مما يشعرها بالغبن». وقد اتهم كوادر القطاع «المنسق السابق وسام شبلي بأن له دوراً في ما يحصل. فهو لا يزال يتدخل في عمل الشباب حتى بعد أن أصبح عضواً في المكتب السياسي». ومن المعروف أن «شبلي كان من بين الأسماء المرشحة للانتخابات النيابية، لكن اسمه سُحب من التداول قبل أيام من إعلان أسماء المرشحين» وقال قيادي في التيار لـ «الأخبار»، إن أحمد الحريري «سيعقد في اليومين المقبلين اجتماعاً بين الأطراف المتنازعة في قطاع الشباب لحلّ الخلافات المتفاقمة بينهم»!

تقرير

أوجيرو: بعد الإدارة... النقابة إلى الانقسام!

مع استمرار الخلاف بين رئيس مجلس إدارة أوجيرو عماد كريدية الذي يشغل أيضاً منصب المدير العام للهيئة وعضو مجلس الإدارة هادي أبو فرحات الذي يشغل أيضاً منصب مدير الشبكات، والذي عُبّر عنه بوضوح باتهام الاول للثاني بهدر المال العام، وكذلك بفصل نحو 300 من موظفي مديرية الشبكات إلى مديريات أخرى، ها هو الانقسام يمتد ليصبح عمودياً مع مقاطعة التيار الوطني الحر للانتخابات النقابية التكميلية في أوجيرو.

فقد ذكرت مصادر نقابية أن الأجواء في أوجيرو عشية الانتخابات المقررة في 2 آب متشنّجة جداً، مع ظهور مقاطعة لافتة من «البيئة العونية» للانتخابات، والتي انسحبت أيضاً لتشمل موظفين آخرين. وتلفت المصادر الى أن هذه المقاطعة وإن كانت سياسية وترتبط بالخلاف القائم بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل في أوجيرو، إلا أنها تتقاطع أيضاً مع الأجواء السلبية والإحباط الذي تولّد لدى الموظفين على خلفية «الخديعة»، على حدّ تعبير أحد أعضاء النقابة، قاصداً ما تعرّضوا له مؤخراً على يد الإدارة، بعد أن أغدقت عليهم الوعود بأن أوضاعهم سوف تتحسن مالياً بعد تطبيق سلسلة الرتب والرواتب في أوجيرو، وهو الأمر الذي لم يحصل، خاصة أن التعديلات على الرواتب (إضافة الدرجات الأربع إلى صلب الراتب) استفاد منها مخطيون ومنتفعون، وبينهم المدير العام، الذي وصل مجموع ما يتقاضاه، خلافاً للقانون، إلى حوالى 50 مليون ليرة لبنانية شهرياً.

وسط هذه الأجواء، من المقرر أن يتوجه 965 ناخباً صباح غد إلى صناديق الاقتراع المنتشرة في مراكز الهيئة، لاختيار 6 أعضاء جدد لعضوية المجلس التنفيذي الذي يضم 12 عضواً يختارون لاحقاً نقيباً. وتشير المعلومات إلى أن قسماً كبيراً من الموظفين امتنع عن تسديد اشتراكاته المالية احتجاجاً، وبالتالي حرموا أنفسهم طواعية من المشاركة في الانتخابات النقابية، على خلفية الأوضاع السائدة داخل الهيئة.

> ثمة سؤال كبير عن التوازنات الجديدة في النقابة بعد خروج التيار الوطني الحر من المعادلة

(مروان بوحيدر)

ينتمي المتنافسون، الذين يبلغ عددهم 21، إلى تيار المستقبل وحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية، إضافة إلى ناشطين مستقلين تعرّف الموظفون إلى وجوههم في وقفات الاحتجاج السابقة.

وبحسب المعلومات المتوافرة، فإن تحالفاً قد تبلور تحت الطاولة بين الأحزاب لتأمين وصول مرشحيها والفوز بعضوية المجلس، في ظل غياب التيار الوطني الحر. وهذا يطرح سؤالاً كبيراً عن التوازنات الجديدة بعد خروج التيار الوطني الحر من المعادلة. هل يصبح نقيب أوجيرو من حصة كريدية بعد اتفاقه مع القوات اللبنانية (تردّد أنه استقبل مؤخراً وفداً قيادياً من القوات برئاسة الأمينة العامة للحزب شانتال سركيس)، فيقبض الأخير على قرار النقابة؟

(الأخبار)

مقال

لا حظر على التشريع في ظل تصريف الأعمال

عصام نعمة إسماعيل*

لم يحرّم الدستور اللبناني في أي نصٍّ من نصوصه انعقاد مجلس النوّاب في جلسات تشريعيّة في ظل حكومة تصريف أعمال، بل إنّ انعقاد مثل هذه الجلسات لا يتعارض مع صلاحيّات سلطة أخرى، وتكون القاعدة الأولى الواجب استخراجها أنه لا حظر لانعقاد المجلس في جلسات تشريعيّة، ولا سيّما في حال تمادي فترة تصريف الأعمال زمنياً، وذلك في غياب النص أو المبادئ الدستورية المانعة.

إنّ القول بعدم دستورية وعدم قانونية جلسات مجلس النوّاب في ظل حكومة مستقيلة، وإن يؤدّي إلى وضع عمل المجلس النيابي بقبضة الشخصية المكلّفة تشكيل الحكومة الجديدة، وإلى وضعها رهناً بمشيئة تلك الشخصيّة والقوى السياسية المتحكمة بهذا التشكيل، أي إلى إمكانية تعطيل عمل السلطة التشريعيّة إلى أمد غير محدّد (دراسة للقاضي لبيب زوين تاريخ 2013/10/04)، علماً أن الرئيس المكلف نال شرعية التكليف من المجلس النيابي، بناءً على الاستشارات النيابية الملزمة. فالمادة 69 من الدستور تنصُّ على أنه «عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يصبح مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة». هذه المادة أشارت إلى الانعقاد الحكمي والاستثنائي لمجلس النواب، دون أن تحدد طبيعة المهمة، أو بالتعبير الدستوري جدول أعمال هذا العقد الاستثنائي. وهذا ما أدى إلى حصول خلاف فقهي بحت حول طبيعة مهمة مجلس النواب في هذا العقد الاستثنائي.

انقسمت الآراء بين مؤيدٍ لممارسة مجلس النواب كافة صلاحياته في هذا العقد، وبين رافضٍ لذلك، معتبراً أن صلاحية المجلس تقتصر على منح الثقة للحكومة الجديدة. وانعكس هذا الاختلاف الفقهي على عمل مجلس النواب الذي لطالما تهيب ممارسة صلاحياته التشريعية في هذا العقد إلا في حال وجود ظروف ملحّة تستوجب التشريع.

إن الجلسات الفعلية التي عقدها مجلس النواب في الوقت الذي تُعَدّ فيه الحكومة مستقيلة، وإن كانت أعدادها قليلة، إلا أنه مع استمرار عقد هذه الجلسات وفي دوراتٍ مختلفة، أصبح من الجائز الحديث عن عرفٍ دستوري ملزم حول جواز انعقاد مجلس النواب في جلسات تشريعية عادية.

وهذا العرف متوافق مع النص الدستوري ومرتبط بمبدأ استمرارية الحياة الوطنية، ومنسجم مع مفهوم حكومة تصريف الأعمال التي هي إما استمرارية للحكومة ما بين تاريخ اعتبارها مستقيلة وما بين تاريخ صدور المرسوم باعتبارها مستقيلة، أو هي حكومة صدر مرسوم تأليفها، ولكن مباشرتها بالعمل معلّقة على شرطٍ واقفٍ هو نيلها ثقة مجلس النواب، وفي كلتا الحالتين فإن الحكومة هي دستورية، ولكن إذا طالت فترة تصريف أعمال وتجاوزت المألوف ونيّة الدستور الذي شرّعها... يصبح من الواجب إعلاء مبادئ استمرارية المؤسسات الدستورية، بل ويحق للحكومة ممارسة كافة صلاحياتها وفق اجتهاد مجلس شورى الدولة (م.ش. قرار رقم 2015/137-2016 تاريخ 2015/12/1 زينة بو مارون/ الدولة)، وما ذلك إلا لأن مصلحة الأمة كانت دائماً فوق الأحكام الدستورية، فالدستور ليس إلا عناوين لضبط نظام الحكم، وعندما لا يضبط تصبح الضرورة لاتخاذ إجراء ما بمثابة النص الدستوري نفسه» (أحمد زين - نصوص وأحكام دستورية تعطلها حكومة تصريف الأعمال؟- جريدة السفير تاريخ 21 آب 2009).

وتطبيقاً لهذه القاعدة، جاء المجلس الدستوري ليحكم بأن مبدأ استمرارية السلطات الدستورية منعاً لحدوث أي فراغ فيها، مبدأ ذو قيمة دستورية، ومن الحالات التي عددها المجلس، فرض دورة انعقاد استثنائية حكماً على مجلس النواب عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة (م.د. قرار رقم 2005/1 تاريخ: 2005/8/6). فالمجلس الدستوري ذاته ربط انعقاد مجلس النواب الحكمي لتغطية الفراغ الناجم عن كون الحكومة في حالة تصريف الأعمال. فكيف يغطّي مجلس النواب الفراغ الحكومي؟ هل يغطيه بانتظار تأليف الحكومة ليعطيها الثقة فقط، وما العمل إذا طالت أزمة التأليف أشهراً عدة؟

ولو أراد المشترع تضييق صلاحيات المجلس النيابي وحصرها في موضوع التصويت على الثقة بالحكومة الجديدة فقط، لكان نص على ذلك صراحة كما فعل مثلاً في المادة 77 من الدستور التي تمنع على مجلس النواب تقديم اقتراح لتعديل الدستور في عقد استثنائي، أو في المادة 84 التي تمنع على المجلس خلال مناقشة الموازنة ومشاريع الاعتمادات الإضافية أو الاستثنائية أن يزيد الاعتمادات المقترحة عليه (من الحكومة) في مشروع الموازنة أو في مشروع الاعتمادات المذكورة.

بناءً عليه، لا يجوز تضييق صلاحيات مجلس النواب الذي هو «سلطة سيادية وأصيلة ومطلقة لا تحدّها سوى الحدود المنصوص عليها في الدستور إلا بنص صريح وجازم (وليد عبلا - مجلس النواب يحتفظ بصلاحيته التشريعية لدى انعقاده في دورة استثنائية وانعقاده في ظل حكومة مستقيلة هو اجتماع دستوري – جريدة النهار تاريخ 26 تموز 2005).

ومن المفيد التذكير بأنه بتاريخ 3 أيار 1988، طلب رئيس مجلس النواب رأي الفقيه الدستوري الدكتور إدمون رباط في ما إذا كان يتوقّف التشريع في ظلّ حكومة مستقيلة، فكان جواب الأخير أن المجلس النيابي، منذ فترةٍ طويلة، قد سار على عقد جلساتٍ تشريعية في ظلّ حكومةٍ مستقيلة... ولأن السلطة التشريعية مستقلّة عن السلطة التنفيذية بقدر ما تسمح لها الظروف السياسية، وإذا كانت السلطة التنفيذية في حالة من الشلل والانقسام فلا تؤلَّف هذه الحالة ولا يجوز أن تؤلَّف عائقاً أو عذراً لكي تسير السلطة التشريعية على منوالها. فما دامت السلطة التشريعية قادرة على ممارسة وظائفها الدستورية، وبخاصةٍ في حقل التشريع (هل يتوقف التشريع في ظلّ حكومة مستقيلة - مجلة الحياة النيابية المجلد 57/ كانون الأول 2005 ص 183).

كذلك أفتت هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل بصحة التشريع في ظلّ حكومةٍ مستقيلة، بموجب الرأي الصادر بتاريخ 7 تموز 2005 وجاء فيه: «المبدأ المتعارف عليه، الذي يحكم تصريف الأعمال وبمقتضاه لا مفرّ من وجود سلطة مناط بها تأمين استمرارية وديمومة الحياة الوطنية بين تاريخ استقالة الحكومة وتاريخ تأليف الحكومة الجديدة، وأن هذا المبدأ العام الاجتهادي الذي جرى تكريسه كتابةً بنص دستوري في لبنان هو المادة 69 دستور، فالمجلس النيابي - بمجرد انعقاده - يكون متمتعاً بصلاحياته كاملة، غير منقوصة، ويبقى محتفظاً بكامل صلاحياته للتشريع بمجرد انعقاده حكماً بصورة استثنائية عند اعتبار الحكومة مستقيلة، وذلك سدّاً لأي فراغ» (هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل استشارة رقم 2005/478 تاريخ 2005/7/7).

كذلك إن الهيئة الوطنية لحماية الدستور والقانون، بموجب الرأي رقم 2013/1 تاريخ 2013/11/19 أفتت بأنه لا يجوز أن تنسحب حالة تصريف الأعمال على مجلس النواب الذي ناط به الدستور السلطة المشترعة، فهذا أمر فيه كل التطاول على سلطة التشريع للأسباب الآتية:

1- لا يمكن شلّ سلطة دستورية عن العمل بحجة أن سلطة دستورية أخرى لا تعمل بولاية كاملة وفقاً لأحكام الدستور.

2- إن المادة 31 من الدستور تعتبر كل اجتماع يعقده مجلس النواب في غير المواعيد القانونية باطلاً حكماً ومخالفاً للقانون، ما يعني أن اجتماع المجلس في العقود الاستثنائية الحكمية هو اجتماع قانوني بمفهوم الدستور.

3- إن اختصار دورة الانعقاد الاستثنائية والحكمية المنصوص عنها في الفقرة 3 من المادة 69 من الدستور على تأهب المجلس، في حال لم يكن في دورة انعقاد عادية، للمشاورات النيابية التي يجريها رئيس الحكومة المكلف أو لجلسة البيان الوزاري للحكومة الجديدة لمنح الثقة أو حجبها، لا يتوافق هذا الاختصار وشمولية النص الذي لم يذكر أي شرط أو تقييد أو استثناء لاختصاص مجلس النواب التشريعي المناط به حصراً.

4- أن يُعطى رئيس الحكومة المكلف بالمطلق، الذي تقتصر حيثيته الدستورية على إجراء الاستشارات النيابية لتأليف الحكومة، سلطة فعلية تتجاوز هذه الحيثيات إلى أسر السلطة الإجرائية عن طريق إدامة حالة تصريف الأعمال، ومجلس النواب أيضاً عن طريق إنكار سلطته التشريعية في العقود العادية أو الاستثنائية الحكمية، هو تجاوز لاتفاق الطائف من حيث إنه ميثاق عيش مشترك ومشاركة فعلية بين مكونات الشعب اللبناني في صناعة القرار الوطني.

أما لناحية إصدار القوانين، فيرى النائب غسان مخيبر في دراسة تاريخ 8 حزيران 2011 أن توقيع رئيس الحكومة على مرسوم إصدار القانون إجراء روتيني وعادي وإعلاني، يدخل بالتالي، في مطلق الأحوال، في صلب مهمته في تصريف الأعمال، حيث نصت المادة 56 من الدستور على أن رئيس الجمهورية هو من يصدر القوانين، وذلك وفق المهل المحددة في الدستور بعد أن يكون قد وافق عليها مجلس النواب. إن صلاحيات رئيس الجمهورية الذاتية تبقى مكتملةً بالرغم من استقالة الحكومة، ويظل متولياً مهماته كاملةً من غير تفريق بين حكومة بصلاحيات عادية أو حكومة بحالة تصريف أعمال.

وإذا كان قد سبق للمجلس الدستوري أن قضى بأن توقيع مرسوم إصدار القوانين لا يدخل في المفهوم الضيق لتصريف الأعمال، لأنه «عمل إنشائي بامتياز وغير إجرائي» (القرار رقم 2014/7 تاريخ 2014/11/28 بشأن الطعن بقانون تمديد ولاية مجلس النواب)، لكن المجلس الدستوري عاد لاحقاً عن اجتهاده المذكور وأهمل الطعن المبني على كون القانون المطعون فيه موقّعاً من رئيس حكومة مستقيلة (القرار رقم 2014/7 تاريخ 2014/11/28 بشأن الطعن بقانون تمديد ولاية مجلس النواب).

* أستاذ مادة القانون الدستوري في الجامعة اللبنانية

قضية

دخلت أزمة الاعتراضات على ما سُمّي «استنسابية» القبول في برنامج الدكتوراه في الجامعة اللبنانية منعطفاً جديداً مع إعلان المجلس العلمي للمعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية استعداده لدرس الشكاوى وإعداد تقرير مفصل بها ورفعه الى مجلس الجامعة. المجلس ردّ بالتفصيل على الاعتراضات عبر شرح المعايير وآلية العمل، مؤكداً أن الجامعة فوق الاساءات والافتراءات

معهد الدكتوراه يعد بدراسة اعتراضات غير المقبولين

اتهامات الطلاب للأساتذة الباحثين باطلة

من اعتصام للطلاب غير المقبولين أمام المعهد أمس (مروان بو حيدر)

فاتن الحاج

ركن بعض الطلاب غير المقبولين في برنامج الدكتوراه في الجامعة اللبنانية إلى وعود العميد محمد محسن بإعادة النظر في «المظلومية» التي يمكن أن تكون قد لحقت ببعض المرشحين. للمرة الأولى منذ انطلاقة حركتهم الاحتجاجية على ما سموه «استنسابية القبول»، سمع المعتصمون كلاماً مطمئناً لجهة أنّ المجلس العلمي في المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية سيعكف الشهر الجاري، بناءً لطلب مجلس المعهد وسيقدم تقريراً مفصلاً إلى رئيس الجامعة فؤاد أبوب لعرضه على مجلس الجامعة، في أيلول المقبل. لكن المجلس لم يحدد ما إذا كان سيعاد النظر في ملفات من نالوا دون المعدل المطلوب أي 80 نقطة.

المجلس ردّ على ما سماه «حملة الإفتراءات» التي قام بها بعض المتقدمين لبرنامج الدكتوراه للعام الأكاديمي 2018 ـ 2019 شارحاً آلية العمل داخل المعهد ومعايير اختيار المرشحين.

فتحديد سقف عددي للمقبولين منذ سنتين بقرار في مجلس الجامعة بـ90 مرشحاً وجعله مفتاح المفاضلة بين ملفات المتقدمين مبني، بحسب المجلس، على أسس تعبر عن الحاجة والقدرة الاستيعابية وضرورة الحفاظ على المستوى النوعي لشهادة الدكتوراه اللبنانية وتطبيق مستلزمات الاعتماد الدولي لهذه الشهادة. وهنا يستند المعهد إلى أنّ القبول لإعداد الدكتوراه يخضع في كل جامعات العالم لعدد من الاعتبارات: حاجات ومحاور البحث العلمي، الاختصاصات النادرة والواعدة، توافر الاساتذة المتخصصين في الإشراف وممن يستوفون الشروط العلمية والإدارية، الموارد البشرية والقدرة الاستيعابية، حاجات سوق العمل، والنسب المئوية للطلاب الذين يمكن قبولهم في كل اختصاص.

ماذا حصل هذا العام؟ يشرح المجلس العلمي أنه «تقدم الى المعهد 389 طالب دكتوراه، وهو رقم غير مسبوق، وجرى قبول 90 طالباً وفق أولويات الاختصاصات التي تعد حاجة ضرورية ومهمة للمجتمع اللبناني وحاجات السوق العلمية والبحثية. وقبل الطلاب الذين نالوا المعدلات الأعلى لحين استيفاء العدد المحدد سلفاً، وثمة طلاب حصلوا على المعدل المطلوب، أي 80 نقطة، ولكن لم يُقبلوا بسبب وجود من تفوق عليهم بمجموع نقاطه». وعن إعلان النتائج، أوضح المجلس أنه جرى العرف في المعهد أن يبلغ المقبولون شخصياً أو عبر ارسال رسائل الكترونية خاصة بهم، كما في كل الجامعات العريقة، والمعهد غير ملزم بأن يرسل رسائل الكترونية للطلاب غير المقبولين.

مع ذلك، قرر المعهد أن يضع لائحة بأسماء الطلاب المقبولين موقعة من أعضاء المجلس العلمي على لوحة إعلانات المعهد. لكن ذلك لم يحصل فور صدور النتائج، انما بعيد وقت من انطلاق الاحتجاجات الطلابية.

المجلس أشار إلى أنّه بامكان الطلاب الذين تقدموا للمرة الأولى هذا العام ولم يقبلوا أن يتقدموا للمرة الثانية في العام الأكاديمي المقبل ويستفيدوا من الملاحظات التي أبدتها لجان المناقشة.

مقابل الكلام على أن الفرق البحثية تقوّم الملفات بصورة علمية وموضوعية فيما الاستنساب وفق معايير حزبية وطائفية يحصل في «الطبخ النهائي»، أي المجلس العلمي، باعتباره الجهة المخوّلة إصدار النتائج، في جعبة المجلس كلام آخر على أنّ المعهد يتعاون مع نحو 300 استاذ غالبيتهم من الجامعة اللبنانية «وهم من الأساتذة الأكفاء الذين حققوا انجازات علمية محلية وعربية ودولية، وهؤلاء يشرفون على أطروحات الدكتوراه ويشاركون في اختيار الطلاب للانضمام إلى برنامج الدكتوراه ويعد بعضهم مرجعاً في حقل اختصاصه الدقيق واختصاصات المعهد». ورد المجلس كل الاتهامات التي أطلقها الطلاب بحق الأساتذة، واصفاً اياها بـ«الاتهامات الباطلة ولا تنطبق على اساتذة منضوين تحت لواء المعرفة والبحث العلمي في الجامعة اللبنانية. فالأساتذة الذين يتعاونون مع المعهد سواء أكانوا منضوين في تشكيلات الفرق البحثية أو ممن يشرفون على الطلاب أو كانوا في الخدمة أو متقاعدين او من خارج الجامعة يمتلكون نزاهة أكاديمية ويطبقون المنهج العلمي في مسارات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية».

ووفق المجلس، فإنّ تفاصيل المعايير في كل مرحلة من مراحل التقويم الثلاث مكتوبة وبحوزة الفرق البحثية، ويجتمع عميد المعهد سنوياً مع رؤساء واعضاء الفرق البحثية لمراجعة المعايير ومناقشتها. أما المراحل مع معايير تفصيلية فهي: مناقشة الملف (20 نقطة)، المقابلة (20 نقطة) والمخطط البحثي (60 نقطة). ويعد مؤهلاً من ينال 80 نقطة من 100.

البيان أكد أن الجامعة اللبنانية هي من اهم المؤسسات العلمية في لبنان وهي فوق الاساءات والاتهامات وحريصة على تطوير المعهد العالي للدكتوراه والبحث العلمي، «والمجلس العلمي يسعى إلى الحصول على منح للطلاب وإطلاق ديناميكية بحثية عبر توقيع اتفاقيات علمية مع عدد من المؤسسات المحلية والعربية والدولية».

> **ثمة من حصل على المعدل المطلوب لكن لم يقبل بسبب وجود من تفوق عليه**

تقرير

شركة «فال» للمصروفين من «الميكانيك»: نحنا «حرّين»!

رأجانا حمية

18 عاملاً صرفتهم، في اليومين الماضيين، شركة «فال السعودية المحدودة» ـ فرع لبنان، من عملهم في مركز المعاينة الميكانيكية، «لأنو ما في شغل»، بحسب الوكيلة القانونية للشركة ريما اندراوس. الصرف جاء على دفعتين، الأولى شملت 11 موظفاً كانوا قد بدأوا العمل ـ بموجب عقود محددة المدّة ـ مطلع العام الجاري، بعدما «انتهت عقود العمل معهم» أمس، بحسب اندراوس، ولم ترتئ الشركة في تجديدها. الدفعة الثانية شملت موظفَين منذ 15 عاماً، أبلغتهم الدائرة القانونية بفسخ عقود العمل بموجب «كتب صرف» بواسطة الكاتب بالعدل.. على خلفية التضامن مع مصروفي الدفعة الأولى!

وفي التفاصيل، أنّه بعد تبليغ الإجراء الـ 11 قرار صرفهم، عمد رئيس وأعضاء لجنة متابعة حقوق العمال في مركز المعاينة، وعددهم 7، إلى مطالبة الشركة بالتراجع عن قرارها التزاماً بوعد قطعته سابقاً بعدم صرف موظفين، وأرسلوا كتابا إلى إدارة الشركة يعترضون فيه على الصرف. غير أن ما لم يكن متوقعاً أن تأتي 7 تبليغات خطية بفسخ عقود العمل مع هؤلاء وصرفهم «سنداً إلى المادة 74 من قانون العمل الفقرة 7 التي تجيز الصرف إذا اعتدى الأجير على رب العمل أو متولي الإدارة المسؤول في محل العمل». هذا القرار «الحاسم»، بحسب اندراوس، يستند إلى ما قاله «الشهود» للإدارة (وهي الكلمة التي وردت أكثر من مرة في كتب الصرف) أولاً وللعبارة الواردة في الكتاب الذي تقدمت به لجنة المتابعة، وقضت «بعدم رغبتها بتواجد بعض الإداريين في حرم الشركة»، ما اعتبرته الشركة تهديداً لموظفيها الإداريين، وما عدّته اندراوس «جرماً في القانون ولذلك جرى صرفهم مع التقدم بشكوى جزائية ضدّهم». ما عدا هؤلاء، تعتبر اندراوس أن «لا حالات صرف قد جرت، وكل ما في الأمر أن عقود العمل انتهت ولم ترغب الشركة في تجديدها».

ولئن كانت الشركة ـ التي تسير المرفق العام بحكم الأمر الواقع وبلا صيغة قانونية ـ تجيز لنفسها العودة إلى قانون العمل لصرف موظفين، فإنها سمحت لنفسها من ناحية أخرى بتجاوز القانون نفسه عندما لجأت إلى ربط لقمة عيش أكثر من 60 عاملاً بعقود محددة المدة تجددها مطلع كل شهر. ومع كل تجديد، يلاحظ العاملون تغييراً في طبيعة العمل! وفي المرة الأخيرة ما قبل إنهاء العقود، وقّع العاملون عقوداً «أشبه بأوراق بيض بلا قيمة، لا وجود فيها لتوقيع مدير إداري ولا أي مسؤول آخر ولا حتى طابع مالي». وتجدر الإشارة إلى أن هناك عاملين تجدّد الشركة عقودهم منذ عامين، وهو ما يعدّ مخالفة صريحة، كون القانون يشير إلى أن «تجديد عقد العمل لشهرين متتاليين يصبح بحكم الدائم». وهو ما تنفيه اندراوس بالقول إن الشركة «حرّة بأن تجدّد العقد كل شهر بشهر، وعود كانت قد قطعتها، قبل 3 أشهر تقريباً «تاريخ صرف 13 موظفاً يعملون معنا على الخطوط»، بحسب رئيس لجنة المتابعة ـ المصروف ـ حسن الحسن. يومها، جاء الصرف على أثر قرار وزير الداخلية والبلديات بإعفاء المركبات الآلية التي خضعت للمعاينة الميكانيكية العام الماضي من الخضوع لها العام الحالي»، ما أثّر «على عمل الشركة، فاضطرت إلى الاستغناء عن خدمات هؤلاء»، بحسب اندراوس. وفي تلك الفترة، ثارت ثائرة الموظفين على القرار، ما دفع الشركة إلى عقد تسوية مع الموظفين تقضي «بأن تستغني الشركة عن عناصر شركة الأمن، على أن يحل عدد منا للعمل مكان هؤلاء، وقد قبلنا يومها بالتسوية». لكن، كان «الأمر مجرّد تسكين للواقع»، بحسب الحسن، لافتاً إلى أنه قبل ثلاثة أيام من «فصل الزملاء، عاد عناصر شركة الأمن وعلمنا بفصل 11 من أصل 24 عاملاً كانوا قد حلوا مكان عناصر شركة الأمن». على أثر ذلك، اتخذ العاملون قراراً بالإمتناع عن العمل حتى العودة عن فسخ العقود مع زملائهم. غير أن الشركة اتخذت قراراً «كيدياً» قضى بفصل المعترضين و«نقل» السائقين لدى شركة «فال» من مركز منطقة الحمرا إلى مركز المعاينة في الحدث للحلول مكان المضربين عن العمل. وبحسب العاملين المضربين عن العمل «استجلبت الشركة سائقين لا خبرة لديهم للعمل في مركز المعاينة، إذ إنهم لم يخضعوا لدورات تدريبية ولا يعرفون كيف يتعاطون مع النظام، فقط لمجرّد الضغط علينا».

> **تتجاوز الشركة قانون العمل عبر ربط لقمة عيش أكثر من 60 عاملاً بعقود محددة المدة تجدد شهرياً**

وقد اجتمعت أمس مجموعة من لجنة المتابعة مع أحد المسؤولين الإداريين الذي طلب منهم العودة إلى العمل لتسيير المرفق «على أن تنظر الإدارة في القرارات التي اتخذت لاحقاً»، وهو ما رفضه هؤلاء.

حقوق

قانون الاتجار بالبشر لا يمنع الاستغلال

زينب إسماعيل

«الاستغلال الجنسي والاقتصادي أمام القضاء بين الحاضر والغائب» كان عنوان ندوة عرضت خلالها «المفكرة القانونية»، أمس، دراسة أجرتها على 34 قضية تندرج تحت عنوان الاتجار بالبشر (بعدّ جريمة بموجب قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص الذي أقر عام 2011)، نظرت فيها محكمة الجنايات في بيروت وبعيدا بين عامي 2016 و2017. علماً أن أياً من المتضررين المعنيين في الحالات الـ34 لم ينل تعويضاً.

نتيجة الدراسة كشفت عن تهميش لفئات تتعرض لمختلف أنواع الاستغلال، لعدم شمولية القانون لها، من عمال مهاجرين ونساء أجنبيات عاملات في مجال الترفيه في الملاهي الليلية، وأطفال عاملين في مجال الزراعة بشكل قسري.

الحالات قسّمت إلى ثلاث: تسوّل الأطفال، الدعارة، وقضايا استغلال العاملات الأجنبيات. كان التساؤل المطروح حول التسوّل متعلقاً بعدم أخذ المحاكم في الاعتبار مفهومين له: التسول كاستغلال والتسوّل للاسترزاق. فضلاً عن ثغرات عدة، منها تغيّب الأطفال الضحايا فلا يُستمع إلى إفاداتهم ويُحوّلون مباشرة إلى دور رعاية. كل هذا تكون نتيجته عدم معرفة شكل الاستغلال والوسائل التي استخدمت فيه والظروف التي أدت إلى وقوعه، ما يمنع اتخاذ قرار عادل وسليم. ثغرات من نوع آخر قُدّمت من خلال نموذجين لمحاكمتين اجريتا عامي 2017 و2018 لامرأتين «متهمتين» بقضايا دعارة، إحداهما قاصر. أولى الثغرات الاعتداد بموافقة الضحية على الاستغلال (أي الدعارة)، ما يعد مخالفاً للقانون الذي ينص على أن الموافقة لا تدين الضحية. ثانياً، شككت المحكمة في صدقية إحدى الضحيتين تبعاً لأحكام نمطية (لا يمكن تصديقها لأنها قاصر، تمارس الدعارة، ليست على معرفة شخصية مع من استغلها، الخ...).

قضايا العاملات الأجنبيات التي طرحها المحامي نزار صاغية، عولجت انطلاقاً من اعتبارها قضايا استغلال مغيبة. فمن بين 197 محاكمة خضعت لها 197 عاملة أجنبية في لبنان، 16 فقط حضرن محاكماتهن، فيما 91% منهن لم تكنّ موجودات لدى إصدار الحكم. عاملتان فقط من هؤلاء حظيتا بتوكيل محامٍ ومترجم، و5 منهن واجهن صاحب العمل. وفي أغلب الأحيان، كانت تحوّل القضية من قضية استغلال، إلى قضية تحقق مما إذا كانت العاملة تملك إقامة أم لا.

قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص أقر عام 2011 «بعد ضغط أميركي كبير على لبنان» بحسب المسؤولة عن الدراسة المحامية غيدا فرنجية. كسب رضا المجتمع الدولي كان الدافع الرئيسي، وليس الحرص على حماية ضحايا الاستغلال بمختلف أوجهه. بحسب فرنجية، «التقرير الوحيد الذي يجمع كافة القرارات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، والصادرة عن المحاكم اللبنانية، تعده وزارة العدل كتحقيق كل فترة لا تتعدى السنة، وتقدمه للسفارة الأميركية. وهو ليس موجوداً لدى أي جهة حكومية أو غير حكومية أخرى»!

تقرير

خلاف في جديتا يقفل كنيسة الأرثوذكس

آمال خليل

لم تكد تهدأ النفوس في جديتا بعد تأجيل إجراء الإنتخابات فيها لأكثر من عامين بناء على قرار وزارة الداخلية والبلديات، حتى بدت البلدة البقاعية تواجه غلياناً جديداً بسبب الإنقسام حول كاهن رعية الروم الأرثوذكس في جديتا الخوري بولس حداد. فمنذ تولي ابن بلدة جب جنين البقاعية شؤون الرعية عام 2006، اعترض بعض أبنائها على أدائه، ووصل الخلاف معه حد توجيه التقدم بشكوى ضده أمام القضاء المدني. مطرانية زحلة وبعلبك وتوابعهما للروم الأرثوذكس أحالت حداد إلى المجلس التأديبي ووجهت اليه إنذاراً بمغادرة الكنيسة. إلا أن بعض أبناء الرعية تضامن معه. المخرج الذي إرتأته المطرانية إزاء الإنقسام: إقفال الكنيسة حتى إشعار آخر!

في بيان صادر عن المتروبوليت أنطونيوس الصوري، الإثنين الفائت، ورد بأن المطرانية «اتخذت قرارها بعد التداول واجتماعات عدة لمدّة تتجاوز السبعة أشهر». و«بعدما انقسمت الرعيّة الى طرفين متناحرين (...) سيُصار بناءً على طلب الكاهن إحالة المسألة الى المجلس التأديبي الاكليريكي البدائي في الأبرشيّة (...) وتقرّر إقفال الكنيسة حتى إشعار آخر».

قرار الإقفال شكل مفاجأة لمؤيدي حداد وخصومه. المطالبون بمغادرته تبرأوا من الإقفال، مؤكدين ان مطلبهم يقتصر على استبدال حداد بكاهن آخر». أما المؤيدون فنظموا اعتصاماً مساء امس في باحة الكنيسة تحت شعار «بيت الرب ما بيتسكر»، وطالبوا بـ«إعادة فتح الكنيسة والعودة عن قرار إحالة حداد إلى المجلس التأديبي ومنع الإعتداء على كرامته وشخصه».

إحدى المشاركات في تنظيم الإعتصام سيرين قبوا أكدت لـ«الأخبار» وجود دوافع سياسية خلف اعتراض البعض على حداد، منها اتهامه «بتأييد القوات اللبنانية. لكنه منذ توليه مهامه لم يبدر عنه أي موقف سياسي، بل قام بإعادة ترميم الكنيسة التي يزيد عمرها على 500 عام».

مفكرة

«الواقي القانوني»: استخدموه!

ريم طراد

«إذا ضبطتم تخلّصوا من هاتفكم بأيّ طريقة: حطّموه، أو ارموه. المهم ألّا تسلّموه». هذه كانت إحدى النصائح المقدّمة حين يتعرّض أحد أفراد «مجتمع الميم» للاعتقال، ضمن جلسة حوارية أول من أمس في جمعية «موزاييك» التي تعنى بقضايا الجندر وحقوق الفئات المهمشة. رفض تسليم الهاتف إلى القوى الأمنية لن يأتي بنفع كبير إذ سيضطر الشخص إلى تسليمه بناءً على إذن يستحصل المحقّر من المدّعي العام. هنا، من الأفضل التخلّص منه قبل التحقيق أو الأفضل أن لا يحمل الهاتف «دليل إدانة» الشخص (أدلّة على المثليّة الجنسيّة) في داخله. «اتّصلوا بمحاميكم فوراً» نصيحة بديهيّة، ولكن أساسيّة، تقدّمها المحامية ليال صقر في الجلسة. لكنّ المفارقة أنّ القانون لا يلزم بالسماح للمحامي بحضور التحقيق الأولي في المخفر، وبالتالي فهذا الاتّصال «محدود المنافع». لكنّه يبقى ضرورياً. أمّا الفحوصات الشرجيّة التي عادةً ما تجرى للمثليين للتثبت من المثلية، فتحثّ صقر الأشخاص على رفض الخضوع لها لما فيها من تعرض لكرامتهم. وهذه الفحوصات نفسها تحدّث العديد من الأطباء عن عدم جدواها طبيّاً في أن تكون دليلاً قاطعاً حول المثليّة. وفي 2012، أصدرت النيابة العامة التمييزيّة التعميم رقم 39 الذي ألزم الأطباء بالحصول على موافقة الشخص قبل إجراء الفحص الشرجي له. لكنّ يُستخلص من التعميم نفسه أن الرفض قرينة على المثليّة الجنسيّة. وقد تعارض القرار في حينها مع تعميم نقيب أطباء لبنان شرف أبو شرف الذي طلب فيه من الأطباء الشرعيين عدم القيام بالفحوصات الشرجية لإثبات المثلية الجنسية، تحت طائلة الملاحقة المسلكية.

تشير صقر إلى أنّ الوضع حالياً أفضل بالنسبة للمثليين عمّا كان عليه منذ سنوات، بعد سلسلة أحكام صدرت عن قضاة الدرجة الأولى رفضت تجريم المثليّة، وأخرها الحكم الصادر مؤخّراً عن محكمة استئناف جبل لبنان في اعتبار المثلية ليست جرماً، كأول محكمة من الدرجة الثانية يصدر عنها هذا القرار في لبنان. «لكنّ الوضع ليس بأفضل حالاته»، مذكّرةً باعتقال منسق النشاطات في جمعية «بيروت برايد» هادي دميان منذ حوالي شهرين.

حتّى في الاعتقال هناك تمييز بين المثليين والمثليات، فاعتقال المثليين أكثر شيوعاً بكثير من اعتقال المثليات «حيث يجد المجتمع صعوبة أكبر في تقبّل المثليين من الذكور» على ما قاله مشاركون في الحوار.

هذه النصائح أصبحت معروفة لكن التذكير بها كلّ فترة ضروريٌّ في ظلّ الانتهاكات المستمرّة بحق «مجتمع الميم» في لبنان. الجلسة حملت اسم «الواقي القانوني» على قاعدة أنّ الوقاية لـ«مجتمع الميم» في لبنان لا تقتصر على الجنسيّة منها إنما القانونية أيضاً، وهي الجلسة الأولى في سلسلة جلسات شهريّة مشابهة ستقيمها الجمعية.

اعتصام ضد «معامل السموم» في محمية الحجير

داني الأمين

نفذ عشرات من أبناء بلدات عيرتون وبليدا وميس الجبل (الحدودية) اعتصاماً أمام معمل غير مرخص لتدوير اطارات السيارات المستعملة في بلدة برعشيت، مطالبين بتدخل المعنيين فوراً لوقف هذا المعمل ومعه أربع محارق للنفايات، «أدت الى تسمم العشرات من الأهالي»، بحسب المعتصمين. وجاء الاعتصام بعد زيارة وفد من الأهالي الى النائبين حسن فضل الله وعلي فياض اللذين أكدا على متابعة الأمر مع القضاء. فيما لفت عدد من المعتصمين الى وجود غطاء حزبي يحول دون توقف المعمل عن العمل. وأوضح الصيدل حسين حسن لـ«الأخبار» أن هناك تقريرين يشيران الى تسجيل أكثر من 20 حالة شهرياً من الأمراض الجلدية والصدرية منذ افتتاح المعمل، «بعضها لم نستطع معالجته بالأدوية المعروفة، لذلك بدأنا مع الأطباء بإحالة المرضى الى مستشفيات النبطية وبيروت» والأكيد أن المعمل وعدداً من محارق النفايات أقيمت على التلال المحيطة بمحمية الحجير!

الكرة اللبنانية

متى تنتهي «فرمانات» الإتحاد؟

على رأس بنود تعميم الاتحاد اللبناني لكرة القدم، الصادر أول من أمس الاثنين، بندٌ لقرار «لجنة الطوارئ» إقامة مباراة النجمة والسلام زغرتا اليوم، ضمن المرحلة الثانية من دور المجموعات بكأس النخبة، من دون جمهور. المباراة التي كانت مقررة أن تُقام على ملعب العهد نُقلت إلى ملعب طرابلس البلدي، كمباراة النجمة السابقة. لحجم الجمهور، أو لأن المسؤولين انتبهوا الى أن حضور مشجعي «النبيذي» على ملعب العهد يبدو «خياراً خاطئاً». وخاصةً بعد قرار عدم العفو عن المدرب التونسي طارق جرايا وتوجيه المشجعين اصابع الاتهام في اتخاذ هذا القرار إلى ناديي العهد والسلام زغرتا، إلى جانب الاتحاد. لكن، هل يجوز أن يستمر «فرمان» منع الجمهور؟

ليس هناك اي معنى للعبة بلا جمهور (هيثم الموسوي)

علي زين الدين

يأتي قرارُ منع الجمهور في المرحلة التي تسبق إنطلاق الموسم الكروي، وفي مباراةٍ «شبه رسمية»، بين فريقين لا حساسية كبيرة بينهما، وعلى ملعب محايد. الدوري لم يبدأ. البطولة التي سُتلعب على ملاعب معتمدة من الأندية وتشهد منافسات قوية بين فرق تتنازع على اللقب، والتي مُنع فيها جمهورا النجمة والعهد من حضور المباراة التي جمعتهما في المرحلة الأخيرة من الموسم الماضي، رغم أنها لم تكن لتغيّر من هوية البطل، وذلك بحجة العلاقة المتوتّرة بين الجمهورين. هكذا ستُلعب مباراة السلام والنجمة خلف أبواب موصدة، تحميها القوى الأمنية، التي من المؤكّد، أنها ستحضر بأعدادٍ كبيرة لضمان عدم دخول المشجعين. هذا المشهد صار مكرراً أصلاً. لكن، ليس لهذا العديد من أفراد الجيش والقوى الأمنية أن يضبطوا مباراةً لن تجمع أكثر من ألفي مشجع؟ اللقاء لن يُلعب في الجنوب أو بيروت، ولا في زغرتا، وجمهور النجمة في مباراته الرسمية الأولى أمام الصفاء على ملعب طرابلس عينه، لم يتعدّ الألف مشجع. هذا بالنسبة إلى أكبر جمهورٍ في لبنان. إذاً، ممّ يتخوّف الاتحاد؟

مصدرٌ مطّلع يُشير إلى «الأخبار» أن القرار كان قد اتخذ قبل اللقاء الأخير للنجمة مع الصفاء، الذي وجّه خلاله بعض مشجعي «النبيذي» الشتائم لرئيس نادي السلام زغرتا، الآب اسطفان فرنجية، وللاتحاد اللبناني لكرة القدم، على خلفية عدم العفو عن المدرب التونسي طارق جرايا، الذي كان موجوداً على المدرجات يومها.

> **يسال نجماويون عمّا إذا كان القرار جاء بسبب الشتائم**

بل إن القرار بإقامة مباراة النجمة والسلام جاء بعد جلسة الاتحاد، التي لم يُعفَ خلالها عن المدرب التونسي، علماً بأن اتحاد الكرة لم يُصدر في تعميمه أي بند يتحدّث عن هذا الموضوع، ولم يخرج أي من أعضاء الاتحاد لشرح الأسباب التي دفعت ستة من أعضائه إلى التصويت ضد العفو. من جهة أخرى، يسأل مشجعو النجمة عمّا إذا كان القرار قد جاء بسبب الشتائم التي وُجّهت للاتحاد في المباراة السابقة؟ فالبند الأول في تعميم الاتحاد، الذي يقرّ أن تُخاض المباراة من دون جمهور، لا يستند إلى أي مادة في نظام العقوبات الخاص بالاتحاد، على عكس البند الثامن في التعميم الأخير، الذي يُغرّم نادي النجمة مليون ليرة لبنانية، سنداً إلى المادة 1_22. أما جمهور السلام، فيسألون من جانبهم عن الذنب الذي اقترفوه في حرمانهم من متابعة فريقهم إذا كانت العقوبة مفروضة على غيرهم؟ المسألة أساساً ليست بمنع جمهور النجمة والسلام من حضور المباراة، بل بالمنع، كفعل، كقرار «مجحف» بحق المشجعين. ما نواجهه هنا، هو «استسلام» للسُلطة المتمثلة بالاتحاد. ومن خلف ذلك، «استسهال» واضح، أو ما يبدو للمتابعين على أنه «استسهال»، في مسألة منع الجمهور «عالطالعة والنازلة»، بدلاً من الإجراءات الأخرى التي يمكن اتخاذها عندما تحدث تجاوزات، أو عندما تكون «المخاوف الأمنية» جدية. يجب أن يكون واضحاً أن مهمة الاتحاد هي «ضبط» اللعبة وتنظيمها. وإن كان حكم المباراة الرابع في مباراة النجمة والصفاء (الأخيرة) لم يجد لوحة التبديلات، وصار يصرخ للاعبين بأرقامهم لكي يخرجوا من الملعب، ليس غريباً أن يكون «الجو» مؤاتياً كل مرة لمنع الجمهور.

في أي حال، موضوع منع الجمهور يعيد فتح ملف الأمن في الملاعب. الملف الذي «يتذرع» فيه اتحاد الكرة في كل مرة تُمنع فيها الجماهير من مشاهدة فرقها في الملعب، بسبب المشاحنات الطبيعية التي تحصل بين الجماهير في كل دوري في العالم، وأقل حتى. الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا»، يُشير في موضوع الحماية الأمنية للمباريات، الى أن المسؤولية تقع على عاتق اتحاد الكرة، «الذي يجب أن يوظّف أشخاصاً أكفاء ومدربين مهنياً لأداء الواجبات المطلوبة منهم في إدارة عمليات الأمن والسلامة في المباريات». ذلك يشمل الأمن الوطني، وأمن الملعب، والأمن الخاص. في لبنان، يغيب أمن الملعب والأمن الخاص، ويبقى الأمن الوطني، الذي يضم أفراد الجيش والقوى الأمنية. فالمباريات التي تقام بتنظيم اتحاد الكرة لا يحضرها سوى بعض الموظفين على أبواب الملاعب الداخلية، تنحصر مهمتهم بقطع البطاقات، وشخصين أو ثلاثة في المنصة الرئيسية، لترتيب حضور الشخصيات الحاضرة والصحافيين والإعلاميين. مجموع الموظفين لا يتخطى الـ 15 في أغلب المباريات، بل أقل في الملاعب التي يدخلها الجمهور سوى من بوابات قليلة. وبعد دخول الجماهير إلى المدرجات، ينتهي عمل الموظفين. القوى الأمنية من جهتها تنتشر خارج الملعب، على أبوابه الخارجية والداخلية، وفي داخله. لا عيب في ذلك، رغم أن مشهد الأسلحة في الملاعب غير لائق، ويجب أن يوضع حلّ حاسم لهذه المسألة.

«يُقال»، إن قرار منع حضور الجماهير في مباراة معيّنة يأتي من القوى الأمنية أولاً، لا من الاتحاد. الأسباب إما «للحفاظ على السلم الأهلي»، أو لانشغال القوى الأمنية بأحداث أخرى، كالمهرجانات مثلاً. يبدو الحل سهلاً بتوظيف أمن خاص للملاعب، عبر ميزانية سنوية تحددها وزارة الشباب والرياضة. هكذا، يمكن لأمن الملعب والأمن الوطني التعاون في تنظيم المباريات، وأقلّه، الحضور على المدرجات، بدلاً من انتظار وقوع الإشكالات والتدخّل لاحقاً. ويمكن أيضاً تغريم المتسببين بالضرر وتحديدهم. لكن ما نشهده منذ سنوات وحتى الآن هو «الاستسهال»، أي منع الجمهور. في العام الماضي، سلّم اتحاد الكرة تنظيم مباراة لبنان وكوريا الشمالية ضمن تصفيات كأس آسيا «الإمارات 2019» لشركة خاصة، رغم أن الحضور الجماهيري كان قليلاً، إلا أن موظفي الشركة أخرجوا اللقاء بطريقة جيدة، تماماً كما فعلت شركة خاصة أخرى في مباراة «كلاسيكو الأساطير» في ملعب مدينة كميل شمعون الرياضية، الخضيحة ـ عبر مؤسسات الدولة ـ يمكن أن تكون حلاً، شرط أن تخضع لمناقصة قانونية، يشرف عليها ديوان المحاسبة، وتراقب وفقاً للأطر القانونية، لا أن تحدث الأشياء كما تحدث في كل مرة، كحادثة «اختفاء» لوحة التبديل من ملعب طرابلس، كما حدث أخيراً.

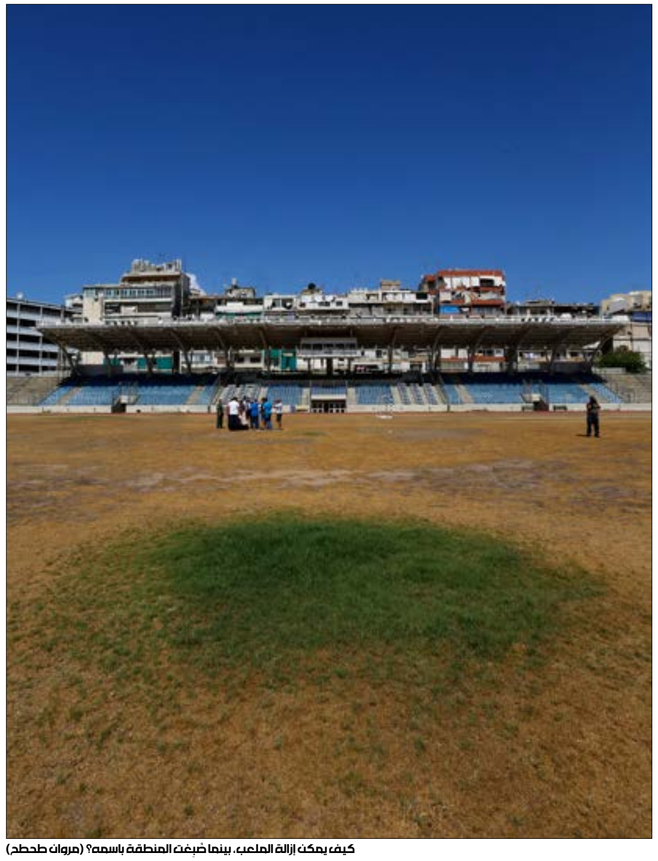
كيف يمكن إزالة الملعب، بينما ضُبغت المنطقة باسمه؟ (مروان طحطح)

ملاعب

محافظ بيروت يتجوّل في «صحراء» الملعب البلدي

بتول يزبي

كان من المفترض لزيارة محافظ بيروت زياد شبيب للملعب البلدي، أمس، أن تتمّ من دون أيّ عقبات تذكر. إلّا أنّ ساعة رئيس الاتحاد اللبناني لكرة القدم هاشم حيدر لم تضبط حسب ساعة شبيب، فغادر قبل عشر دقائق من حضور المحافظ. لكن جولة شبيب «السريعة» حول الملعب اتّسمت بإيجابية كبرى لبدء العمل الجدّي لتأهيله. لكنّ الأمر «بحاجة الى استشارة أهل الاختصاص»، كما يقول. وقف شبيب فوق أرضية الملعب المهترئة، معايناً حال المكان، وكان متحمساً: «الملعب جزء من تراث بيروت ويجب أن يعاد فتحه أمام الجميع، وهذه الخطوة تصب في إطار مجموعة خطوات سيتم تنفيذها لدعم الرياضة بكل أشكالها، وخاصة كرة القدم». في الواقع، وبحسب المختصين، الملعب بحاجة إلى خطة هندسيّة كاملة. وأمام الجميع، وضع «مسؤول الملعب»، محمد دوغان، شبيب أمام حلين أساسيين: إمّا إعادة إحيائه لاستضافة المباريات الكبرى، وبالتالي الحفاظ على أرضيته الطبيعية، وإمّا تحويله إلى ملعب «عملي» للتدريبات على أرضية اصطناعية. يبدي الجميع حماسة أكبر باتجاه الاقتراح الثاني، رغم أنه غير مرغوب رياضياً ولا طبياً، لكنّ دوغان يشير إلى أنّ «الفيفا يقدّم عشباً اصطناعيًا بمواصفات عالمية جيّدة». الملعب الصناعي إذاً أفضل لإمكانياتنا في لبنان، وسيساهم في استقطاب جميع الفرق اللبنانية من مختلف الفئات العمرية، وتالياً استقطاب الجمهور، وهذا حسب دوغان لأنه لا يستطيع «ضمان ريّ العشب الطبيعي دورياً». وإن كان مسؤول الملعب لا يستطيع ضمان ذلك، فمن يستطيع ضمان الأمر؟

> **لم يخف شبيب أنّ المنطقة تعاني «أزمة» مواقف سيارات حقيقية**

لم تغب حساسية المنطقة السياسية والطائفية عن جولة شبيب التفقّدية، ودوغان الذي رافق شبيب ذكّر الصحافيين بالأمر، فـ«الملعب لم يستضف مباريات كبرى من الدوري اللبناني في السابق»، ما عزّز لدى شبيب فكرة تحديثه ضمن سلسلة الملاعب الاصطناعية، على أن تبقى ملاعب المدينة الرياضية وصيدا وطرابلس خاصّة للمباريات الأسبوعية. من جهة أخرى، فإنّ الضرر الذي لحق بالملعب نتيجة إهماله لسنوات، لم يصب الشكل الخارجي وحسب. الوضع في غرف الملابس وغرف الحكام ليس أفضل حالاً. مياه مالحة غير صالحة للاستخدام، وانقطاع دائم للكهرباء. الصورة صارت واضحة لدى المحافظ، بانتظار السير في خطة العمل الجديّة التي قد تستغرق أكثر من عام إذا ما تمت عبر بلدية بيروت من خلال تقديم دفتر شروط بالمواصفات المطلوبة للتأهيل، أو أن يتم تنفيذ المشروع مباشرةً عبر اتفاقية بين البلدية والاتحاد اللبناني لكرة القدم «الفيفا»، ما قد لا يستغرق أكثر من 4 أشهر. تبدو هذه المهل في لبنان «سريعة» جداً، ولكن علينا أن ننتظر.

لم يخفِ شبيب أنّ المنطقة تعاني «أزمة» مواقف سيارات حقيقية، لكنّ مشروع بلديّة بيروت المقترح حول إمكانية الحفاظ على الملعب من جهة، وبناء مواقف سيارات تحت الأرض من جهة أخرى يعتبر بالنسبة إليه «بعيد المدى»، أمّا الملعب، «فبات جزءاً من حياة أبناء المنطقة وهم أصحاب القرار وقالوا كلمتهم»، متسائلاً: «كيف يمكن إزالة الملعب في الوقت الذي صبغت المنطقة باسمه؟». وخلال جولة المحافظ، حضر اللاعب جهاد محجوب ممثلاً قدامى لاعبي نادي الأنصار. محجوب، الذي أثنى على عمل شبيب، أكد «حاجة أبناء المنطقة إلى مساحات عامة».

النجمة ينتظر «المخلّص»... موسى حجيج عائد؟

شربل كريم

ضجيج التخلي عن طارق جرايا بدأ يخفت في محيط ملعب النجمة، حيث يطغى الكلام حالياً عن الخليفة المرتقب للمدرب التونسي، وسط ضبابية في القرار الأخير بهذا الشأن، والذي يُنتظر أن يكون في وقتٍ قريب، إذ إن النادي «النبيذي» يسابق الوقت لتعيين مدرب يمكنه تسلّم الفريق قبل الموقعة المرتقبة مع الأهلي المصري في 13 آب المقبل ضمن دور الـ 32 لبطولة الأندية العربية. مروحة الخيارات ليست واسعة حتى الآن، إذ ترددت في أروقة النجمة ثلاثة أسماء هي للتجمين السابقين موسى حجيج ورضا عنتر، والمدرب الصربي المعروف برانكو سيميليانيتش. لكن من يعرف سياق اتخاذ القرارات في النجمة، وسط الانقسام الإداري الحاصل منذ فترة ليست بقصيرة، يعلم تماماً أن اسماً غير الأسماء المذكورة قد يتولى السفينة النجماوية، وخصوصاً في ظل تضارب الآراء حول هذا الاسم أو ذاك، ومعارضة تعيين هذا المدرب أو الآخر. وفي وقت رأى فيه كثيرون أن اسهم سميليانيتش قد تكون الأعلى لتولي المهمة بعدما ضجّ اسمه المعروف في الشارع الكروي، عاد اسم حجيج للتداول رغم توقّع الكثيرين استحالة عودته الى ناديه الأم. لكن مع وجود رأي فني منطقي الى حدٍّ ما بأن أي مدرب أجنبي سيحضر الآن، لن يكون قادراً على قيادة النجمة أمام الأهلي وصناعة الفارق لعدم معرفته بهوية الفريق ولاعبيه، إضافةً الى تكبيده النادي مبلغاً كبيراً في فترة مالية صعبة تمرّ بها كل الأندية، تتراجع أسهم الصربي حالياً، علماً بأن المفاوضات بين وكيله والنادي متوقّفة بسبب وجود رئيس النادي أسعد صقال خارج البلاد، طالباً في اتصال أخير مع الوكيل التريث حتى عودته.

وهذه النقطة أيضاً قد تكون مؤشراً إلى كسب الوقت، ريثما يجد الرئيس حلاً لعودة حجيج، الذي كان منفتحاً على العودة منذ اللحظة التي تواصل فيها صقال معه، حيث كان جلياً بأن الأخير يفضّله على جرايا، وهو الذي عاد وطرح اسمه عقب الاستغناء عن خدمات التونسي من دون أن يتمكن عليه من بعض أركان النادي. لكن كلمة المستجيل قد تسقط بالضربة القاضية مع تسارع الأحداث و«حشر» الجمهور لإدارة النجمة في الزاوية من خلال المطالبة الكبيرة بتعيين مدرب لتفادي وقوع الكارثة في البطولة العربية إذا ما دخلها الفريق من دون مدير فني، ولو أن المدرب الحالي المؤقّت حسين حمدان أثبت حضوره الجيّد في المباراة الأخيرة أمام الصفاء، في افتتاح مشوار كأس النخبة. وما يحصل الآن يترك مجالاً للتفاؤل بالنسبة الى المنادين باسم حجيج وتصويره بشكل «المخلّص» القادر على إخراج كل الجو السلبي، الذي بدا أنه قسّم الجمهور بين مؤيد لقرار الإدارة بالاستغناء عن جرايا وبين معارضٍ له.

> **هناك محاولة جديّة لتقريب وجهات النظر وفتح صفحة جديدة**

وعلمت «الأخبار» من مصدر مقرّب من حجيج والمدرب الصربي المعارض لتعيينه في المنصب أن هناك محاولة جديّة لتقريب وجهات النظر وفتح صفحة جديدة بين الطرفين. والخطوات الإيجابية بدأت مع محاولة ترتيب لقاء بين موسى وأمين سرّ نادي النجمة سعد الدين عيتاني، الذي لا يزال يحمل ملاحظاته وعتبه منذ الولاية الأولى لـ«المايسترو» مدرباً. الأول لم يعارض الفكرة، وهو أمر ليس مستغرباً، إذ إن الكابتن موسى أبدى في مجالس خاصة عدة حزنه الشديد لما مرّ به النادي منذ الموسم الماضي، وأكد دائماً أنه لم يغلق الباب حول عودته إليه حتى قبل أن ينهي مفاوضاته لتجديد عقده مع طرابلس، من دون أن يحصل هذا الأمر. ويشعر حجيج بأنه كغيره من النجماويين المتعلّقين بالنادي والذين يحملون همومه اليومية في بالهم، يجد نفسه مسؤولاً للمساعدة وتقديم ما ينعكس إيجاباً على الفريق.

من هنا، كانت اللبونة التي ظهرت عليه، وهو الذي بدا ناضجاً ذهنياً وفنياً موسماً بعد آخر إثر تراكم الخبرات لديه مدرباً، حيث كان منفتحاً على كل الأندية، وعلى رأسها النادي الأحبّ الى قلبه. وهذه الوضعية قابلتها ليونة نسبية من جانب عيتاني، المعروف بأنه المعارض الأول لتعيين حجيج مدرباً. أمين السرّ القوي لم يعطِ جواباً قاطعاً بقبوله الجلوس إلى طاولة واحدة مع «رمز النجمة»، لكنه لم يغلق الباب على الفكرة التي يعمل عليها الوسيط المقرّب من الرجلين، وهي قد تصبح واقعاً من دون أي شرطٍ منهما، سوى طلب عيتاني وجود نائب الرئيس كحلٍّ وسط لعودة حجيج في أي اجتماع يحصل. إذاً «عملية نزع الألغام» هذه هي خطوة ممتازة بالنسبة الى أولئك الحالمين بعودة الكابتن السابق لقيادة الدفة الفنية، اذ برأيهم هو الوحيد القادر على إيقاف ما سماه نجماوي عتيق «حفلة الجنون» الحاصلة حالياً، والتي قد توصل برأيه النادي الى مواجهة مشاكل عدة، مشيراً بالدليل الى أنه بعد المباراة الأولى للفريق عشية انطلاق الموسم الجديد، تمّ إبعاد الجمهور (القرار غير المحق بالضرورة) وتغريم النادي، وهو مؤشر على خطورة لا يمكن لأحد التعامل معها سوى من يملك ارتباطاً عاطفياً مع الجمهور مثل حجيج، وخصوصاً أن المشاكل الحاصلة حالياً على الصعيد الشعبي هي ارتدادات مشكلة المدرب وما تبعها من تهييج لمشجعين اصطفوا خلف رأي يضرّ النادي ولا يفيده. وفي ما يقوله المصدر النجماوي شيء من الصحة، إذ إن حجيج لعب أمام الآلاف من مشجعي النجمة، وهو كسب احترامهم مذ كان لاعباً، وتالياً مدرباً، لذا كان طرح صقال لاسمه على هذه الخلفية، كونه سيقوم بدور مزدوج، الأول فنياً، والثاني بسيكولوجياً، وذلك لتهدئة الوضع الأخذ بالاضطراب، وما اللبونة التي أبداها عيتاني إلا جرعة إيجابية إضافية في هذا الإطار، إذ إن الكل يشعرون اليوم بحجم المسؤولية الموضوعة بهم، وهم الذين يديرون نادياً قيل دائماً إنه بحجم وطن.

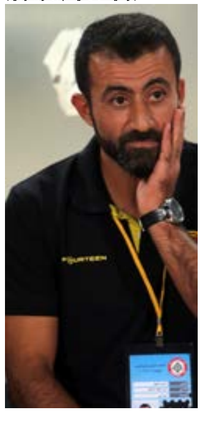
(أرشيف ـ هيثم الموسوي)

الصراع الإداري مستمر

أكدت مصادر إدارية في نادي النجمة أن التجاذبات التي بدأت خلال الموسم الماضي داخل النادي لا تزال مستمرة، وخاصة بين أشخاص مؤيدين لبقاء الرئيس الحالي أسعد الصقال، وأطراف تؤيد خروجه من النادي. وفي السياق، أكدت المصادر لـ«الأخبار» أن فكرة ابتعاد الصقال عن النجمة طُرحت على رئيس الحكومة سعد الحريري، لكنها رفضت لعدم وجود شخصيّة بيروتية أخرى قادرة اليوم على ترؤس النادي، وأن فكرة تسليم الرئاسة لشخص من خارج بيروت غير واردة إطلاقاً. ويبدو أن التباين في وجهات النظر حول إدارة النادي مستمر بين الرئيس أسعد الصقال من جهة، ونائب الرئيس صلاح عسيران وأمين السر سعد الدين عيتاني من جهة أخرى. وفي ما يتعلّق بتحضيرات النجمة لانطلاق الموسم الجديد، أكّدت مصادر أن بعض الأطراف داخل إدارة النجمة لم تكن ترغب في رفع العقوبة عن المدرب التونسي طارق جرايا ليكمل الموسم مع النجمة، ومنهم من تواصل مع الاتحاد للتأكيد على وجهة النظر هذه، وهو ما دفع باتجاه عدم رفع العقوبة عنه. وتحدثت المصادر عن أن الخلافات داخل النجمة وصلت إلى اللاعبين الذين ينقسمون بحسب انقسام الإدارة، وهذا ما من شأنه أن ينعكس سلباً على النادي خلال الموسم المقبل، وخلال مشاركته في بطولة الأندية العربية، حيث سيلتقي الأهلي المصري. وعلى ضوء هذه التطورات، فإن من المتوقع أن يقترب موسى حجيج ـ تحديداً ـ من تسلم قيادة الجهاز الفني للنادي.

الكرة اللبنانية

نبيل بدر يضع استقالته في تصرف «الشيخ سعد»

كرة الأنصار في ملعب الحريري

وضع رئيس نادي الأنصار نبيل بدر، الكرة في ملعب رئيس الحكومة سعد الحريري شخصياً. حسم الصراع الدائر منذ فترة ووضع استقالة اللجنة الإدارية للنادي بتصرّف الحريري قبل سبعة أيام على موعد الجمعية العمومية للنادي لانتخاب خمسة أعضاء مكمّلين للجنة الإدارية. خطوة «إلى الأمام» من بدر بعدم الاستقالة، بل وضعها بتصرّف الرئيس الحريري. فإذا كان الأخير يريد لبدر أن يبقى ــ كما يقول ــ فحينها سيرفضها. أما إذا قبلها، فحينها يكون النادي قد دخل في مرحلة أخرى، مرحلة البحث عن ممولٍ قادر على تأمين الموازنة التي كان بدر يؤمّنها

لم يكن أحدٌ من الحاضرين يتوقع استقالة بدر (هيثم الموسوي)

عبد القادر سعد

بين 31 أيار الماضي، وهو الموعد الذي وضعه رئيس نادي الأنصار نبيل بدر سابقاً لتسليم النادي لأي طرف «قادر على القيام بمسؤولياته» و31 تموز موعد ختام الأكاديمية الصيفية للنادي، مرّ شهران. ستون يوماً شهدت من الصراع الخفيّ وعملية «عضّ الأصابع» ما يكفي لوضع النادي في مهبّ الريح قبل أن يسلّم بدر بالأمر الواقع. أمر أكبر منه، ويتمثل بصعوبة محاربة سُلطة «أعلى»، ونظام «من فوق»، كما يقول أحد

> **القرار اتُّخذ أمس بعد اتصال بين الحريري وبدر عبر عقاب صقر**

المقربين منه. أمر فتح باب الاستقالة. هكذا، أخذ بدر الخيار «المرّ»، وهذا برأيه حماية لمن بقي معه من أعضاء إداريين، ويأتي خوفاً عليهم من ضغوط أكثر تجعل أحدهم يستقيل وتفقد اللجنة الإدارية شرعيتها. لكن الخلفيات في الكواليس. القرار اتُّخذ أمس ظهراً بعد اتصال مباشر بين الرئيس الحريري وبدر عبر النائب السابق عقاب صقر، طلب فيه الحريري من بدر أن يستقيل. أمرٌ لا يحب أن يتحدث عنه بدر خلال الحديث السريع على هامش اختتام أكاديمية الأنصار، لكن «الأخبار» علمت من مصدر مقرّب من بدر أن هذا ما حصل.

لم يكن أحدٌ من الحاضرين في حفل الختام، من خارج الدائرة الضيقة لبدر يتوقع أن يضع الأخير استقالة لجنته الإدارية بتصرّف الحريري. فالفريق يخوض اليوم مباراته الأولى هذا الموسم حين يواجه العهد في المجموعة الأولى لمسابقة كأس النخبة على ملعب بحمدون. والصورة في الأنصار تبدو مستقرة مع تعاقدات، آخرها مع الفلسطيني محمد قاسم، إضافة إلى حسم موضوع الثلاثي الأجنبي. فجأة، يصعد رئيس النادي إلى منصة الاحتفال ويعلن وضع الاستقالة بتصرف الرئيس الحريري. إلا أن بعض الأمور أوحت بوجود شيء ما قد يحصل، لكن ليس لدرجة استقالة اللجنة الإدارية. الأمر الأول اللافت هو الدعوة التي وُزعت لحفل ختام الأكاديمية. الحفل برعاية الرئيس سعد الحريري. أمرٌ قد يكون طبيعياً لولا الظروف التي يمرّ بها النادي والانقسام الحاصل بين «الحرس القديم» بقيادة الرئيس الفخري للنادي سليم دياب واللجنة الإدارية الحالية برئاسة بدر. هذه «الرعاية»، منذ بداية إعلانها، أحدثت بلبلة في بيت الوسط، وقد تكون قد أدت إلى تدخّل الحريري شخصياً والطلب من بدر الاستقالة. أمرٌ آخر كان من خلال الخطابات التي شهدها الحفل والتي شددت على وجود الأنصار في كنف سعد الحريري ومن قبله والده. تأكيدٌ لـ «حريرية» النادي ظهر في أكثر من محطة. من اللافتة الكبيرة بطول 25 متراً للعلم اللبناني تتوسطه الأرزة وصورة الحريري وسط شعاري النادي، إلى التقارير التي عرضت على الشاشة الكبيرة، وانتهاءً بالكلمات من ممثل الجمهور عصام عياد، وحتى الرئيس بدر شخصياً. الجميع كان يشدد على «حريرية الأنصار»، والدعوة للسلام وحفظ الأنصار كما قال عياد، قبل أن يفجّر بدر قنبلته ويعلن وضع الاستقالة بتصرّف الحريري.

ترشّح بدر ضدّ الحريري في الانتخابات الأخيرة (أرشيف)

نقطة أخرى، وهي عدم ترشّح أي شخص للانتخابات، وخصوصاً من جانب فريق عمل دياب، ما أوحى بأن هناك شيئاً يُعَدّ قد لا يستدعي ترشح الحريري وسط شعاري النادي، إلى أشخاص لخوض معركة ضد بدر. ماذا حصل؟ سؤال وجهته «الأخبار» إلى بدر بعد الاحتفال. «تحمّل الأعضاء الباقون في الإدارة الكثير من الضغوط، ولا أريد أن أحمّلهم أكثر. بالنسبة إليّ لا شيء يخيفني أو يجعلني أتراجع إلا إذا كنت مخطئاً. لا أريد إحراج زملائي، لننتظر ماذا سيحصل. فنحن لم نستقل، بل وضعنا استقالتنا بالتصرف، وهذا ما سيحدد مصير الجمعية العمومية في 7 آب. فإذا قُبلت الاستقالة، فحينها لن يكون هناك جمعية عمومية نظراً للحاجة إلى الدعوة لواحدة أخرى لانتخاب لجنة إدارية جديدة. أما إذا رُفضت الاستقالة، فالجمعية العمومية قائمة». إجابة طويلة، لكنها تضمر الكثير، وتوضح حجم الضغط الذي تعرض له فريق «المرشح السابق» بوجه الحريري في الانتخابات الأخيرة.

في المعسكر الآخر، كان الترقب حاضراً لما سيقوم به بدر. اتصلنا بأحد الأطراف الرئيسيين (من داخل الاحتفال قبل بدايته). أخبرناه أن الرئيس الحريري ضدّهم، لكونه يرعى حفل ختام أكاديمية الأنصار الذي يرأسه بدر في ظل الانقسام الحاصل. كانت الإجابة مفاجئة: «انتظر وسترى». وبعد إلحاح جاءت الإجابة: «سيستقيل». أمرٌ كان من الصعب تصديقه، نظراً لعناد بدر في المرحلة الفائتة، وإصراره على إكمال الطريق. لكن «أرض المعركة» قد تفرض إعادة نظر، خصوصاً بعد إعادة الأعضاء الـ23 إلى الجمعية العمومية عبر وزارة الشباب والرياضة بعد أن شطبهم بدر سابقاً. علماً أن رئيس الأنصار عاد ورحّب بعودتهم، أضف إليهم العمل لإعادة عشرين عضواً آخرين جرى شطبهم عام 2015. المهم أن بدر قام بخطوته وجلس يراقب ما سيحصل. هل يبقى في منصبه وتُرفَض الاستقالة بمباركة من الحريري مع إعادة رأب الصدع مع الفريق الآخر، وتحديداً سليم دياب؟ أم تُقبَل الاستقالة ويُعمَل على تشكيل لجنة إدارية جديدة؟

الخيار الأول قد يحافظ على الاستقرار في الأنصار في مرحلة حساسة وقبل شهر ونصف من انطلاق الدوري. أما الخيار الثاني، فيفتح الباب على مرحلة جديدة قد تكون ناجحة، وقد لا تكون. فخيارات تيار المستقبل على صعيد الرياضة، وتحديداً في تشكيل لجان إدارية في ناديي النجمة والرياضي في الفترة الأخيرة لم تؤتِ ثمارها كاملاً على صعيد إيجاد أشخاص مموّلين قادرين على تقديم ما يقدمه بدر في الأنصار. اللهم إلا إذا كان الحريري نفسه لديه خطة «واضحة» لاستعادة الفريق. وها هو يستعيده بالفعل!

«ممنوع تفل»

صدم رئيس نادي الأنصار نبيل بدر الحاضرين في ملعب قصقص خلال حفل اختتام أكاديمية الأنصار الصيفية حين أعلن وضع استقالة اللجنة الإدارية بتصرّف رئيس الحكومة سعد الحريري. أمرٌ لم يتقبله الجمهور الحاضر حيث بدأوا بالهتاف «ممنوع تفل ممنوع تفل» «ثلاثة ما إلهم بديل الله الأنصار ونبيل». رد الفعل تفاعل لاحقاً مع صعود أحد الأشخاص إلى المنصة الرئيسية وخلع قميصه مطالباً بدر بعدم الرحيل ليحصل هرج ومرج بعدها قبل أن يتم ضبط الأمور من قبل القوى الأمنية.

لا تشبه كأس التحدي اسمها إطلاقاً هذه المرّة. المسابقة التنشيطية الخاصة بفرق القسم الثاني من جدول الترتيب والوافدين إلى الدرجة الأولى، تترك انطباعاً حتى قبل بدايتها بأن مستواها الفني لن يكون كما يُنتظر في ظل الصعاب التي عرفتها والتي لا تزال تعرفها الفرق الستة المشاركة فيها

فرقٌ يتيمة وأخرى مهددة بالانهيار

كأس التحدي لا تشبه اسمها

شربل كريّم

التضامن صور، طرابلس، الراسينغ، البقاع الرياضي، شباب الساحل والشباب الغازية. هذه هي الفرق الستة التي ستتنافس على لقب كأس التحدي، مسابقة من المفترض أن تشكّل اختباراً لما وصلت إليه الفرق حتى الآن في مشوار استعداداتها للموسم الجديد، لكن لا تنطبق الحال هذه المرّة على غالبية الفرق المذكورة، التي تتخبط بمشاكلها المالية وتالياً الفنّية، وحتى أن صورة مستقبل بعضها لا تبشّر بالخير.

وتبدو المشكلات متطابقة بين فريق وآخر، فالتضامن صور والبقاع أصبحا يتيمين بعد استقالة رئيسيهما محمد مديحلي وأحمد الموسوي على التوالي. أما طرابلس والراسينغ فهما خسرا «المال السياسي» ما جعلهما في وضع صعب يتوقّع أن ينعكس سلباً على نتائجهما الفنية في الموسم الجديد. بدورهما، فإن العائدين إلى دوري الدرجة الأولى أي شباب الساحل والشباب الغازية، فلا يمكن معرفة هويتيهما او ما يمكن أن يقدّماه، ولو أن الأول نشط في سوق الانتقالات مستقطباً العديد من اللاعبين.

بطبيعة الحال ما تعيشه معظم فرق كأس التحدي من حالةٍ يمكن وضعها في خانة المأسوية، لا تترك قلقاً على شكل هذه المسابقة فقط بل على شكل الدوري عامةً، إذ لا يبدو الوضع صحياً بأي شكلٍ من الأشكال لناحية أن يكون ما يقارب نصف عدد فرق دوري الأضواء في «الرمال المتحركة» التي قد تغرقها وتُغرق معها البطولة التي تبدو بغنى عن أي تراجع في المستوى الفني، خصوصاً مع وقوفنا على أبواب كأس آسيا حيث يحتاج اللاعبون الدوليون إلى أفضل احتكاكٍ ممكن في الدوري المحلي، ما ينعكس إيجاباً على مستواهم على الساحة الدولية.

دوري بنظام جديد

المهم أن ما تمرّ به الفرق المذكورة ليس بالأمر الجديد بل إن الخطير في الموضوع هو اتساع الدائرة التي تضم الفرق المترنحة موسماً بعد آخر، إذ ازداد عددها في شكلٍ يهدد مستقبل اللعبة، وهو ما يُشدّد عليه أولئك الذين لا يحبون الاختباء خلف أصابعهم بل قول الحقيقة كما هي حرصاً على المصلحة العامة.

والوضع الحالي جعل السؤال مطروحاً حول إمكان تغيير شكل بطولة الدرجة الأولى في أقرب مناسبةٍ ممكنة، إذ بعد مجموعةٍ من المباريات المتواضعة فنياً في الموسم الماضي، وعدم ظهور مواهب حقيقية في الملاعب، وافتقار أندية عدة إلى لاعبين يستحقون وصف «لاعبي الدرجة الأولى»، يأتي الطرح القديم بضرورة النظر إلى تقليص عدد فرق الدوري تدريجاً إلى 10 أو حتى إلى 8 فرق. وهذه الفكرة سبق أن نوقشت اتحادياً قبل سنوات من خلال طرح لأحد أعضاء اللجنة التنفيذية، الذي نسخ التجربة الإسكوتلندية التي تحمل بُعداً أكبر من مجرد حصر اللاعبين الممتازين في 8 فرق فقط، ما يجعل حدّة المباريات أقوى بكثير. وهنا الكلام عن دوري مؤلف من ثلاث مراحل لا مرحلتي ذهاب وإياب فقط، يليه مربعٌ ذهبي للفرق الأربعة الأولى، ومربع آخر للفرق الأخرى، ما يبعد إمكان التلاعب في شكل كبير، خصوصاً إذا ما كانت نقاط الفرق متقاربة إن كان على صعيد المنافسة أو الهبوط، إذ لن يكون أي مركز مضموناً بالنسبة إلى أيٍّ منها، لا كما يحصل حالياً حيث تحوم الشبهات في المراحل الأخيرة في كل مباراة لإحدى الفرق التي ضمنت بقاءها وهي تواجه فريقاً من المراكز المتأخرة.

الحاسة مشتركة

إذاً هي حاجة فنية بحتة ينطلق التفكير فيها من خلال الوضع المستجد، إذ إن التخبّط الإداري الذي يعيشه التضامن صور يطرح علامة استفهام حول ما يمكن أن يقدّمه «سفير الجنوب» في الموسم الجديد، وهو الذي خسر رئيسه ومدربه جمال طه بضربةٍ واحدة. ويقول مقرّبون من النادي الصوري إن هذه المشاكل هي العلنية، وما يحصل في الكواليس قد يكون أسوأ وينذر بأمورٍ غير مستحبة.

لكن وضع التضامن قد يكون أفضل من فريق آخر عاش حالة استقالة راس الهرم، وهو البقاع الذي ضاع في التسمية أولاً، ثم في مصيره ثانياً. فريقٌ بلا رئيس أو مدرب وبات بلا لاعبين أخيراً، مع توزّع عناصره بين من بقي بعيداً من التمارين وبين من يبحث عن فريق جديد، وبين من يخوض تجارب في نادٍ آخر، وبين من انتقل فعلاً هرباً من الواقع المرير.

> **عودة الحديث عن ضرورة تقليص عدد فرق الدرجة الأولى تدريجاً لرفع المستوى الفني للبطولة**

وحالة البقاع أيضاً تبدو أفضل مما يعيشه الراسينغ حامل لقب كأس التحدي، والذي كان حتى الأمس القريب لا يعرف ما إذا كان سيخوض غمار الموسم أم سيقضي على تاريخه الطويل بقرارٍ تاريخي يتمثّل بالانسحاب. لاعبون مشتتون لا يعلمون إذا تمّ عرضهم للبيع أم سيواصلون خدمة «القلعة البيضاء» المتصدّعة. مدربٌ فك ارتباطه بالنادي، وإدارة تنتظر الفرج وهي تحت نيران الجهة المعارضة لها.

هذه الصورة تترك ارتياحاً في طرابلس غير المرتاح أصلاً، فهذا الفريق بدأ الاستعداد من رحم المعاناة، وهي نقطة قد تصبّ في مصلحته في نهاية المطاف، إذ مع ما يعيشه الراسينغ والبقاع مثلاً، قد يبقى ممثل عاصمة الشمال بمنأى عن الهبوط كونه قام بخطوةٍ واحدة أفضل من نظيريه المذكورين، وهي جمع اللاعبين وإطلاق التمارين ولو بقيادة مدرب (فادي عياد) لم يختبر الدرجة الأولى سوى كلاعب.

لذا يبرز رأي فني بأن شباب الساحل والشباب الغازية قد يفاجآن في المسابقة، فهما أبقيا على عماد الفريقين اللذين حملاهما إلى الدرجة الأولى، وهي نقطة تصبّ في مصلحتهما بفعل الكيميائية الحاضرة، والتي تمّ تطعيمها ساحلياً بلاعبين أصحاب أسماء معروفة وأخرى قدّمت نفسها في شكلٍ جيّد في الموسم الماضي.

إذاً هي كأس التحدي مجدداً، وهي إن حملت شيئاً هذه المرّة فهو لا التحدي بين فرقها بل تحدٍّ خاص لكلٍّ من هذه الفرق الباحثة بغالبيتها عن خشبة خلاص في إطار الاستفادة من مشاكل غيرها لتنجو من الغرق تحت شعار «مصائب قومٍ عند قومٍ فوائد».

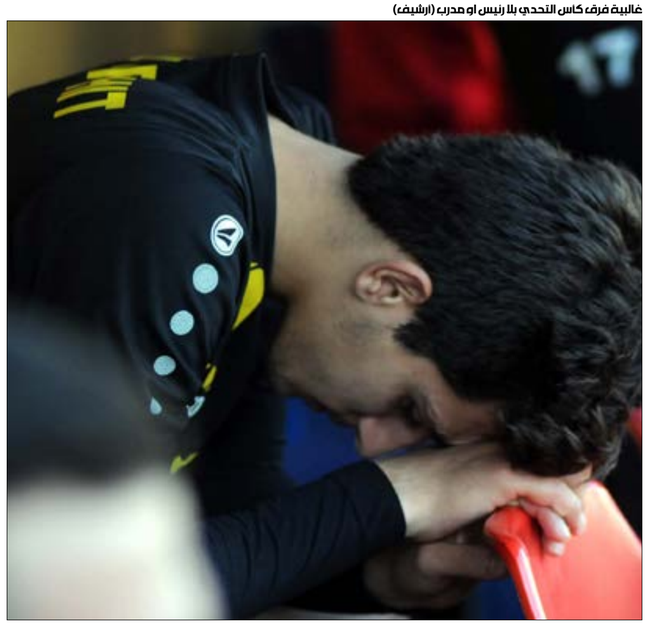

غالبية فرق كأس التحدي بلا رئيس او مدرب (أرشيف)

الأخبار
al-akhbar

■ رئيس التحرير - المدير المسؤول:
ابراهيم الأمين

■ نائب رئيس التحرير:
بيار أبي صعب

■ مدير التحرير:
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن عليق
إيلي حنا
أمل الأندري
شربل كريّم

■ صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ المكاتب بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس
■ تلفاكس:
01759500
01759597
■ ص.ب 113/5963

■ الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500

■ التوزيع
شركة الأوائل
01 /666314-15 -
03 / 828381

■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

مساهمة في نقاش نتائج «الشيوعي» الانتخابية

فاروق دحروج *
سعدالله مزرعاني **

معالجة أزمة الحزب تقتضي نقاشاً سريعاً ومسؤولاً في أطر مناسبة (مروان طحطح)

حضرة الرفاق، الأمين العام وأعضاء اللجنة المركزية المحترمين، بعد التحية

تقييم الانتخابات، مقدمة

أُجريت الانتخابات بعد تمديد غير مبرَّر سببه الرئيسي تفادي خسائر متوقعة من قبل بعض الكتل، وكذلك بسبب إصرار القوى السياسية الحاكمة، وسط صراع ضار في ما بينها، على صياغة قانون يؤمن شروط تجديد سلطتها، دون استبعاد أي وسائل بما فيها الصيغ الطائفية المباشرة (المشروع الأُرثوذوكسي). وحين أمكن في 17 حزيران 2017 إقرار قانون بتأثير أزمات متنوعة وبعد سقوط رهان البعض على إحداث تحول جذري في سوريا لغير مصلحة النظام، وبسبب ضغوط شعبية، وبفعل مساومات ونصب أفخاخ متبادلة، جاء القانون هجيناً إذ أخذ بمبدأ النسبية بعد أن أفرغها من شحنتها الإيجابية: عبر تصغير الدوائر والإبقاء على القيد الطائفي وتكريسه في الصوت التفضيلي المحصور في القضاء. شكّل إجراء الانتخابات، أيضاً، تأكيداً لرغبة خارجية في الحفاظ على استمرار عمل المؤسسات والاستقرار في لبنان، منعاً من أن يؤدي تفجير الوضع فيه إلى مضاعفة مشاكل النزوح إلى البلدان الأوروبية خصوصاً.

تصاعد التوتر في المنطقة

مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي كان يستمر تصاعد التوتر في المنطقة بشكل سريع. بدت المرحلة مشرّعة، أكثر فأكثر، على احتمالات خطرة. الإدارة الأميركية، تتجه، برئيسها وبصقورها القدماء والجدد، نحو مزيد من تأزيم الوضع بإلغاء الاتفاق النووي الإيراني والعودة إلى منطق الاستفزاز والعقوبات والحصار. وهي أيضاً تُطلق يد قادة إسرائيل في العدوان، عبر التشجيع المباشر، وعبر قرارها بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاغتصاب في سياق مشروع حمل اسم «صفقة القرن» لتصفية مجمل حقوق وقضية شعب فلسطين. وتتجدد الآن مساعي الإدارة الأميركية لتعزيز حضورها المباشر في سوريا، بعد انكفاء وارتباك، لاستنزاف روسيا وإرهاقها، وعزل إيران وتحويلها عدواً وحيداً لحكام المنطقة، وبناء تحالف بين معظم دول الخليج خصوصاً والعدو الصهيوني لتمكينه من ممارسة دور مباشر في تقرير شؤون المنطقة ومساراتها بالشراكة عن إدارة أميركية تتباهى، حالياً، بتبني كامل المخطط الصهيوني العدواني التوسعي بأبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية. وينشط هذا التوجه، بعد استنفاد دور الأداة الإرهابية التكفيرية وتحت عنوان استمرار «محاربة الإرهاب» ومواجهة التوسع الإيراني وباستخدام المذهبية ومزاعم الدفاع عن العروبة وبأدوات التفتيت والحروب والدمار وبالتدخل الخارجي المتصاعد.

الصوت الفئوي والطائفي هو الأعلى

الاستقرار النسبي الذي عاشه لبنان أغرى قوى السلطة بالانخراط في صراع ضار من أجل تحسين المواقع والتوازنات لمصلحة هذا أو ذاك من أطرافها. الطائفية كانت عاملاً كبيراً في برامج وتعبئة أكثرية القوى. الرغبة المحمومة، في الحفاظ على المواقع أو تحسينها، جعلت كل القوى تقريباً تتعامل مع النظام النسبي بوصفه نظاماً أكثرياً. أكثر ما برز ذلك في التحالفات الهجينة التي اختلطت فيها الأوراق على نحو مدهش مكرسة انفراط تحالفي 8 و14 آذار، خصوصاً إثر صفقة الانتخابات الرئاسية أواخر عام 2016. اصطياد «الحاصل» الانتخابي، بأي ثمن ووسيلة، بات هو الهدف الأسمى بالنسبة لكل أطراف السلطة. المال دخل بقوة إلى جانب العصبيات في التأثير على خيارات المواطن وتحفيز مشاركته أو وجهة تصويته. دخول أصحاب ثروات هائلة كان عاملاً مميزاً. ممثلو «الطغمة المالية» نزلوا مباشرة، وعبر كل الأبواب، إلى حلبة السباق وحقق بعضهم نتائج بارزة. لكن، رغم كل الجهود المبذولة، لم تتمكن أطراف السلطة من رفع نسبة المشاركة الانتخابية التي كانت قليلة خصوصاً في كل العاصمة التي عبّر الكثيرون من أبنائها، بمقاطعة التصويت، عن موقفهم السلبي من السلطة وسياساتها وعجزها ونهبها للبلاد وتحاصصها موارد الدولة واستهتارها بالقانون وبحقوق المواطن... وكذلك من البدائل المشتتة.

بطريقة أو بأُخرى، بدا «التيار الوطني الحر» اللاعب الأبرز في المعركة الانتخابية. عوّل عليها في تغيير التوازنات لمصلحة «العهد»، ولكي يكون البرلمان والحكومة القادمان امتداداً للرئاسة «القوية» و«التيار القوي»، وكذلك لاسترجاع «الحقوق المسيحية» في حنين مكشوف للعودة إلى استعادة بعض معادلات سلطة ما قبل الحرب الأهلية وتكريس ذلك في نصوص دستورية. أدى ذلك إلى رفع منسوب التطييف والتمذهب في الصراع السياسي، وشمل، ولا يزال،

> **لم تتعامل القيادة بحزم مع المعرقلين وفضّلت المساومة والتراجع**

ملفات عديدة... بتعارض صارخ مع القانون والدستور والإصلاح.

معركتنا الحزب: عرقلة وأخطاء

في مثل هذه المناخات المتوترة انتخابياً دخلت قوى المعارضة بكل تنويعاتها معركة الانتخابات. لم تتمكن هذه القوى، وخصوصاً منها الجذرية، من بناء تيّار سياسي - انتخابي يترجم النضالات التي خيضت في السنوات الأخيرة، وفق برنامج وإطار وخطة. التشرذم والتخبط كانا السمة الجامعة لقواها القديمة والجديدة. الحكومة التي رفعت شعار «استعادة الثقة» وأخفقت في كل المجالات والملفات التي كانت سبباً لنزول عشرات آلاف المواطنين إلى الشوارع، بدت غير مجبرة على الخضوع للمحاسبة ولدفع ثمن عجزها وفسادها. دخل الحزب المعركة كقوة معارضة من ضمن هذه المعادلة الصعبة. كان شبه مجرد من كل الأسلحة الضرورية لخوض معركة ناجحة. الواقع أن معركته كانت معركتين: فإلى المعركة العامة التي تناولنا شروطها، كان ثمة معركة خاصة في الحزب نفسه. وهذه كانت امتداداً للصراع الداخلي الذي أضرمت ناره القيادة السابقة من خلال محاولتها الاستئثار بالسلطة الحزبية عبر تعطيل النظام الداخلي ومبدأ دورية المؤتمرات، ومضاعفة الإجراءات التعسفية والكيدية التي تخدم هذا الهدف الشاذ، على حساب سلامة العلاقات وأصول العمل والكفاءة والكفاحية والتضحية والإنتاجية. نجمت عن ذلك خسائر فادحة على وحدة الحزب وفاعليته. وفي هذا السياق حاول ممثلو القيادة السابقة، حيثما توفر لهم ذلك، رفع شعار مقاطعة الانتخابات سعياً وراء إظهار القيادة عاجزة فيما لو تبنّت خيار المقاطعة، أو مربكة ومرهقة بالانقسام الداخلي والعرقلة والنتائج الضعيفة في حال قررت المشاركة. وبالفعل عارض دعاة المقاطعة، المستمرون في تكتلهم، قرار الهيئات الشرعية وحرضوا ضده وأصدروا مواقف علنية وأهدروا الكثير من وقت الهيئات في المركز والمناطق، بشكل متعمّد.

انعكس ذلك سلباً على عمل القيادة الجديدة التي لم تتعامل بحزم مع المعرقلين وفضلت المساومة والتراجع أمامهم فما حصدت سوى الخسائر وتبديد الوقت. حالت أيضاً، حداثة تجربة عدد من أعضائها دون بناء خطة متكاملة مرتبطة بأولويات سياسية واقعية في البلد وبناء تحالفات على أساسها، وكذلك دون الالتفات إلى الصراع الأساسي في المنطقة، واحتمالاته، ومهمات الحزب بشأنها، لصوغ شعارات وسياسات وعلاقات وتحالفات مناسبة نظراً لتداخل الوضعين المحلي والإقليمي بشكل بالغ التأثير والوضوح. وحتى حين جرى إعلان شعارات سياسية لخوض الانتخابات، بدت الممارسة في أكثر من مجال، متناقضة مع ما هو معلن من شعارات. منعها ذلك، وبعض أسباب ذات طابع استبعادي واستئثاري ضيِّق، من تعبئة إمكانيات الحزب والرفاق جميعاً للمشاركة والانخراط في معركة تحتاج إلى جهد الجميع. باختصار، دخل الحزب المعركة متأخراً كثيراً، من دون خطة، ومن دون برنامج تعبوي مرتبط بالعركة الانتخابية نفسها. وما أُعلن كبرنامج كان عبارة عن تعداد لمطالب يتساوى فيه الجزئي مع الكلي والرئيسي مع الثانوي... ورغم أن «صوت واحد للتغيير» هو شعار صحيح فيما لو توفرت له الشروط الضرورية من حيث بذل جهد مركّز لبناء نواة برنامج وإطار وحدّ أدنى من التوحد لخوض المعركة في لوائح جامعة ما أمكن تُشكل أساساً صالحاً لبناء التيار الوطني اليساري والديموقراطي المستقل، إلا أنه تحول إلى «صوت وحيد للتغيير» في التطبيق وفي المحصلة الانتخابية الهزيلة. ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى انسحاب ممثلي الحزب، بشكل متوتر وغير مبرر، من «هيئة التنسيق» مع بعض القوى والشخصيات الوطنية، دون طرح بديل يمكن اشتقاقه من تجارب الحزب العديدة ومن مستجدات وأولويات المرحلة الراهنة محلياً وإقليمياً. بدلاً من ذلك جرى التحول نحو صيغة رفع عتب متناقضة وفضفاضة عقدت، قبل يوم من بدء الترشيحات، اجتماعاً يتيماً في «مسرح المدينة» من دون جدوى ومن دون متابعة واستمرارية. وساهم أيضاً في تضييع البوصلة إصرارُ عدد من أعضاء القيادة على نهج حاولوا تعميمه بإعطاء أولوية للتعاون مع بعض ممثلي «المجتمع المدني» الذين كان موقفهم سلبياً من الأحزاب ومن مشاريع التغيير الشاملة والجذرية. وبعض هؤلاء تُثار أسئلة عديدة حول علاقاتهم وتمويلهم الخارجيين.

المعركة الانتخابية التي افتقرت إلى البرنامج والتحالفات المناسبة، افتقرت، أيضاً، إلى آليات التعبئة الضرورية لجهة مشاركة المنظمات القاعدية في نقاش مجمل الخطة الانتخابية وفي اختيار دوائر الترشح التي استُبعد بعضها من دون مبرر كعكار أو البقاع الغربي... اكتُفي باجتماعات الهيئات الوسطى وبلجان انتخابية محصورة ووسط تضارب في الصلاحيات أدى إلى كثير من التوترات والتأخير وقلة الفاعلية. أما اختيار المرشحين فلم يستند إلى قواعد عامة. وهو خضع لرغبات فردية أحياناً، ولموجبات الخلاف الداخلي، أحياناً ثانية (استرضاءً للكتلة التي كانت معارضة أصلاً للمشاركة في الانتخابات وذلك بذريعة تشتيت تلك الكتلة بمعزل عن مدى ملاءمة الاختيار سياسياً وانتخابياً وتعبوياً). وخدم اختيار نوع ثالث من الترشيحات محاولة لتعزيز مراكز قوى جديدة (من دون النظر في كون طابع المعركة سياسياً ويتطلب ترشيحات مستندة إلى هذا التوجه). وفي أحيان رابعة خضع الاختيار لاستنساب مخل سياسياً وانتخابياً كما حصل بالنسبة لتنظيم يساري وبقايا تجمّع استُحضرا ليكونا حليفين شبه وحيدين رغم أن الأول أوقف نشاطه منذ أكثر من عقدين من الزمن، والثاني مفكك ومحتضر وغير مقبول سياسياً وتنظيمياً. ولا يخفى أن حالة الضعف وانعدام الفعالية والتفكك والتكتل في عدد لا يستهان به من المنظمات الحزبية القاعدية والوسطية ظلّت من دون معالجة لتتفاقم أكثر بعد ذلك. وقد أدى كل ذلك إلى مشاركة جزئية ولوائح ضعيفة تأجّل إعلان بعضها حتى الأيام الأخيرة التي سبقت السادس من أيار، ما أدى الى المحصلة المخيبة والنتائج التي لم تبلغ 50% من التقديرات التي اعتمدها المركز والمنظمات أساساً لإقرار المشاركة والترشيح.

طبعاً، في المقابل، كانت قوى السلطة تتمتع بكل الشروط الضرورية لخوض معركة تضمن السيطرة على نتائجها: من طبيعة القانون، إلى تسخير السلطة، إلى التحالفات الهجينة، إلى المال السياسي، إلى العصبيات، إلى الإعلام، إلى الدعم الخارجي (وصولاً إلى التزوير الفاضح). هذا فيما انكشف الحزب سياسياً وتنظيمياً وشعبياً، وانكشفت معه مختلف أطياف المعارضة الوطنية. فلقد ظهر الحزب شللاً، وربما أحزاباً، في بنيته وفي بيئته على السواء. وظهر عقله السياسي مشوشاً وعقله التنظيمي تجريبياً ومضطرباً، كما غلبت القيم الليبرالية، أحياناً، على قيمه الوطنية والاجتماعية في الممارسة. هذا الواقع المرير من الانكشاف يتطلب وقفة مسؤولة وجريئة للتقييم والمراجعة والمحاسبة. ويبدو ذلك ضرورياً من أجل مستقبل العمل الوطني في لبنان، ومستقبل الحزب في القلب منه. لكن ذلك يجب ألا يحصل في سياق الصراع التناحري الذي تغذيه القيادة السابقة وبعض الجديدة، ولا في سياق المكابرة حيال استمرار انقطاع العلاقة مع آلاف الشيوعيين غير المنظمين، بل يجب أن يجري في سياق مختلف تماماً، إنقاذي صادق، يُطرح أمام الشيوعيين لوقف الانهيار ووضع الحزب على سكة تطور سليم وصحي.

لهذه الأسباب نتبنى لسان حال آلاف الشيوعيين في الدعوة إلى الوحدة خلف برنامج كفاحي، وطني تحرري وتقدمي، يشكّل استئنافاً لتراثه النضالي وتضحياته... بعد انقطاع. ونعتقد أن ظروف ذلك متوفرة والفرصة سانحة من أجل تظهير هذا الخيار، بديلاً من التناحر والإقصاء. فنتائج الانتخابات صفعة مدوية للجميع، يفترض أن توقظهم وأن تدفعهم إلى التواضع وتحمل المسؤولية وتجاوز العقليات الكيدية، الثأرية والإقصائية. إنها فرصة للانتقال إلى مسار إنقاذي يمكن أن يتخذ أشكالاً مختلفة.

خلاصات واقتراحات

إن معالجة أزمة الحزب تقتضي نقاشاً سريعاً ومسؤولاً في أطر مناسبة ووفق صيغ مشاركة تؤمن مساهمة كل الحريصين والمهتمين بعيداً عن لعبتي العرقلة والإقصاء. ويمكن البدء بعقد ورشة عمل - لا تنحصر بالشيوعيين - مخصصة لتقييم الانتخابات وأسباب التراجع فيها: الذاتية والموضوعية. وكذلك تقييم أداء أطراف المعارضة اليسارية و«المدنية» ويمكن إثر ذلك الدعوة إلى عقد «مجلس عام»، بأوسع مشاركة حزبية ممكنة وذلك للتوصل إلى خلاصات سياسية وتنظيمية تحضيراً للمؤتمر الـ12 انطلاقاً من مراجعة تشكل منعطفاً جذرياً في مسيرة الحزب على غرار ما كان عليه المؤتمر الثاني التاريخي قبل خمسين سنة!

أما آخر ما يحتاجه الحزب فمؤتمر سريع

> **قوى السلطة تعاملت مع النظام النسبي بوصفه نظاماً أكثرياً**

ذو طابع انتخابي سيكون، بالضرورة، أداة انقسام وصراع وتصفية حسابات وشرذمة وضياع...

الحزب يواجه طوراً جديداً من تفاقم أزمته. الأسباب موضوعية وذاتية. الصراع الدولي والإقليمي في المنطقة وعليها تعمّق وتوسّع، وهو مرشّح للمزيد، إلى درجة بالغة الخطورة ما أدى إلى تراجع دور القوى المحلية لحساب القوى الخارجية. كما أن تفادي التموضع الفعلي السليم في مواجهة الهجوم الأميركي الذي تتعرض له المنطقة، قد ساهم في تراجع نفوذ الحزب ودوره. كذلك فإن تصاعد تأثير العصبيات والفئويات، وهي سياسية وطائفية ومذهبية وعرقية وقبلية... قد أضعف التيارات الحديثة وفي مقدمتها الأحزاب اليسارية. لكن الأسباب الذاتية للتراجع كثيرة ومؤثرة إلى حد كبير. وهذا يحتاج إلى تقييم مسؤول ينبغي أن يُشارك فيه كل القادرين والحريصين أملاً في التوصل إلى استنتاجات صحيحة تشكل أساساً لمعالجة أزمة الحزب.

إننا نعتبر هذه المساهمة التي شارك في إعدادها رفاق في التنظيم وخارجه مدخلاً لمساهمات لاحقة ذات طابع سياسي وتنظيمي في خدمة الهدف المذكور آنفاً.

* أمين عام سابق
** نائب أمين عام سابق

هزيمة المعارضة السورية

محمد سيد رصاص *

في 3 شباط 1930، تمّ تأسيس الحزب الشيوعي للهند الصينية. من رحم هذا الحزب، الذي جرى حله بعد هزيمة اليابانيين عام 1945، أتت التنظيمات الشيوعية في فييتنام وكمبوديا ولاوس. في الصراع ضد الأميركيين وحلفائهم في فييتنام الجنوبية وكمبوديا ولاوس، كانت التنظيمات (الفيتكونغ - الخمير الحمر - الباتت لاو) التي يقودها الشيوعيون تحت إشراف هوشي منه في فييتنام الشمالية، منخرطة في الصراع منذ أوائل الستينيات. عندما بدأ انهيار حلفاء واشنطن عام 1975، لم يستغرق الأمر أكثر من أربعة أشهر لسقوط كمبوديا (17 نيسان) وفييتنام الجنوبية (30 نيسان) ولاوس (23 آب) لحسم صراع استغرق أكثر من عقد ونصف عقد من الزمن. في علم السياسة، كان الأمر الأخير يشبه سقوط أحجار الدومينو عندما أحدث تغيير واحد سلسلة من التغييرات المجاورة بالتعاقب. في الأزمة السورية، هناك شيء شبيه: قادت هزيمة المعارضة المسلحة في حلب - كانون الأول 2016 إلى الغوطة - نيسان 2018 وإلى حوران - تموز 2018. من المتوقع أن تكون حلقات إدلب وشرق الفرات بفواصل زمنية أقل عن فواصل المحطات الثلاث الأولى.

كان يمكن لهزيمة المسلحين في حلب أن تكون هزيمة فقط للسلاح المعارض وللخط الإسلامي الذي كان ظلاً للمسلحين لو كان هناك خط معارض سلميّ - تسووي - ديموقراطي موازٍ، كما كانت الحال مع «هيئة التنسيق» في مواجهة «المجلس» و«الائتلاف» والتنظيمات المسلحة بين عامَي 2011 و2015. لم تستطع «هيئة التنسيق» أن تحافظ على هذا الخط أو أن تبرزه كخط موازٍ بعد انخراطها في «مؤتمر الرياض 1» في كانون الأول 2015 وما أعقبه من تشكيل «الهيئة العليا للمفاوضات»، حيث ضعف تمايزها رغم أن تلك «الهيئة» ليست تحالفاً سياسياً، بل هي كيان تفاوضيّ وظيفي تم استحداثه وفق مقررات لقاء فيينا في تشرين الثاني 2015، ثم صادق عليه في الشهر التالي القرار الدولي 2254. لو حافظت هيئة التنسيق على تمايزها وفق مقاييس 2011 - 2015، لكان من الممكن أن لا تكون هناك سوى هزيمة للإسلاميين ولخط السلاح المعارض ومن والاهما فقط، وليس هزيمة للمعارضة السورية كلها كما هي الحال الآن في صيف عام 2018.

منذ بداية الحراك السوري المعارض، منذ درعا 18 آذار 2011، كان هناك خطان معارضان. خط إسقاط النظام عبر استجلاب التدخل العسكري الخارجي والسلاح المعارض، وكان الثاني عود ثقاب لاستجلاب الأول بعد إشعال الحريق. انخرط في هذا الخط الإسلاميون و«إعلان دمشق» الذين أسسوا «المجلس الوطني» في 2 تشرين الأول 2011، ثم وريثه «الائتلاف» عام 2012، وقد لاقى هذا الخط تأييداً من كثير من التنسيقيات ومن الفصائل المسلحة. الخط الثاني هو خط يرفض التدخل العسكري الخارجي وخط السلاح المعارض، ويقول بأن الحراك المعارض والأزمة السورية العامة يمكن أن يتيحا مجالاً للضغط على السلطة السورية من أجل عقد تسوية بين المعارضة والسلطة تتيح المجال لتعبيد طريق انتقالي نحو تغيير جذري في الأوضاع السورية القائمة باتجاه نظام سياسي جديد. كان هذا ما طرحته «هيئة التنسيق» في مؤتمر حلبون يوم 17 أيلول 2011، وقد تزامن هذا مع طرح المبادرة العربية وتلاقى معها بالمضمون، ثم مع بيان «جنيف 1» في 30 حزيران 2012. في خريف 2011، رفض «المجلس» المبادرة العربية، وفي مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية (2 و3 تموز 2012) رفض «المجلس» تضمين البيان الختامي للمؤتمر موافقة على بيان «جنيف 1» الصادر قبل ثلاثة أيام. كان «المجلس» مدعوماً من تركيا وقطر، وإلى حد «ما» واشنطن وباريس، وكان الإسلاميون الذين يقودونه يظنون بأن وصول الإسلاميين إلى السلطة في تونس والقاهرة «سيتثلث» في دمشق. كان دخول طهران في دعم السلطة السورية، ثم موسكو منذ «فيتو» 4 تشرين الأول 2011، مع الحذر السعودي المتوجس من صعود الإخوان المسلمين إلى السلطة في تونس ومصر، يقول بأن هذا التثليث مستحيل التحقق سورياً، وخاصة مع القاعدة الاجتماعية القوية للسلطة السورية التي شملت الفئات الغنية والوسطى من سُنّة المدن وكل الأقليات، ما عدا الأكراد، إضافة إلى تماسك بنية أجهزة السلطة في دمشق. على الأرجح، كانت واشنطن تدرك ذلك ولا تريد أن يتكرر ما حصل بمصر في سوريا، وكانت لا تريد من انخراطها في الصراع السوري أكثر من الضغط على دمشق للابتعاد عن طهران. وهذا هو ما كانت تريده العاصمة الأميركية في أزمة عامَي 2005 - 2006 لما طرح أميركياً مطلب «تغيير سلوك النظام السوري وليس تغييره»، وهو ما لم تقرأه المعارضة بشكل صحيح لما كان تأسيس «إعلان دمشق» في 16 تشرين الأول 2005 مبنياً على توقع سقوط السلطة السورية. وعلى الأغلب، كان تقرب الدوحة وأنقرة وباريس من دمشق في فترة 2007 - 2010 هدفه إبعاد العاصمة السورية عن إيران.

الخطأ نفسه في قراءة الممكنات السياسية الذي ارتكبه علي البيانوني ورياض الترك عام 2005. عاد رياض الشقفة ورياض الترك لتكراره عام 2011. لم يكفّ الأخيران عن الاستمرار في هذه القراءة لما اتفقت واشنطن وموسكو على تسليم الأخيرة الملف السوري منذ اتفاق موسكو في 7 أيار 2013 ونزع يدي تركيا من أن تكون وكيلة واشنطن في الملف السوري، وهو ما تزامن مع موافقة باراك أوباما على انقلاب السيسي على حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر يوم 3 يوليو 2013. تكرس اتفاق 7 أيار 2013 في اتفاق «الكيماوي السوري» الذي تجسد في القرار 2118 الذي قاد إلى «جنيف 2» (كانون الثاني 2014) ثم في الدخول العسكري الروسي في 30 أيلول 2015 الذي قاد إلى القرار 2254 الذي انبنى عليه «جنيف 3». منذ اتفاق «الكيماوي» (14 أيلول 2013)، تم تبليغ دولي لـ«الائتلاف» و«هيئة التنسيق» بأن واشنطن قد تخلت عن مطلب تغيير الرئيس السوري. فشل «جنيف 2» بسبب التشاحن الروسي - الأميركي مع اندلاع الأزمة الأوكرانية في شباط 2014، وفشل «جنيف 3» بسبب «الرباعي» (رياض حجاب - فاروق طيفور - جورج صبرة - سهير الأتاسي) الذين قادوا عملية متعمدة، مع سكوت متعدد الأسباب من باقي أعضاء «الهيئة العليا للمفاوضات» وأعضاء الوفد المفاوض المعارض، لتفشيل المفاوضات بدعم تركي - قطري، وإيقافها من طرف واحد في نيسان 2016، في وقت كان قد اتفق فيه بين واشنطن وموسكو على أنه في حال استنفاد فترة ستة أشهر من المفاوضات من دون التوصل الى حل بين طرفَي المفاوضات السورية، أي في نهاية تموز 2016، أن يقوم الأميركيون والروس بتقديم حل مفروض على طراز حل دايتون في يوغوسلافيا عام 1995. وقد كان تغيير «جبهة النصرة» لاسمها في 28 تموز 2016، وهو ما كان متواطئاً فيه رياض حجاب، ثم البدء بعد أيام قليلة بالهجوم على الراموسة جنوبي حلب سوى من أجل تفشيل هذا المخطط الأميركي - الروسي في مراهنة على مجيء هيلاري كلينتون للرئاسة الأميركية التي كانت توحي باتجاه الانقلاب على التفاهمات التي عقدها أوباما مع موسكو منذ 7 أيار 2013 عقب تركها منصب وزيرة الخارجية.

كان ما جرى في حلب والغوطة وحوران تنفيذاً للتفاهمات الأميركية - الروسية، وأيضاً التركية - الروسية بعد انقلاب إردوغان على سياساته السابقة واتجاهه نحو موسكو منذ لقائه مع بوتين في 9 آب 2016. توحي تفاهمات بوتين - ترامب حول سوريا خلال السنة ونصف السنة الماضية بأن هناك خلافاً بينهما لم يحل بعد حول الوجود العسكري الإيراني والقوات الموالية لإيران في سوريا فقط، وأن هناك تفويضاً أميركياً لموسكو في الملف السوري، وما الوجود الأميركي في شرق الفرات سوى لمقايضة إنهائه، مقابل موافقة موسكو على مواجهة طهران في سوريا. هذه التفاهمات الأميركية - الروسية لن تقفز فوق بند «الانتقال السياسي نحو نظام حكم جديد» الذي قال به القرار 2254، حسب ما توحي الكثير من المؤشرات، باتجاه «حكومة وحدة وطنية» تقود إلى تغييرات في الحكومة وليس في نظام الحكم. ليس مهماً أن يتم هذا الانتقال عبر «هيئة حكم انتقالية» أو عبر «دستور جديد» يضع نظاماً جديداً للحكم يتم الوصول إليه عبر الانتخابات.

هناك انتصار روسي في سوريا وهزيمة للمعارضة التي فشلت في تحقيق كل ما أعلنته عبر رأسها الذي كان هو «المجلس» ثم «الائتلاف». كان بإمكان هذه الهزيمة أن لا تكون لكل المعارضة السورية لو كانت هيئة التنسيق قادرة الآن على أن تزيح «الائتلاف» عن مقود مركب المعارضة السورية، وهو ما لا توحي به المؤشرات القائمة. ليس هناك منتصر سوري في سوريا. إن استطاعت المعارضة أن تلمّ شتاتها بعيداً عن الإسلاميين (قادة الهزيمة مرتين)، فمن الممكن أن تجعل الرياح الدولية تلك الهزيمة ليست مترجمة ميكانيكياً في التسوية السورية النهائية للأزمة.

* كاتب سوري

على الغلاف

احتجاج من السويداء على موقف جنبلاط وجهاد الأطرش يُخاطبه

دروز سوريا جزء من المشهد الوطـني في السراء والضراء

من مقام الشيخ أحمد أمان الدين في عبيه، إلى الدارة الأرسلانية في خلده، مروراً بدار الطائفة الدرزية في بيروت، توحدت طائفة الموحدين الدروز، في الترحم على شهداء مجزرة السويداء، لكنها اختلفت في مقاربة قضية تتخطى بأبعادها ونتائجها حدود الطائفة نفسها أو جبل العرب في سوريا.

وإذا أردنا أن نستعيد شريط المجازر، فإن المجموعات الإرهابية لم تقصّر ضد أحد في سوريا. ألم تقم مجموعات إرهابية بذبح نحو أربعين من شباب وشيوخ بلدة قلب لوزة في جبل السماق في محافظة إدلب على بعد عشرات الكيلومترات من الحدود السورية التركية؟ ألم يسعَ وليد جنبلاط إلى تحييد هؤلاء عبر وسطاء نقلوا إليه أن «جبهة النصرة» لن تمس بالدروز وبرموزهم ومقاماتهم الدينية، ولا بتقاليدهم ولباسهم وعاداتهم؟ ألم يبادر البعض إلى إنشاء «كتيبة كمال جنبلاط» بوصفها إحدى «فصائل الثورة» يسلّم أمرها إلى واحد ممن نبذتهم السويداء في يوم من الأيام؟ وماذا كانت النتيجة أيضاً؟

وليد جنبلاط يدرك ذلك، ويدرك أكثر، وربما هذا مصدر قلقه، أن البيئة الدرزية في جبل العرب هي بيئة حاضنة للدولة السورية، بكل رموزها، وخصوصاً جيشها، ولذلك فشلت كل محاولات أخذ هذه الشريحة السورية إلى حيث كان يشتهي البعض إقليمياً، وخصوصاً إسرائيل.

هذا ما حصل في زمن ما سمّوها «ثورة» وفي عزّ شهورها وسنواتها الأولى، فكيف اليوم، وهناك مشروع كبير يُهزم على أرض سوريا، وفي الوقت نفسه، ثمة دولة سورية جديدة قيد الولادة، هل ننتظر من الإرهابيين شيئاً مختلفاً عمّا حصل في تلك الصبيحة السوداء في السويداء؟

قد تطرح بعض الشخصيات الدرزية في السويداء الأسئلة نفسها التي يطرحها وليد جنبلاط، غير أن مشروعية الأسئلة في حالة أهل «الجبل» تستدعي أجوبة إلزامية مشروعة من الدولة السورية، لكنها في حالة جنبلاط تصبح مدعاة للهواجس والشبهات.

نعم، تسلل إرهابيون بالمئات وعبروا بالياتهم عشرات الكيلومترات في البادية، انطلاقاً من نقاط قريبة من قاعدة التنف الأميركية، وصولاً إلى السويداء. ألم يكن بمقدور كل منظومات الرصد، من أميركية وروسية وإسرائيلية وأخرى متعددة الجنسيات، أن ترصد هؤلاء، سواء في الذهاب أو في الإياب؟ ثم إذا صح أن بعض أجهزة المخابرات كانت تخشى أمراً ما من قبيل ما حصل، ألم يكن بالإمكان تنبيه الإدارات الرسمية والأجهزة الأمنية في المحافظة من أجل اتخاذ تدابير من نوع آخر لمنع المجزرة؟

هذه الأسئلة ـ الهواجس مشروعة، لكن ما هو غير مشروع، أن يكون الرد على الجريمة بجريمة أكبر. جريمة استدعاء السلاح والمسلحين من أجل نصرة من في جبل العرب؟

لعل وليد جنبلاط أدرك عندما تمنى حمل السلاح، أن وصوله المتأخر إلى «الثورة» لن يبيّض صفحته في ممالك النفط والإرهاب. فالسعوديون والكويتيون والقطريون والعُمانيون، يتنافسون في من يصل أولاً إلى دمشق، وثمة سفارات بدأت بكنس الغبار عن مداخلها ونوافذها استعداداً للعودة التي لا بد منها. وها هو العالم كله يسلّم ببقاء الرئيس بشار الأسد، وها هي الحرب تكاد تصبح محصورة في رقعة جغرافية محددة، وها هي معالم التسويات التي ستعيد رسم نفوذ معظم اللاعبين الإقليميين والدوليين في المنطقة ترتسم أولاً على أرض سوريا، لذلك، يصبح السؤال بديهياً: لمن «تبيع» موقفك يا وليد بك؟ من الذي ستجده مستعداً لملاقاة حماستك وغيرتك على «البيت الدرزي»؟

فمثلاً، شخص أساسي في جبل العرب كجهاد حسن الأطرش لم يرَ في مواقفك سوى التحريض و«صوت من أصوات الفتنة».

وإذا كان المطلوب أن تستدرج ضمانة روسية، فأنت تعلم أن الروس، وهم تواصلوا معك، بعد خطاب عبيه، لن يكون بمقدورهم تقديم ضمانة لأحد، إذ هل يعقل أن يقدم عاقل في العالم ضمانة في مواجهة تنظيم إرهابي متوحش كتنظيم «داعش»، من دون أن ينسى أحدنا أن هذا التنظيم ما زال موجوداً وهو يعتمد خطة لامركزية تتيح للخلايا النائمة أن تضرب حيث تشاء، بلا حسيب أو رقيب. والا يعلم جنبلاط أنه قد يأتي يوم يسمع فيه الروس يشكون من ضربة في عقر دارهم، وهل يضمن أحد أن لبنان صار بمأمن نهائياً من تلك الوحوش الإرهابية التي يعميها الحقد، حقد الفكر الوهابي وحقد بيوت المال، التي تضخ أموالها وأفكارها في نواحٍ كثيرة في المنطقة والعالم، وبينها ناحية المختارة؟

(الأخبار)

لا ربط بين المختطَفات وحسم «وادي اليرموك»

السويداء تلملم جراحها

بعد استعادة السيطرة على «حوض اليرموك» بالكامل، وإخراج رافضي «المصالحة» من بلدات القنيطرة، يتطلع الجيش السوري لاستعادة المختطَفين من ريف السويداء لدى «داعش»، وإنهاء وجوده في ريف المحافظة الشرقية وامتداده نحو بادية ريف دمشق

السويداء ـ الأخبار

شكّلت عودة الجيش إلى كامل المنطقة الحدودية مع الأردن، وتحريره أحياء مدينة درعا الجنوبية، نهاية مرحلة أولى من العمليات العسكرية في الجنوب، قبل توجهه نحو ريف درعا الغربي والحدود مع الجولان المحتل، ليتم أمس مرحلة ثانية، أغلق معها ملف الوجود المسلح في محافظتي درعا والقنيطرة. آخر البلدات التي انسحب إليها عناصر «داعش»، قرب حدود الأردن في محيط وادي اليرموك، أصبحت في يد الجيش، لينتهي بذلك وجود التنظيم بالكامل في ما كان يسميه عادة «قاطع حوران». وعلى عكس أغلب المناطق في محافظة درعا، التي نحت فيها القوات الحكومية نحو توقيع اتفاقات «تسوية» مع الفصائل المحلية العاملة فيها، حرر الجيش، بمشاركة عدد من عناصر تلك الفصائل، مناطق سيطرة «داعش» عبر عمليات عسكرية واسعة، تخللها قصف جوي ومدفعي مكثف لمواقع التنظيم. وبرغم حساسية النشاط العسكري في ريفي درعا والقنيطرة، لجهة وجود العدو الإسرائيلي في الجانب المحتل من الجولان، تمكّن الجيش بتنسيق مع الجانب الروسي، من العودة إلى كامل النقاط الحدودية وبسط سيطرته على كامل جغرافيا جنوب غربي سوريا. المسلحون في بلدات القنيطرة وريف درعا الشمالي الغربي، جرى ترحيلهم أو إدخالهم ضمن إطار «المصالحات»، وتم ظهر أمس، إخراج آخر دفعة من رافضي «التسوية» من بلدة جباثا الخشب والقرى التابعة لها، ونقلهم بواسطة 6 حافلات عبر ممر أوفانيا إلى الشمال السوري، على أن تتم خلال الأيام القليلة المقبلة، تسوية أوضاع المسلحين الذين فضلوا البقاء في البلدة، ليدخل عناصر الجيش ومن خلفهم مؤسسات الدولة. وخلال الأيام الماضية، فُتح أكثر من خط تفاوض مع الإرهابيين بهدف إطلاق النساء والأطفال المختطفين، وغالبيتهم نساء من قرية اشبكي. وفي البداية، طرح التنظيم شروطاً غير قابلة للتحقيق، مثل وقف عمليات الجيش في حوض اليرموك وابتعاده عن مواقعهم ووقف قصفهم في بادية السويداء وأقصى ريف دمشق، غير أن الجانب الحكومي لم يستجب لأي من هذه الشروط. وتشير المعلومات المتوافرة إلى أن مسار التفاوض الذي تتابعه الحكومة، متوقف الآن، في وقت تتابع فيه القيادة الأمنية إجراء لقاءات مكثفة مع فعاليات السويداء، ووسط متابعة من الرئيس بشار الأسد لتفاصيل ملف المحافظة وتطوراته، بشكل مباشر مع اللجنة الأمنية والعسكرية فيها. وفيما تتجه أجواء المدينة إلى الهدوء، بعد توتر واسع ساد أوساطها، استكمل الجيش انتشاره وتثبيت مواقعه في شرق المحافظة، ونقل قوات كبيرة لحماية الريف الشرقي. وبالتوازي، واصل سلاح الطيران شنّ غارات مكثّفة على مواقع «داعش» في مناطق البادية الشرقية، وتحديداً مناطق الصفا والهبارية وخربة الأمباشي. وتوضح المعلومات الواردة من مصادر عسكرية رفيعة المستوى، أن الهدف الأساسي للجانب الحكومي حالياً، تحرير المختطفات، ومن ثم القيام بعملية عسكرية كبيرة في المنطقة، خلال أيام معدودة بعد انتهاء العمليات في حوض وادي اليرموك.

تم أمس إخراج آخر دفعة من رافضي «التسوية» في جبالا الخشب والقرى التابعة لها (أ ف ب)

> يستعدّ الجيش لشنّ عملية في ريف السويداء الشرقي

جهاد الأطرش لجنبلاط: اتركنا وشأننا

بعد الاعتداء الإرهابي الذي شنّته «داعش» على محافظة السويداء، وأدّى إلى سقوط ما يزيد على 220 شهيداً وأكثر من مئة جريح من أهل جبل العرب والمواطنين السوريين الأبرياء، وما تبع الحادث من مواقف تحريضية صدرت عن النائب السابق وليد جنبلاط في لبنان، ردّ أبرز قيادات جبل العرب، الأمير جهاد حسن الأطرش في بيانٍ عبر «الأخبار»... قال فيه:

من جبل العرب، من أحفاد سلطان باشا الأطرش،
أوّل المدافعين عن سوريا الوطن والكرامة،
من المحافظين على طائفة الموحدين الدروز في إطارهم العربي الصحيح،
من الذين بقيت بوصلتهم فلسطين رغم كل الأحداث والمشقات،
من الذين يدينون لوطنهم وقيادتهم،
إلى من أوغل بدماء اللبنانيين حين كانت مصلحته تقتضي ذلك،
إلى من بايع سوريا عندما كانت قويّة في لبنان،
ثمّ انقلب عليها حين تآمر عليها الغرب،

إن ما حصل من اعتداء إرهابي على مدينة السويداء وقراها الشرقية هو جزء من مؤامرة تستهدف المحافظة وسوريا عموماً بعد الانتصارات التي حقّقها الجيش العربي السوري مؤخّراً في الجنوب السوري. والمستفيد الوحيد من هذا الاعتداء هو العدو الإسرائيلي ودولته اليهودية، الذي يتربّص بسوريا والسويداء شرّاً.

ومع أن الحقيقة ساطعة وسلوك الجماعات التكفيرية بارتكاب المجازر والاعتداء على الآمنين في السويداء، سبق أن حصل في محافظات عزيزة أخرى من دير الزور إلى حمص إلى اللاذقية ودمشق، إلّا أن أبواق الفتنة أبت إلّا أن تعيد محاولاتها بزرع الفتنة بين السويداء والدولة السورية، تنفيذاً لمطالب إسرائيل وحلفائها من العرب.

لم نكن نتوقّع يوماً من الغربان إلّا أن تنعق فوق دماء الوطنيين. وها هو مرّة جديدة، يذكّرنا وليد جنبلاط بشيمه وديدنه. ونحن لم ننسَ يوم قلت إن دم الدروز في السويداء حلال، ويوم تآمرت على أهل جبل العرب مع مشغّليك الخارجيين لتغطية حمّالات الشعب السوري من الإرهابيين المدعومين من غرفة «الموك».

لقد سمعت وليد جنبلاط قبل يومين يلفّق التهم والكذب، مطالباً الحلفاء الروس بتأمين الحماية للسويداء من الدولة السورية، مسوِّقاً كلاماً عن مفاوضات بيننا وبين الروس وعن شروط وطلبات حاولوا فرضها على السويداء. نحن يا وليد جنبلاط، لا نتفاوض مع دول أخرى طالما دولتنا موجودة، علاقتنا مع روسيا هي تحت حلفها مع الدولة السورية والرئيس بشار الأسد في دعم جيشنا بمكافحة الإرهاب. ونحن أيضاً لا نتفاوض مع دولتنا، بل نحن جزء منها كمواطنين سوريين نغار على بلادنا من أي تدخّلات أجنبية، ودفعنا ثمناً غالياً في سبيل وحدتها وعزّتها وسنبقى كذلك.

أمّا حول قولك عن تهجير جبل العرب، فنقول لك: خسئت، باسم أهلنا الأحرار والوطنيين في السويداء، وننبئك بأننا هزمنا مع جيشنا العصابات التكفيرية التي دافعت عنها طويلاً.

قلت يا ليتك تملك سلاحاً لتأتي إلى هنا. سلاحك نراه هنا، بين أيدي عصاباتك الخارجة عن القانون، المتخاذلون في الدفاع عن أرضهم وعرضهم، ودولاراتك نراها هنا أيضاً مع أموال إسرائيل و«الموك» بين أيدي المحرّضين والمزوّرين.

نعلمك بأن كلامك لا يلقى صدىً إلا عند قلة قليلة من ضعاف النفوس، ولا يمكن أبناءَ السويداء، التوّرط في أي مشروع لأذية هذه الأرض، ونحن الذين نسجنا علمنا السوري وتعنينا دير الزور ومنبج وعفرين كما تعنينا السويداء، ونحن جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية.

إلى وليد جنبلاط وغيره، خصوصاً الوزير السابق وئام وهّاب، اتركوا السويداء وشأنها. نحن نعرف يا وليد جنبلاط أنك توظف مآسينا وجراحنا لأجل حساباتك اللبنانية الضيّقة، لكن دمنا ليس رخيصاً وارتزاقك على حسابنا لن يجديك نفعاً، بل سيحاسبك عليه التاريخ، والتاريخ لا يرحم، وقد سجّل كيف كان أهل جبل العرب وأحفاد سلطان باشا الأطرش يحاربون الاستعمار ويدفعون أرواحهم ثمناً لوحدة سوريا، وكيف كانت عائلتك شريكاً لهذا الاستعمار في القتل والتسلّط والظلم.

وإلى أهلنا وأقاربنا في لبنان، سيبقى ارتباطنا معكم منزّهاً عن الأحقاد والمقاصد والمصالح الضيّقة، وستعمّر علاقاتنا الوطنية والمعروفية الأصيلة مهما علت أصوات الفتنة والشذوذ.

تقرير

«تفاهمات» سوتشي: إطلاق «اللجنة الدستورية»... ومصير إدلب؟

لم تخرج أدبيات البيان الختامي الصادر عن الدول الضامنة لمسار «أستانا» (روسيا وتركيا وإيران) التي اجتمعت في سوتشي ليومين متتاليين، عن سابقاتها في جولات الاجتماعات الماضية. إذ أكد مجدداً التزام تلك الدول «وحدة واستقلال وسيادة وسلامة» الأراضي السورية، ومواصلة «مكافحة الإرهاب».

وبرغم أن هذا التفاهم الثلاثي، ساهم في حدوث تغيرات كبيرة في سوريا خلال العام الماضي، إلا أن القضايا التي نوقشت خلال اجتماع سوتشي الأخيرة، لا تبدو محلّ توافق كامل بين المؤتمرين. «اللجنة الدستورية»، ومصير منطقة «خفض التصعيد» في إدلب، وملف المختطفين والمعتقلين، كما مستقبل الوجود الإيراني في سوريا، وإعادة اللاجئين إلى الداخل السوري، إلى جانب ملف مناطق سيطرة «قوات سوريا الديموقراطية» شرق الفرات، كلها قضايا حضرت على طاولة النقاش، من غير أن يرشح ما يدل على حجم التقدم الحاصل على صعيد كل منها. فتصريحات الوفود المشاركة، من الدول الضامنة والجانبين السوريين الحكومي والمعارض، والأمم المتحدة، تباينت . كما العادة . في تأويلها لتوافقات سوتشي. وبرز ملف «اللجنة الدستورية» مرشحاً أبرز للتطور خلال الفترة المقبلة، مع تأكيد الأمم المتحدة لنيتها لقاء الدول الضامنة مجدداً في أيلول المقبل، لوضع اللمسات الأخيرة على تشكيلة وآلية عمل هذه «اللجنة». ولم يبد أي من الطرفين السوريين، المعارض والحكومي، أي مواقف تعارض هذا التوجه. أما مصير منطقة «خفض التصعيد» في إدلب ومحيطها، فقد بقي، من ناحية التصريحات العلنية، محور الخلافات الرئيسة. الجانب الروسي أكد عقب الاجتماع أن الشائعات حول «هجوم قريب» متوقع في إدلب، لا تملك أرضية واقعية، مذكراً بأن الوضع هناك مستقر منذ توقيع الاتفاقية. وبرغم هذه اللهجة التي وصفها وفد المعارضة السورية، بالمطمئنة، فقد أكد رئيس الوفد الروسي الكسندر لافرينتييف، أن بلاده لن تقبل باستمرار التهديد على جنودها من تلك المنطقة، عبر الطائرات المسيّرة التي تحاول باستمرار استهداف قاعدة حميميم الجوية. وكان الموقف السوري أكثر وضوحاً، بالتأكيد أن تركيا انتهكت بنود «اتفاق أستانا» وعملت على إدخال قوات عسكرية مدعومة بالمدرعات بدلاً من نشر أفراد شرطة مزودين بأسلحة خفيفة، وفق مقتضى الاتفاق. وأشار رئيس الوفد بشار الجعفري، إلى أن اتفاقية «خفض التصعيد» محدودة بمدة زمنية، ومن غير الممكن تجديدها من دون موافقة الحكومة السورية، المصرّة على تحرير كامل الأراضي، بما فيها التي توجد فيها القوات التركية. واكتفى الوفد الإيراني بتصريحات مقتضبة تثني على التعاون الثلاثي، والتشديد على أن مسألة الوجود الإيراني في سوريا، خلال المرحلة المقبلة، هي رهن الاتفاقات مع الحكومة السورية، والواقع الميداني والسياسي الموجود هناك. وبالتوازي، اعتبر الوفد المعارض أن التصور الروسي حول مصير إدلب تضمن «طمأنات مرضية».

> تجري أنقرة اتصالات مكثفة لمنع حدوث أي هجوم في إدلب

وأعرب رئيس الوفد أحمد طعمة، عن اعتقاده بأن «الأمور تسير بشكل معقول، لتتحول (إدلب ومحيطها) من منطقة خفض تصعيد، إلى منطقة وقف إطلاق نار شامل». وكان لافتاً أمس، غياب تصريحات من الجانب التركي، حول تفاصيل النقاشات، غير أن أوساطاً معارضة اعتبرت قيام القوات التركية بإزالة حواجز «هيئة تحرير الشام» عن الطريق الدولي بين حماة وحلب، علامة على بدء تنفيذ مرحلة جديدة من «اتفاق أستانا»، تتضمن فتح هذا الطريق برعاية قوات الدول الضامنة. وفي المقابل، نقلت وسائل إعلام عن مصادر مقربة من «تحرير الشام» أن ما جرى على الطريق الدولي هو تغيرات في طبيعة الحواجز، بمبادرة من القوات الأمنية لديها، ولا علاقة للجانب التركي بذلك أبداً.

(الأخبار)

اليمن

اتخذت سلطات صنعاء إجراءات احترازية حالت دون إغراق الأسواق بالأموال المطبوعة

تواصل العملة اليمنية مسارها الانحداري، من دون أن تتمكن حكومة الرئيس المنتهية ولايته، التي استعجلت نقل البنك المركزي إلى عدن، من إيقاف تدهورها. عمليات طباعة متضخمة من دون غطاء، مضاربات غير قانونية بالدولار، وعشوائية وهدر مستمران.... كلها أسباب للتدهور المتسارع، الذي يفاقمه وضع الرياض شروطاً تقييدية على إمكان تصرف «المركزي» بوديعتها

البنك المركزي يزداد عجزاً:

صراعات وعشوائية ووديعة سعودية مجمّدة

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

شهدت القيمة الشرائية للعملة اليمنية تدهوراً حاداً أمام العملات الأجنبية خلال الأيام الماضية، في ظل عجز البنك المركزي الخاضع لسيطرة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، عن وقف هذا التدهور. وجاء الهبوط الحاد في سعر صرف العملة اليمنية أمام الدولار، الذي تجاوز سقف 520 ريالاً للدولار الواحد في عدن، عقب قيام حكومة هادي بطباعة 800 مليار ريال يمني في شركة «غوزنال» الروسية من دون غطاء نقدي، خطوة ليست وحدها السبب وراء الانهيار الذي أصاب الأسواق اليمنية بالركود، وتسبّب بتصاعد أسعار الغذاء والدواء في ظل تراجع مستويات دخل الأسرة اليمنية بنسبة 60% عما كانت عليه قبل العدوان. ذلك أن ثمة أسباباً أخرى يوردها مراقبون اقتصاديون، في مقدمها وجود أزمة بين أجنحة مراكز القوى المالية في حكومة هادي وبين محافظ البنك المركزي المعين من قبل الرباعية الاقتصادية الدولية، وبتزكية أميركية.

في شهر نيسان/ أبريل الماضي، شنّ محافظ البنك المركزي في عدن، محمد منصور زمام، هجوماً على حكومة أحمد عبيد بن دغر، واتهمها بالفساد. وقال زمام، بحسب وثيقة حصلت «الأخبار» على نسخة منها، إن حكومة هادي تقف وراء تسريب مبالغ مالية كبيرة إلى الخارج، مما أدى إلى عجز البنك المركزي في عدن عن صرف رواتب موظفي الدولة في المحافظات الجنوبية. وطالب محافظ «مركزي عدن»، حكومة هادي، بإعادة كافة إيرادات الدولة للبنك المركزي، وعدم صرف أي مبالغ خارج الأجور والمرتبات، وهو ما قابلته الحكومة الموالية للرياض بالتهرب وافتعال أزمة غير معلنة مع المحافظ. في منتصف حزيران/ يونيو الفائت، سرّبت حكومة هادي وثيقة تتهم فيها زمام باستلام راتب شهري يفوق 24 ألف دولار، وشنّت حملة منظمة للضغط على زمام من أجل تنفيذ أوامرها في صرف المبالغ اللازمة لعمليات شراء الولاءات وصرفيات أخرى هائلة، إلا أن زمام ردّ على تلك التسريبات عبر إحدى المكاتفة العمالية في البنك، مؤكداً أن راتب محافظ البنك حدّده المحافظ السابق المعين من قبل هادي.

هذه التجاذبات سرعان ما اتسع نطاقها، وأدخل على خطها حزب «الإصلاح» عن طريق اتهامه برفض تحويل إيرادات ضخمة إلى «مركزي عدن»، فما كان من «الإصلاح» إلا أن ردّ بطريقته، مُطلقاً حملة مضادة لحكومة بن دغر، وتحدّثاً عن أرقام مهولة لرواتب مقرّة من قبل حكومة هادي تصل إلى ملايين الدولارات شهرياً. وبرّر الحزب عدم قيامه بتحويل الإيرادات العامة للدولة من مأرب إلى عدن بغياب سيطرة حكومة هادي على المحافظات الجنوبية، وعجزها عن تأمين نقل تلك الأموال من مأرب عبر محافظات شبوة وأبين وحتى عدن.

انتقال «الحرب» إلى السوق المصرفية

لم تتوقف الاتهامات المتبادلة والحملات المتضادة عند حدود الأجنحة السياسية لجبهة «التحالف»، بل انتقلت إلى السوق المصرفية اليمنية التي لا تزال موحّدة بين عدن وصنعاء على رغم الانقسام. إذ حاولت تلك

> اتهم محافظ البنك المركزي حكومة هادي بتسريب مبالغ كبيرة إلى الخارج

الأطراف إدخال كميات كبيرة من العملة المطبوعة من دون غطاء إلى العاصمة صنعاء التي لا تزال مركزاً مالياً لليمن على رغم تعطيل وظائف البنك المركزي، إلا أن المجلس الاقتصادي الأعلى في صنعاء اتخذ إجراءات احترازية حالت دون إغراق الأسواق المحلية والمصرفية في المحافظات الواقعة تحت سيطرة حكومة الإنقاذ بالأموال المطبوعة، مما عزز استقرار العملة اليمنية في صنعاء وحال دون حدوث مضاربة بالدولار.

وكنتيجة طبيعية لذلك، تصاعدت أسعار صرف الدولار في عدن إلى أعلى مستوياتها خلال الأسابيع الماضية، فيما ظلت في العاصمة صنعاء مستقرة نسبياً. ووصل سعر صرف الدولار مقابل الريال اليمني في عدن مطلع الأسبوع الجاري إلى 524 ريالاً، وسعر صرف الريال السعودي إلى 145 ريالاً، وذلك بفعل ارتفاع الطلب على العملات الصعبة إلى أعلى المستويات، في ظل عجز البنك المركزي عن تحديد سعر الصرف ووقف تدهور العملة. أما في العاصمة صنعاء فارتفع سعر الدولار الأسبوع الماضي من 493 ريالاً إلى 517 ريالاً للدولار، فيما بلغ سعر الريال السعودي 136 ريالاً. حكومة الإنقاذ في صنعاء برئاسة عبد العزيز بن حبتور طالبت مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، مارتن غريفيث، بالتدخل بشكل سريع، وتشكيل فريق فني مشترك من صنعاء وعدن، بإشراف أممي، للقيام بضبط الجوانب النقدية المتعلقة بأسعار صرف العملات الأجنبية، و«تجنيب المواطن آثار التدهور الاقتصادي». وأكد بن حبتور استعداد حكومته لـ«بناء جسور الثقة عبر تشكيل هذا الفريق المحايد الذي سيتولى ترتيب ومعالجة أسعار صرف العملات الأجنبية، والعمل على تجنيب المواطنين المزيد من الأعباء الناجمة عن عدم الاستقرار النقدي». إلا أن حكومة الرئيس المستقيل اعتبرت تدهور سعر الصرف مبرراً للمطالبة بإقالة محافظ البنك المركزي محمد منصور زمام. وقد سعى هادي إلى تشكيل لجنة للعمل على وقف التدهور، لكن افتقاد حكومته السيطرة على المناطق الجنوبية جعلها عاجزة عن تنفيذ أي قرارات.

وزير النقل السابق وأستاذ السياسة المالية في جامعة عدن، واعد باذيب، أكد عجز البنك المركزي في عدن عن القيام بأي إجراء للحد من تدهور سعر الصرف، عازياً ذلك إلى أن البنك «لا يستطيع تحديد العرض النقدي، ولا قياس الأوعية النقدية، فالكتلة المتسربة خارج الجهاز المصرفي، وتغطيته الإنفاق بإصدار نقدي جديد مع عدم وصول الإيرادات السيادية إلى البنك عبر فروعه بالمحافظات، يحول دون قيام البنك بأي دور لوقف التدهور». ولفت باذيب إلى أن هناك عشوائية مفرطة في شركات الصرافة التي تقوم بدور البنوك خارج نطاق الرقابة الحكومية. وفي الاتجاه نفسه، أكدت مصادر اقتصادية أن المضاربة التي تتم خارج البنوك والشركات العاملة في الخدمات المصرفية في عدن وصنعاء هيأت الفرصة لمراكز قوى مالية لسحب كميات كبيرة من العملة الصعبة، وتحويلها إلى الخارج.

التدهور المتسارع للعملة اليمنية نتيجة الطباعة التضخمية من قبل حكومة هادي، والمضاربة المتحدة بالدولار من قبل مراكز القوى المالية الموالية للرياض، كشفا عن قيود سعودية غير معلنة على الوديعة المالية المقدرة بمليارَي دولار، والتي أعلنت الرياض تقديمها للبنك المركزي في عدن في شباط/ فبراير من العام الجاري بهدف «الحفاظ على العملة اليمنية». لكن البنك المركزي، الذي وعد في وقت سابق بتحديد سعر صرف العملة ومنع تدهورها، عجز عن استخدام تلك الوديعة للحد من تدهور القيمة الشرائية للريال اليمني. ووفقاً لمصدر رفيع في حكومة هادي، تحدث إلى «الأخبار»، فإن الرياض وضعت شروطاً تقييدية على التصرف بوديعتها المالية، مما حال دون استخدامها. وأكد المصدر أن الوديعة المالية خارج تصرف البنك المركزي في عدن. وبالتالي، فإن الأخير عاجز بشكل كامل عن وقف تدهور سعر الصرف، في ظل الانقسام المالي بين صنعاء وعدن، وعدم وجود سياسة مالية لحكومة هادي التي تدير الأوضاع بشكل عشوائي.

صنعاء: مبادرة لوقف العمليات البحرية

أعلن رئيس «اللجنة الثورية العليا» التابعة لـ«أنصار الله»، محمد علي الحوثي، أمس، مبادرة لوقف العمليات العسكرية البحرية لمدة محددة قابلة للتمديد، إن قوبلت بالاستجابة من قبل «التحالف». وقال الحوثي، في نص المبادرة، إن «القناعات وصلت حتى لدى المجتمع الدولي إلى أن الحل في اليمن سياسي»، مضيفاً: «(أننا) استجابة وتعزيزاً للتحركات والجهود الرامية لإحلال السلام... فإننا نعلن عن مبادرتنا بدعوة الجهات الرسمية اليمنية إلى التوجيه بإيقاف العمليات العسكرية البحرية لمدة محددة قابلة للتمديد، ولتشمل جميع الجبهات، إن قوبلت هذه الخطوة بالاستجابة والقيام بخطوة مماثلة من قبل قيادة هذا التحالف». وتابع أن «هذا الإعلان يكون سارياً بحسب التوقيت المعلن ما لم يحدث تصعيد من قبل التحالف في عملياته البحرية». وفي وقت لاحق، رحّبت وزارة الدفاع في حكومة الإنقاذ بالمبادرة، مُعلنةً أنه «سيبدأ سريانها الساعة الثانية عشرة مساء اليوم (أمس)، ما لم يكن هناك أي تصعيد للعدوان».

(الأخبار)

العراق

زحمة مبادرات بعد خطاب «المرجعية»:

الصدر والعامري يطرحان شروطهما

منذ إعلان «المرجعية» موقفها الأسبوع الماضي إزاء الأحداث العاصفة بالعراق، تواصل القوى السياسية ـ وتحديداً قوى «البيت الشيعي» ـ محاولاتها تقديم «فروض الطاعة». آخر تلك المحاولات جاءت أمس، مع طرح مبادرتين تساوقان رؤية «المرجعية»: الأولى لمقتدى الصدر، حرصت على شعار «العراق أولاً»، فيما الثانية لهادي العامري دعت إلى ائتلاف مشاريع «الإصلاح». وما بين الدعوتين، يرفع حيدر العبادي شعار تلبية مطالب المتظاهرين، الذين يوسّعون من رقعة احتجاجاتهم يومياً

يبدو أن شعار «إيران برا برا» الذي خرج من المنطقة الخضراء في 2016 إبان التظاهرات التي قادها «التيار الصدري»، لا يزال مستساغاً لدى الأخير، وإن بلهجة دبلوماسية مخففة. زعيم «التيار»، مقتدى الصدر، يعيد، بشكل سنوي، تقويم مشروعه السياسي، المرتكز على قاعدة «العراق أولاً»، بعيداً من أي اصطفاف إقليمي أو دولي، والهادف بحسب ما يقول منظّروه إلى تحييد العراق عن حسابات القوى المتخاصمة على أرض بلاد الرافدين، بل وجعل الأخيرة «نقطة وصل» في ما بين تلك القوى، حفاظاً على «مصلحة الجميع». الصدر، الذي طرح العام الماضي في خضم عمليات تحرير مدينة الموصل «مسودة مشروع ما بعد تحرير الموصل»، لـ«إعادة ضبط قواعد اللعبة السياسية لمرحلة ما بعد داعش... وبناء دولة مدنية بعيدة من مشاريع الجوار»، عاد بالأمس إلى طرح مشروع جديد، يحاكي نسبياً ذلك القديم، شكلاً ومضموناً، منطلقاً هذه المرة من تصدر كتلته النيابية القوائم الفائزة في الانتخابات التشريعية (54 مقعداً)، وتمسّكاً في الوقت عينه بخطاب المرجعية الدينية (آية الله علي السيستاني) أولاً، والمطالب الشعبية ثانياً.

وجاءت مبادرة الصدر في 32 نقطة، كضوابط للمشاركة في أي تحالف من شأنه تشكيل الحكومة المقبلة، بعد تحقيق مطالب المتظاهرين «المشروعة». وأكّد زعيم «التيار الصدري» مقاطعته «أي تحالف أو برنامج حكومي ما لم يكن تحت نطاق الإطار الوطني الرحب، ولكن ضمن ضوابط وثوابت تجمع الفرقاء تحت خيمة واحدة، فاجتماع الكتل من غير هذه الضوابط لن يكون نافعاً على الإطلاق». وتكرّر المبادرة في نقاطها مُحدّدات خطابات الصدر الأخيرة، كأن يكون الولاء للعراق حصراً، والتأكيد على استقلال البلاد وسيادتها ووحدتها، إلى جانب الفصل بين السلطات الثلاث، وعدم إشراك الوجوه القديمة في أي من المناصب مطلقاً، عدا عن محاسبة الفاسدين ومكافحة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، إضافةً إلى احترام رأي «المرجعية» وتوصياتها وعدم مخالفتها، وحصر السلاح بيد الدولة فقط.

شروط الصدر قابلها، في وقت متأخر من ليل أمس، دفتر شروط آخر لـ«ائتلاف الفتح» بزعامة أبرز حلفاء طهران، الأمين العام لـ«منظمة بدر» هادي العامري. مبادرة الأخير جاءت «انطلاقاً من الخطبة الأخيرة للمرجعية الدينية»، داعية إلى تعديل القوانين والتشريعات في المجلس النيابي، خصوصاً القانون الانتخابي، وتغيير «المفوضية العليا المستقلة للانتخابات»، إلى جانب تشريع قانون الضمان الاجتماعي، على أن تكون حوارات تشكيل الحكومة المقبلة وفقاً لما رسمته «المرجعية»، إضافةً إلى التأكيد على مشروعية التظاهرات في المحافظات الجنوبية، وضرورة تحقيق مطالبها، على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من مكافحة الفساد والقضاء عليه.

بدوره، أعلن رئيس الوزراء، حيدر العبادي، أن الحكومة بصدد نشر لوائح أسماء المسؤولين المحالين إلى «هيئة النزاهة» بتهم الفساد، داعياً في مؤتمره الصحافي الأسبوعي السلطات إلى التعاون مع الجهات التنفيذية من أجل محاربة الفساد. وأضاف: «نحن جادون في تحقيق مطالب المتظاهرين»، واصفاً المواطن بـ«العامل الرئيس في الكشف عن مستوى الخدمات». وأشار العبادي إلى أن «التظاهرات تشكل دافعاً للحكومة باتجاه العمل والإنجاز في قطاع الخدمات»، لافتاً إلى

> هدّد المتظاهرون في النجف بتحويل احتجاجاتهم إلى «اعتصام مفتوح»

«العمل مع الكتل السياسية على إعداد برامج موحدة للإصلاح في المرحلة المقبلة».

وعلى خط التظاهر، يتواصل في المحافظات الجنوبية الحراك المنذر بسوء الخدمات الحكومية منذ ثلاثة أسابيع، وسط إشارات جدية إلى إمكان تحوّله إلى اعتصامات مفتوحة قد تعمّ معظم المحافظات الوسطى والجنوبية. ونصب مئات المحتجين، أمس، خياماً للاعتصام أمام مجلس محافظة البصرة، جنوب البلاد، في تصعيد جديد بعد انتهاء «المهلة الممنوحة» للحكومة الاتحادية للاستجابة لمطالبهم، في وقت منع مئات المحتجين القوات الأمنية من فضّ اعتصامهم عند حقل القرنة 2 النفطي شمال البصرة، بالتوازي مع استمرار مئات المحتجين الآخرين في الاعتصام أمام حقل الزبير النفطي في البصرة أيضاً. ونقلت وكالة «الأناضول» عن أحد المسؤولين عن التظاهرات قوله إن «متظاهري البصرة قرروا توزيع اعتصامهم على الأماكن الرئيسة في البصرة، بعد تأكد عدم اهتمام الحكومة بمطالبهم»، لافتاً إلى أن «المئات نصبوا خيام الاعتصام أمام مدخل مجلس محافظة البصرة كنوع من التصعيد، بعد انتهاء المهلة التي منحتها الهيئة التنسيقية لتظاهرة البصرة للحكومة».

أما في بغداد، فقد نظم العشرات تظاهرة في ساحة التحرير وسط العاصمة لدعم «الحراك الجنوبي»، وسط انتشار أمني كثيف في محيط الساحة. وفي النجف، تستمر التظاهرات المطلبية، في ظل ارتفاع في سقف خطاب المتظاهرين، الذين هدّدوا بتحويل احتجاجاتهم إلى اعتصام مفتوح، في حال عدم استجابة الحكومة لمطالبهم. وقال أحد قادة التظاهرات، رحيم الشيباني، إن «الحكومة الاتحادية وضعت سقفاً زمنياً ينتهي السبت لتنفيذ مطالبنا، وفي حال عدم الاستجابة ستتحول التظاهرات إلى اعتصام مفتوح، وهذا ما أبلغنا به رئيس الوزراء حيدر العبادي».

(الأخبار)

اشترط مقتدى الصدر عدم إشراك الوجوه القديمة في أي من المناصب مطلقاً (أرشيف)

السعودية

مسلسل الاعتقالات متواصل: عبد العزيز الفوزان آخر النزلاء

لا إمكان للمعارضة في السعودية. تلك هي خلاصة الإفادة الجديدة للأمم المتحدة حول مسلسل الاعتقالات المتواصل في المملكة. مسلسل استهدفت آخر حلقاته أمس الداعية عبد العزيز الفوزان، لينضمّ هذا الأخير إلى قائمة طويلة من المعتقلين

لا تكاد تهدأ موجة اعتقالات في السعودية حتى تبدأ أخرى، وما بين الاثنتين عمليات احتجاز بالمفرّق تتركّز على وجوه التيارين «السروري» و«الإخواني»، بمن فيهم أولئك الذين شكّلوا يوماً ما رافداً للنظام في التنظير لـ«شرعيته» والدفاع عنها. بعد الموجة الأخيرة التي استبقت سريان قرار السماح للنساء بقيادة السيارة، مُستهدِفة مجموعة من النشطاء والأكاديميين الذين عُرف عنهم دفاعهم عن هذا الحق، وسعيهم إلى نيله، سُجّلت عمليات اعتقال مُتفرّقة، كانت أبرزها تلك التي طاولت الداعية البارز سفر الحوالي في الـ12 من تموز/ يوليو الجاري، والأستاذ في جامعة محمد بن سعود، عبد العزيز الفوزان، الذي تأكّد أمس اعتقاله، بحسب ما أورد حساب «معتقلي الرأي» على موقع «تويتر».

ويأتي اعتقال الفوزان بعدما مُنع من السفر، وكذلك من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، على خلفية تغريدات انتقد فيها ما سمّاها «الحرب الشعواء على الدين والقيم» في المملكة. ورغم أن أستاذ الفقه المقارَن في المعهد العالي للقضاء كان يتحاشى التهجّم على الأمير الذي يقود عملية «التغريب» تلك، مفضّلاً تركيز انتقاداته على «الليبراليين» الذين وجدوا في سياسات محمد بن سلمان فرصة سانحة لتقويض نفوذ الدعاة، إلا أن السلطات لم تتحمّل على ما يبدو «جرأة» الفوزان في إعلان رفضه التغييرات الجارية في المملكة، وامتناعه عن مسايرة خطوات ولي العهد السعودي مثلما فعلت المؤسسة الوهابية إلى الآن. ولعلّ أكثر ما استفزّ النظام هو تحريض الفوزان رفاقه في صفّ رافضي «الإصلاح الاجتماعي» على أن «لا يكونوا ظهراء للمجرمين، أو يحملهم حب المال والجاه على مداهنتهم وتزيين باطلهم». وهي التغريدة التي قال حساب «معتقلي الرأي» إنها السبب في اعتقال الفوزان، بعد تهديده من قبل مدير جامعة محمد بن سعود، سليمان أبا الخليل، بأن «السلطات ستتعامل معه بحزم بسبب تغريدته». وأشار الحساب المذكور إلى أنه باعتقال الفوزان يرتفع عدد المعتقلين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة إلى أكثر من 15 أستاذاً، من بينهم: محمد سعود البشر، خالد العجيمي، عبد المحسن الأحمد، عبد العزيز العبد اللطيف، وعبد اللطيف الحسين.

ورغم أن الفوزان لا يمكن تصنيفه بالطبع في دائرة السلفية المناوئة للوهابية، إلا أن اعتقاله يندرج على ما يبدو في إطار حملة تطهير بدأتها السلطات منذ أشهر ضد وجوه الأصولية غير القابلة للترويض، والتي يمكن أن يشكل بقاؤها طليقة خطراً على النظام. وهي حملة تجلّت آخر مفاعيلها، قبل اعتقال الفوزان، في اعتقال الداعية البارز، سفر الحوالي، على خلفية كتاب جديد له حمل عنوان «المسلمون والحضارة الغربية»، تضمّن انتقادات لسياسات وليّي عهد السعودية وأبو ظبي. وجدّدت عملية الاعتقال تلك، التي أعقبت انتشار نسخة أولية لم تُطبع بعد من كتاب الحوالي، الجدل بشأن «الحرب» التي يشنّها ابن سلمان

> الأمم المتحدة: إصلاحات ابن سلمان لم تمتدّ إلى الحقوق المدنية والسياسية

على أعلام «الصحوة»، وسط كراهية متزايدة في صفوف أنصار هؤلاء ضد ولي العهد ومؤيديه.

وينضمّ الفوزان، وقبله الحوالي، إلى مجموعة دعاة اعتُقلوا في أيلول/ سبتمبر 2017، في مقدمهم سلمان العودة، وعوض القرني، وعلي العمري، ومحمد يوسف الشريف، وعلي بادحدح، على خلفية رفضهم «مباركة» سياسات ابن سلمان الداخلية و/ أو الخارجية. وعلى الضفة المقابلة، يقبع ما لا يقلّ عن 15 ناشطاً في السجون منذ منتصف أيار/ مايو الماضي، بسبب مطالبتهم بإصلاحات اجتماعية، على رأسها السماح للنساء بقيادة السيارة، في مفارقة تجلّي مجدداً حقيقة «التغيير» الذي يقوده ابن سلمان، والذي يتأكد يوماً بعد يوم أنه مُفصّل على مقاس ولي العهد حصراً، ورؤيته لـ«السعودية الجديدة». هذا «النفاق» هو ما أدانته مرة أخرى الأمم المتحدة أمس، قائلة إن «إصلاحات» الأمير الشاب «لم تمتدّ إلى مجال الحقوق المدنية والسياسية»، مضيفة أن «المعارضة وانتقاد الحكومة لا تزال غير مقبولة في البلاد. وذلك يمكن أن يفسر سبب سجن الكثير من هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء، كلهم انتقدوا سياسات الحكومة بطريقة أو بأخرى». وحثت المتحدثة باسم مكتب حقوق الإنسان، رافينا شامداساني، من جنيف، «الحكومة السعودية على الإفراج غير المشروط عن كل المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء المحتجزين بسبب عملهم السلمي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحملات التي أطلقت قبل عقود لرفع الحظر عن قيادة النساء للسيارات».

(الأخبار)

ليبيا

البرلمان يتعطّل من جديد: اتفاقات «باريس 2» في الميزان

فشل البرلمان الليبيّ، أمس، مرّة أخرى في المصادقة على قانون الاستفتاء على الدستور، وقرّر رئيس البرلمان عقد جلسة عامة أخرى بعد اسبوعين. ويهدّد هذا العجز بنسف مخرجات قمّة «باريس 2» التي نصّت على ضرورة وجود دستور للبلاد بحلول تاريخ 16 أيلول، تحضيراً لعقد انتخابات رئاسيّة وبرلمانيّة في 10 كانون الثاني

بعد محاولة فاشلة العام الماضي، نجح الرئيس الفرنسيّ إيمانويل ماكرون في جمع أهمّ الفرقاء الليبيّين في قمة «باريس 2» في 29 أيار الماضي. تمخّض عن اللقاء وثيقة تمثّل خريطة طريق لحلّ الأزمة السياسيّة في البلاد، لكن المشاركين رفضوا توقيعها مكتفين بالموافقة الشفهية. لم يكن رفض التوقيع

> **تتحوّل المطالب الفيدراليّة في الأزمات إلى نزعات انفصاليّة**

اعتباطيّاً، وهو يعكس غياب الثقة بين سلطتي البلاد الشرقيّة والغربيّة. من الناحية العمليّة، لم تُنفّذ حتى الآن أيّ من توافقات باريس، حيث لم تُوحَّد المؤسسات المنقسمة وأهمّها «المصرف المركزيّ» و«المؤسسة الوطنيّة للنفط». ويشهد المسار الانتخابيّ تعطيلات آخرها انقسام البرلمان حول قانون الاستفتاء على الدستور.

بدأت أزمة قانون الاستفتاء على ما أرادته الحكومة تماماً، إذ قرأه البريطانيون على أنه تأكيد لواقعية مخاوفهم من سيناريوات المستقبل القريب. ولم تفلح الأنباء عن رفع درجة التأهب لدى الجيش البريطاني للتعامل مع مترتبات محتملة لطلاق عنيف مع الاتحاد في طمأنة المواطنين، ولا سيّما أن الشركات الكبرى في البلاد بدأت باتخاذ إجراءات عملية لإدارة المرحلة، كان آخرها قرار «دويتشه بنك» ـ أحد

> **معارضو «بريكست» يتخيّلون تمرّداً مقبلاً في وستمنستر**

أكبر البنوك العالميّة ـ بنقل نصف عمليات الخزانة فيه من لندن إلى فرانكفورت، تمهيداً لسحبها بالكامل في حال تطورت الأوضاع. كذلك، يبدو الأوروبيون بدورهم، غير متفائلين بالوصول إلى اتفاق حول «بريكست» قبل الربيع المقبل. وقد أصدرت المفوضية الأوروبية توجيهات عاجلة للدول الأعضاء بالإعداد لما سمّته «كل الاحتمالات الممكنة»، وهو ما يعني عملياً الاستعداد للتعامل مع حركة البضائع والأفراد من بريطانيا وإليها كما لو كانت متجهة إلى روسيا أو الجزائر مثلاً.

من المؤكد أن سيناريو الفوضى هذا لن يكون جيداً لأي من الأطراف، ولا شك في أن العقلاء على جانبي القتال الانكليزي، يدركون أن من مصلحة الجميع التوصل إلى اتفاق ما حول الطلاق بين الطرفين، ويفضّل أن يكون

مهاجرون افارقة في مخيّم «المهاجرين غير الشرعيين» في العاصمة طرابلس (أ ف ب)

وسبق ذلك جلسة البرلمان للتصويت على القانون بيوم واحد. أوّل من أمس بدا البرلمان عاجزاً عن نقاش القانون والتصويت عليه بالإيجاب أو السلب، ما أدى إلى تعليق الجلسة. ولم تختلف النتيجة أمس، بل وصل الأمر إلى نشوب عراك بالأيادي بين بعض النواب وتبادل الشتائم والتهم.

مدار الخلاف بين النواب هو المادة الثامنة من مشروع القانون التي تتحدث عن احتمال رفض الشعب لمشروع الدستور في الاستفتاء، وفي حين تشير الصيغة الأصليّة إلى إعادة المشروع للهيئة التأسيسيّة حتى تعدّله ثم تعيد طرحه مجدداً على الاستفتاء، تسعى مجموعة من النواب إلى تعديله في اتجاه خلق لجنة من خبراء القانون الدستوريّ تتولى هي تعديل النصّ في هذه الحالة. لكن ذلك الخلاف ليس الوحيد، حيث يعارض بعض النواب تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم انتخابيّة وإقليم رابع خاصّ بالمغتربين، وكذلك ما ينصّ عليه مشروع قانون الاستفتاء من ضرورة أن ينال الدستور موافقة ثلثي المستفتين في كلّ إقليم.

لكن الخلاف الأكبر مرتبط بالنصاب المطلوب للتصويت على مشروع القانون نفسه، حيث يوجد رأيان يقول أحدهما بإمكان التصويت عليه بغالبيّة خمسين زائد واحد، ورأي آخر يقول بضرورة التصويت عليه بغالبيّة الثلثين، مع الإشارة إلى أنّ جلسة يوم أمس لم يحضرها سوى 104 من النواب من جملة 188 نائباً. ولحلّ هذا الإشكال تمّ إنشاء لجنة استشاريّة للفصل في هذا الخلاف، وتم تأجيل التصويت حتى تُنهي أعمالها، وهو ما لن يتمّ إلّا بعد أسبوعين.

رهانات مختلفة

قد يبدو الخلاف بين النواب الليبيّين للوهلة الأولى تقنيّاً، لكن الأمر يتجاوز ذلك إلى رهانات جهويّة وإثنيّة. أولى تلك الرهانات هي بين شرق البلاد وغربها، حيث تحمل كتلة واسعة من نواب الشرق (إقليم برقة كما يسمى تاريخيّاً) تطلعات فيدراليّة مبنيّة على ما يعتبرونه مظالم حلّت بالإقليم خلال فترة حكم القذافي. ويسعى الفيدراليّون إلى إعادة الوضع لما كان عليه عند استقلال البلاد، حيث كانت مدينة بنغازي عاصمة «إمارة برقة»، إلى أن غيّرها لاحقاً الملك إدريس السنوسي إلى طرابلس بعد توحيد البلاد، لكنّ الأخير أبقى حتى خلعه على لقب «ملك ليبيا وأمير برقة».

وتتحوّل المطالب الفيدراليّة في أوقات الأزمات إلى نزعات انفصاليّة، تبرز في خطاب بعض الفاعلين والنشطاء في شرق البلاد، ويُرفع أحياناً علم الإقليم القديم (ظهرت مثلاً صور لبعض توابيت القتلى التابعين لقوات حفتر في عمليّة درنة وهي مغطاة بهذا العلم).

الرهان البارز الثاني يرتبط بالأمازيغ المتركزين في أقصى غرب البلاد وقبائل التبو والطوارق المتركزة في جنوبها (إقليم فزان)، وقد انسحب ممثلو هذه الإثنيات سابقاً من لجنة صياغة مشروع الدستور احتجاجاً على ما اعتبروه إقصاء لهم. وتطالب الأقليّات بضمان حقوقها اللغويّة، لكنّها تصعّد الاحتجاج وصولاً إلى رفض اعتبار العربيّة اللغة الرسميّة الوحيدة، أو حتى تعريف ليبيا بأنّها بلد عربيّ.

في الأيام الماضية صعّد ناشطون من «الأقليّات» من نبرة خطابهم، حيث اعتبر هشام حمادي، عضو «المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا»، أنّهم لن يشاركوا في الاستفتاء على الدستور ولن يعترفوا بالدولة الليبيّة في حال اعتماد الدستور بصيغته الحاليّة. كما أصدر أحمد الأوّل، وهو «سلطان التبو»، بياناً دعا فيه «جميع أبناء (قبائل) التبو وأجسامها الشرعيّة (السياسيّة والعسكريّة) بالاصطفاف معاً للتصدي لهذا الاستفتاء العنصري الذي يريد اغتصاب أرضنا وحقوقنا».

(الأخبار)

قضية

أزمة «بريكست» إلى مزيد من التعقيد

بريطانيا... «أمة في أزمة»

بينما تبدو النخبة السياسية البريطانيّة منشغلة بحساباتها الداخليّة، تتجه أزمة ترتيب الخروج من الاتحاد الأوروبي (بريكست) إلى مزيد من التعقيد. أزمةٌ استدعت تأكيد الحكومة لمواطنيها شروعها في تنفيذ خطط طوارئ لتوفير المواد الغذائيّة والأدوية، والتلويح باستدعاء الجيش لإدارة فوضى ممكنة قد تترتب على انقضاء المهلة للتوصل إلى اتفاق مع الأوروبيين

لندن ـ **سعيد محمد**

رغم اعتياد مبالغات الرئيس الأميركي دونالد ترامب، فإن وصفه بريطانيا، خلال زيارته الأخيرة للندن منتصف الشهر الجاري، بأنها «أمة وكانها في أزمة» يكاد يكون أدق وصف لحقيقة الأوضاع السياسية في المملكة المتحدة التي تبدو كأنها الكابوس الأسوأ الذي تعيشه البلاد ربما منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية.

فبينما لا يفصل المملكة عن موعد استحقاق تنفيذ قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي سوى ثمانية أشهر، فإنّ «لا أحد في بريطانيا لديه أدنى فكرة عمّا سيكون عليه شكل اليوم التالي بعد بريكست»، وفق تعليق أحد الخبراء، إذ إن رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي لا تحظى بدعم كاف لاستراتيجيتها، حتى داخل حزبها «المحافظين» الحاكم، حيث تدور رحى حرب أهلية قاسية بين صقور الحزب وحمائمه، في ما يتعلق بشأن العلاقات المستقبلية مع أوروبا. ويبدو البرلمان، الذي لا أغلبيات حاسمة فيه لأي قوى سياسيّة، منقسماً بشدة حول «بريكست» أيضاً وعاجزاً عن اتخاذ توجه محدد، في الوقت الذي يستمر فيه زعيم «حزب العمال» المعارض جيريمي كوربن في تجنّب تبنّي أيّ مواقف حادة ومحاولة امتصاص تهمة العداء للسامية التي يتولى «حزب العمال واليهود المواد الاستهلاكية، وتعطل الملاحة الصهاينة» اليميني ترويجها ضدّه. وقد فصّل، على ما يبدو، انتظار انفجار الأوضاع بشكل أو بآخر، وهو الأمر الذي قد يعني تسلمه مفاتيح مقر رئاسة الوزراء في «10داونتغ ستريت».

ماي التي منحت البرلمان إجازة صيفية مبكرة، وغادرت برفقة زوجها إلى إيطاليا في إجازة شخصية، أرادت أن تشتري مزيداً من الوقت لترتيب الأوراق ودراسة الخيارات بعد المواجهة الأخيرة داخل حكومتها حول ورقتها البيضاء بشأن «بريكست»؛ الورقة التي أظهرت توجهها لتبنّي سياسات أقل تصلّباً بشأن مستقبل العلاقة مع الاتحاد الأوروبي. التصويت على تلك الورقة كان تسبّب في صدام حاد داخل الحزب الحاكم، بين معسكر يريد قطيعة تامة مع الاتحاد وآخر يرى ضرورة تجنيب البلاد أزمة اقتصادية تلوح في الأفق، من خلال التوافق على انسحاب منظم وناعم من العلاقة يبقي على بعض الأبواب مفتوحة، لا سيما في ما يتعلق بالسوق الموحدة والجمارك. وقد تسبب ذلك الصدام باستقالة وزير الخارجية بوريس جونسون، والوزير المكلف بملف «بريكست» ديفيد ديفيس، إلى جانب وزير دولة، مع نقل صلاحيات المفاوضات إلى الحكومة مباشرة بدلاً من فريق التفاوض الذي كان يقوده الوزير المستقيل.

هذه الأجواء من الشلل في مواجهة الاستحقاقات رفعت مستويات القلق بين البريطانيين إلى درجة الهلع من سيناريو «السقوط في الهاوية» في الربيع المقبل. ومن الممكن أن يصبح عدة ملايين من المواطنين والمقيمين في حالة التباس قانوني واجتماعي، وقد تتوقف حركة النقل البري من البر الأوروبي بسبب الغموض في الإجراءات الجمركية، وهو ما قد يعني بالضرورة نقصاً في توافر المواد الاستهلاكية، وتعطل الملاحة الجوية باتجاه مطارات دول الاتحاد لفقدان شركات الطيران البريطانية حقوقها «المتبادلة» في استخدام مطارات القارة. لذلك، فإن الحكومة البريطانية التي استشعرت هذا القلق اضطرت إلى الإعلان عن أنها في صدد بناء خطط للتعامل مع الجميع التوصل إلى اتفاق ما حول الطلاق بين الطرفين، ويفضّل أن يكون ذلك إصدار تحذيرات وتوجيهات للمواطنين بشأن كيفية التعامل مع انقطاع الأدوية أو المواد الاستهلاكية مثلاً، أو طبيعة الوثائق التي ينبغي أن يحملها المواطنون البريطانيون إن رغبوا في العبور بسيارتهم إلى الجانب الفرنسي، إضافة إلى بناء رصيد استراتيجي من المواد الغذائية الأساسية يمكن أن يكفي البلاد لعدة أشهر.

هذا الإعلان المتسرّع تسبب بعكس ما أرادته الحكومة تماماً، إذ قرأه البريطانيون على أنه تأكيد لواقعية مخاوفهم من سيناريوات المستقبل القريب. ولم تفلح الأنباء عن رفع درجة التأهب لدى الجيش البريطاني للتعامل مع مترتبات محتملة لطلاق عنيف مع الاتحاد في طمأنة المواطنين، ولا سيّما أن الشركات الكبرى في البلاد بدأت باتخاذ إجراءات عملية لإدارة المرحلة، كان آخرها قرار «دويتشه بنك» ـ أحد

> **معارضو «بريكست» يتخيّلون تمرّداً مقبلاً في وستمنستر**

أكبر البنوك العالميّة ـ بنقل نصف عمليات الخزانة فيه من لندن إلى فرانكفورت، تمهيداً لسحبها بالكامل في حال تطورت الأوضاع. كذلك، يبدو الأوروبيون بدورهم، غير متفائلين بالوصول إلى اتفاق حول «بريكست» قبل الربيع المقبل. وقد أصدرت المفوضية الأوروبية توجيهات عاجلة للدول الأعضاء بالإعداد لما سمّته «كل الاحتمالات الممكنة»، وهو ما يعني عملياً الاستعداد للتعامل مع حركة البضائع والأفراد من بريطانيا وإليها كما لو كانت متجهة إلى روسيا أو الجزائر مثلاً.

من المؤكد أن سيناريو الفوضى هذا لن يكون جيداً لأي من الأطراف، ولا شك في أن العقلاء على جانبي القتال الانكليزي، يدركون أن من مصلحة الجميع التوصل إلى اتفاق ما حول الطلاق بين الطرفين، ويفضّل أن يكون ودياً قدر الإمكان. لكن الاقتناعات شيء، وتنفيذ الأمور على أرض الواقع شيء آخر، إذ إن الخلاف حول إدارة الحدود البرية بين إيرلندا الشمالية ـ الخاضعة لسلطة لندن ـ والجمهورية الإيرلندية، لا يزال عقدة كبرى يصعُب تجاوزها من دون تنازلات سيادية لا يقدر على تقديمها أحد، أقله في الوقت الحالي، وقد تتسبب وحدها في قطيعة تجارية بين الطرفين.

ويلمس المراقبون في بروكسل توجّهاً في كواليس الاتحاد للتساهل مع لندن، وربما قبول اتفاق طلاق ودّي في إطار ورقة ماي البيضاء التي قدمتها لحكومتها قبل أزمة الاستقالات الأخيرة. لكن يصعب أن تجد أحداً في أروقة المفوضية الأوروبية لديه الثقة بقدرة تيريزا ماي على تمرير حلّ وسط كهذا داخل حزبها الحاكم، فضلاً عن البرلمان الشديد الاستقطاب. وبالفعل، فإن خطة الورقة البيضاء لم تعد ذات صلة بعد أن اضطرت ماي إلى تقديم تنازلات لصقور حزبها بشأن عدة محاور فيها، وهو ما تسبّب لاحقاً في استقالة وزير آخر من الحكومة محسوب على حمائم المحافظين، لما اعتبره تردداً لا يمكن قبوله من الحكومة في هذه المرحلة.

مع ذلك، ربما تكون رئيسة الوزراء الوحيدة القادرة على فعل شيء لتحريك بريطانيا من هذه النقطة الدقيقة التي علقت فيها في تقاطع الزمان والمكان، إذ يمكنها نظرياً ـ إن هي نجحت في قطع الطريق على المتآمرين في حزبها ـ أن تقنع الاتحاد بنبذ طلاق ودّي، لا سيّما في ما يتعلق بشأن الحدود مع إيرلندا، بينما تكسب عامين آخرين لحكومتها (حتى 2020) لاستكمال التحضيرات التفصيلية اللازمة لتحقيق نوع من انسحاب منظم باقل الخسائر الممكنة. ولعل إحدى الطرق التي قد تساعدها لتمرير مشروع النيات الحسنة هذا في البرلمان، تكون في بناء تحالف «وطني» عابر للأحزاب المعارضة لـ«بريكست» متصلّب، وإن كان ذلك أمر يصعب تحقيقه من دون تشكيل حكومة جديدة بالتوافق مع المعارضة، أو حتى الانتهاء إلى قبول تقاسم ما للسلطة مع كوربن. لكن ماي قد تقرر في النهاية ألا تفعل شيئاً، وتبقى النخبة السياسيّة عالقة في انقساماتها، ليجد البريطانيون أنفسهم في أجواء ترشيد الاستهلاك التي عاشها أجدادهم خلال الحرب العالمية.

المعارضون لـ«بريكست» يقضون صيفهم أيضاً في تخيّل تمرّد مقبل في وستمنستر (مقر البرلمان) يطيح حكومة تيريزا ماي التي تحكم بأغلبية هشّة لا يسهل الحفاظ عليها بعد الآن، بعد تصاعد النزاعات داخل حزبها، وبالتالي الدعوة إلى انتخابات عامة جديدة قد تأتي بحكومة تتجرّأ على إجراء استفتاء شعبي جديد حول «بريكست» يمكن أن يُلغي فعلياً الاستفتاء الأخير، أو أقلّه إيصال رئيس وزراء لديه تفويض شعبي يمكّنه من إجراء مفاوضات مع الأوروبيين من مركز قوة نسبية.

«إنها أمة تنتحر». هكذا عنونت إحدى الصحف الفرنسية تقريرها عن الأوضاع في لندن. بالمقارنة، كم كان ترامب أذن لطيفاً مع مضيفته ماي عندما استخدم تعبير «أمة وكانها في أزمة». إنها بالفعل أزمة معقدة تتجه إلى تصعيد محتّم سيدفع ثمنه البريطانيون العاديون، بينما نخبتهم السياسية عالقة في حروب القصر وصراعات الكراسي.

بدأت الشركات الكبرى في اتخاذ إجراءات عملية لإدارة عملياتها في المرحلة المقبلة (أ ف ب)

> **كان مصير خالد فوزي مشابهاً لمصير بعض «المزعجين»**

حتى الآن لا توجد معلومة حاسمة في شأن فوزي وما إذا كان قيد الإقامة الجبرية من عدمه، لكن يبقى المؤكد أن ما يتردد في أروقة الدولة بين قيادات عسكرية سابقة وحالية لا يمكن اعتباره في إطار التكهنات، خصوصاً مع جملة التغييرات التي أجراها السيسي في النظام خلال الفترة الماضية لمبدأ ولاية ثانية مع فريق عمل يختلف كثيراً عن فريق ولايته الأولى.

تقرير

مصر: تساؤلات حول مصير مدير الاستخبارات السابق!

القاهرة ـ **الأخبار**

بشكل مفاجئ، غاب رئيس جهاز الاستخبارات العامة، خالد فوزي، عن المشهد العام منذ بداية العام الحالي. هذا الغياب ترافق مع إقالة غير لائقة وإقصاءات واسعة لجميع داعميه في الاستخبارات العامة ضمن أكبر حركة لإعادة الهيكلة في الجهاز، الذي تولى الإشراف عليه موقتاً اللواء عباس كامل، مدير مكتب رئيس الجمهورية، قبل أن يكلف رسمياً بإدارته، ويتفرغ لذلك بشكل كامل مستعيناً بعدد من ضباط القوات المسلحة الذين عملوا معه ليكونوا مركز القوة الأهم داخل الجهاز الذي يرصد ويقدم تقارير يومية لرئيس الجمهورية عمّا يحدث في الشارع. صحيح أنه لم يُعلن عن أسباب واضحة لإقصاء اللواء خالد فوزي من منصبه، إلا أن قادة في جهاز الاستخبارات، بعضهم خرج من الخدمة، أرجعوا السبب إلى مخالفة فوزي التعليمات في ما يتعلق بطريقة التعامل مع الفريق أحمد شفيق وضرورة تعريضه للإهانة في طريقة إقصائه عن الترشح للانتخابات الرئاسية الأخيرة.

خرج فوزي مقالاً من دون شكر أو تكريم، خلافاً لما جرت العادة من غيره من رجال الدولة، الذين أسندت إلى الكثير منهم مناصب شرفية كما حدث مع وزير الدفاع السابق الفريق أول صدقي صبحي وغيره من القيادات المدنية والعسكرية.

على هذا الأساس، كان مصيره مشابهاً لمصير بعض «المزعجين»: إقصاء كامل من المشهد، ومنع من الظهور الإعلامي، أو حتى الدعوة لحضور بعض المناسبات.

وبحسب مصادر عدة حضرت فعاليات تخرج الكليات العسكرية والمؤتمرات التي حضرها السيسي، فإن «سيرة» خالد فوزي لم تنقطع، والحكايات كلها تدور بشكل واضح حول غيابه عن المشهد وإقصائه بهذه الطريقة. لكن المفاجأة أن البعض يؤكد وجوده قيد الإقامة الجبرية بتعليمات رئاسية، وهي معلومة قد تبدو صادمة، خصوصاً أن الأمر يرتبط بصاحب منصب رفيع سابقاً، مع العلم أن ثمة شواهد عدة تؤكدها من بينها غيابه عن المشهد.

وتبدو الطريقة التي تتعامل بها الدولة مع هذه النوعية من الملفات شائكة، فالفريق أسامة عسكر، على سبيل المثال، عندما خرجت أخبار إقامته الجبرية في فندق «الماسة» التابع للقوات المسلحة (بعد اكتشاف ثروة مالية كبيرة فشل في إثبات مصدرها)، خرجت صورته مع زوجته في مقطع فيديو نشره الناطق العسكري عبر حسابه لسفر عدد من ضباط القوات المسلحة وجنودها للسعودية لأداء مناسك العمرة، لكنه سرعان ما عاد للاختفاء مجدداً من المشهد العام.

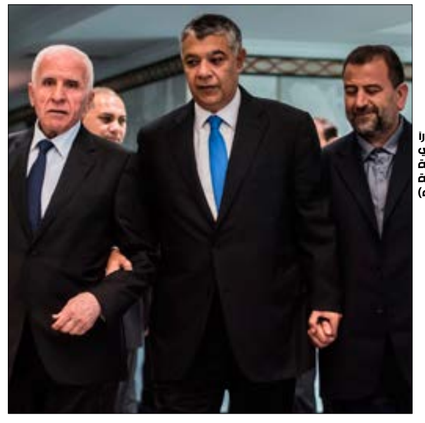
لعب فوزي دورا اساسيا في ملف المصالحة الفلسطينية (الأرشيف)

تقرير

تشكيكٌ إيراني في دعوة ترامب للحوار:

العودة إلى «النووي» أولاً

تقاطعت الردود الإيرانية على إبداء الرئيس الأميركي استعداده للقاء المسؤولين الإيرانيين عند نقطة انعدام «الثقة» بالتفاوض مع الأميركيين. رفض واضح للتفاوض عبّرت عنه طهران، من دون أن تنفي انفتاحها على مبدأ الحوار، ولكن ضمن شروط تبدأ بتراجع واشنطن عن سياسة الضغوط والتنصل من الالتزامات، والتي بدأتها منذ الانسحاب من الاتفاق النووي

حظي إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الاستعداد لعقد لقاءات مع القادة الإيرانيين، باهتمام كبير في طهران. ردود فعل وتعليقات أدلى بها عدد من المسؤولين، بدا فيها التفاوت، وإن كان المشترك بين جميعها التشكيك في جدية الطرح الأميركي. تشكيك مردّه إلى انعدام الثقة الإيرانية بسياسة الإدارة الأميركية الحالية، وحقيقة أن الإعلان «الترامبي» يترافق والضغوط التي بدأت منذ الانسحاب من الاتفاق النووي. هذا ما ظهر في التعليقات الإيرانية، واللافت فيها عدم رفض الحوار من أجل الرفض فقط. فعلى سبيل المثال، يشترط مستشار الرئيس حسن روحاني، حميد أبو طالبي، أن تعود واشنطن إلى الاتفاق النووي قبل الجلوس إلى طاولة الحوار، قائلاً إن «احترام حقوق الأمة الإيرانية، وخفض الأعمال العدائية، وعودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي، من شأنه تمهيد طريق المحادثات». «محادثات» ليست مستحيلة إذاً، يؤكد ذلك وزير الخارجية محمد جواد ظريف، بقوله تعليقاً على تصريحات ترامب إنه «يمكن أميركا أن تلوم نفسها، فقط، على الانسحاب من هذا الاتفاق (النووي) وترك الطاولة». بعد عامين من التفاوض بين واشنطن وطهران وباقي الدول بشأن الملف النووي، ويتابع ظريف قائلاً إن «التهديد والحظر والخداع الإعلامي أساليب عقيمة، تعلموا احترام إيران والتعهدات الدولية».

بصورة أو بأخرى، ترفض طهران التفاوض مع الإدارة الأميركية الحالية «بلا شروط»، أو تحت التهديد والضغوط، من دون أن تغلق الباب تماماً على إمكانية الحوار في سياق يحترم مصالحها. في الحدّ الأدنى، ثمة فريق في طهران لا يرجّح جعل الحوار من المحرمات، وهو ما عبّر عنه أمس رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان، حشمت الله فلاحت بيشه، الذي اقترح إنشاء «خط ساخن» بين البلدين. واللافت أكثر أن البرلماني الإيراني قرأ في تصريحات ترامب أمراً «إيجابياً»، معتبراً أن الخلاف تستفيد منه «دول ثلاث» فقط، ما يجعل المصالح الوطنية لعبة بيد الآخرين. بالنسبة إلى وزير الداخلية في حكومة روحاني، عبد الرضا رحماني فضلي، فإنّ ما يمنع اللقاء مع ترامب أنّ «الولايات المتحدة ليست أهلاً للثقة. فكيف يمكننا أن نثق بهذا البلد بعد أن انسحب أحادياً من الاتفاق النووي؟».

لكن، قبالة الردود الدبلوماسية الرافضة للقاء ترامب «بلا شروط»، سجّل قائد الحرس الثوري، الجنرال محمد علي جعفري، ردأً أكثر حدة على تصريحات ترامب، بالقول إن «إيران ليست كوريا الشمالية كي تقبل عرضك بعقد اجتماع. حتى رؤساء الولايات المتحدة الذين سيأتون بعدك لن يروا هذا اليوم». ولئن كان تعليق جعفري يتضمّن موقفاً مبدئياً من أساس فكرة اللقاء مع الرؤساء الأميركيين، إلا أنه لم يتطرق بشكل صريح لرفض مبدأ الحوار بشروط، ولو بصورة غير مباشرة أو بمستويات أقل من قمة رئاسية، بل استعار تجربة كوريا الشمالية، ليؤكد هو الآخر «عدم الثقة» بالإدارة الأميركية.

وبالعودة إلى الردود السياسية على كلام ترامب، كان الرد الرسمي من وزارة الخارجية أكثر تفصيلاً في إبداء الرفض والتوجس من الدعوة، لا على طريقة رفض مبدأ الحوار. وقال المتحدث باسم الوزارة، بهرام قاسمي، إن تصريحات ترامب لا تتناسب وأفعاله، فـ«العقوبات والضغوط هي النقيض التام

> أبدت عُمان استعدادها للتوسط بين الولايات المتحدة وإيران

للحوار»، متسائلاً: «كيف يمكن ترامب أن يثبت للشعب الإيراني أن تصريحاته الليلة الماضية تعكس نية حقيقية للتفاوض، وأنه لم يدل بها بغرض تحقيق مكاسب شعبوية؟». وتابع قاسمي قائلاً إن بلاده «من دعاة الحوار والمنطق، ولو التزمت شيئاً تبقى على التزامها. لكن الحوار الذي يدعو إليه ترامب لا بد أن تتوافر له الظروف وتكون له تعهدات لم نر أياً منها، لا من ترامب ولا من زملائه».

هذه التصريحات وغيرها، الخارجة من طهران، تقاطعت عند رفض الحوار، وقبوله بشروط وضمانات أميركية أقلها العودة إلى الاتفاق النووي والتوقف عن ممارسة الضغوط، ما يعني رمي الكرة في ملعب الإدارة الأميركية، لسلوك طريق جدي غير طريق العقوبات والضغوط، وبعيداً من أسلوب الانتصارات الإعلامية لمشهدية اللقاء والمصافحة، التي يسبقها التفاوض على حافة الهاوية. كيف يمكن أن تعهدات لم نر أياً منها، لا من ترامب ولا من زملائه».

أبدت مسقط استعدادها لذلك على لسان وزير خارجيتها، يوسف بن علوي. أما وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، فقد أعرب أمس عن تأييده لتصريحات ترامب، لكنه أشار إلى أن الحوار له شروط تتمثل في إبداء طهران استعدادها لتغيير جذري لسلوكها داخلياً وفي المنطقة. (الأخبار)

ترفض طهران التفاوض مع الإدارة الأميركية الحالية تحت التهديد والضغوط (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 2931

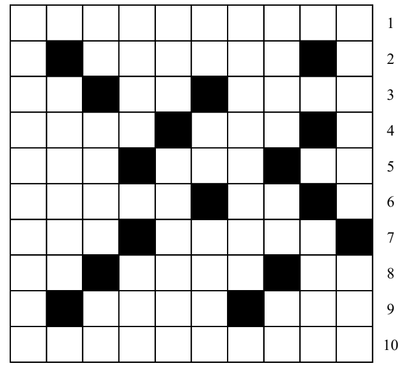

أفقيا

1- مبنى وزارة الخارجية في فرنسا – 2- أرخبيل في الأطلسي جنوبي الأرجنتين محتلّ من قبل بريطانيا حاولت الأرجنتين إستعادته في حرب قصيرة عام 1982 لكنها فشلت – 3- إسم حمله البعض من ملوك فرنسا – حرف جر – غلّ في الأمر – 4- أحرف متشابهة – أعطى باليد – 5- مقياس مساحة – أحواض المياه – جسّ بيده – 6- إسم موصول – أحمال ثقيلة – 7- بلدة لبنانية بقضاء بشرّي – كريم – 8- إحسان – أبارك بالمولود الجديد – ثرى – 9- كشف واستخرج الكنز من الأرض – خلاف أفتح – 10- شاعر إنكليزي راحل شارك في حرب إستقلال اليونان وتوفي فيها من كبار شعراء الرومنطيقيّة نال شهرة عالميّة

عمودياً

1- صحيفة لبنانية – مخدرٌ يُستعمل في المستشفيات وخلال العمليات الجراحية – 2- حروب مبعثرة – 3- أعمى – بسط قدميه – ضد خير – 4- أحد متصرفي جبل لبنان زمن الحكم التركي في عهده دخلت أول سيارة حديثة الى بيروت قادمة من الإسكندرية فاهدشت العقول – 5- هدمَ الحائط وسوّاه بالأرض – هرب من المعتقل – يخاف – 6- صاحب وصديق – مقاطعة في زائير مشهورة بمناجمها الغنيّة تُعرف اليوم باسم شابا – 7- صوت الأحراس – ياتي بعد – 8- بحيرة أو حاجز مائي – من كان بين الأسقف والشمّاس – برد – 9- أحد أنجح سائقي سيارات الفورمولا واحد في العالم – 10- يُعرف بهيكل أورشليم أو المعبد المقدّس

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- عامية لحفد – 2- رخام – مقدام – 3- رخو – ناور – 4- صابرين – حمّس – 5- أميّ – واحة – 6- ازمير – دم – 7- يم – رن – شارط – 8- مات – غم – حبر – 9- لبن – الدنو – 10- بيروت – صباح

عمودياً

1- عربصاليم – 2- اخ – أم – مالي – 3- ماريبا – تبر – 4- يمخر – زر – نو – 5- ويومنغ – 6- لم – ناي – ما – 7- حقن – حرش – لص – 8- فداحة – أحدب – 9- داوم – دَرَبنا – 10- مرسى مطروح

2931 sudoku

				1				
6	5			3			4	9
			4		2	6		1
9		3	6	4		7		
	2				1		9	
4		8		2		1		3
1			2		3			4
3	9						1	6
				6				

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 2930

6	4	1	9	8	5	2	3	7
2	8	3	7	4	6	1	5	9
7	9	5	2	1	3	4	6	8
8	1	6	5	7	9	3	2	4
4	5	2	8	3	1	7	9	6
9	3	7	4	6	2	5	8	1
1	2	4	3	9	8	6	7	5
3	6	8	1	5	7	9	4	2
5	7	9	6	2	4	8	1	3

مشاهير 2931

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيلسوف فرنسي (1717-1783) رياضي وموسوعي أشرف على إصدار موسوعة الفنونّ والعلوم والحرف. إشتهر بأبحاثه في الرياضيات حول المعادلات التفاضلية

6+1+4+2+5+10+8 = رفيق الشراب ■ 9+7+2+3 = زجاج شفاف ■ 8+11 = طعم الحنظل

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: احمد العناني

وفيات

انتقل بالوفاة الى رحمة الله تعالى
فقيد الشباب الغالي المرحوم
طارق حسن شمس الدين
والده الحاج حسن شمس الدين
اخواه عدنان والحاج هشام
زوجته ريما عباس عاصي
ولداه حسن وحسين
تصل الجنازة من المانيا يوم الأربعاء القادم بعد الظهر وتقام مراسم الدفن يوم الخميس قبل الظهر
تقبل التعازي في منزل العائلة في عربصاليم.

بسم الله الرحمن الرحيم
"يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي"
صدق الله العظيم
إنا لله وإنا إليه راجعون
نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره تنعي
الماسوف على شبابه
الحاج يوسف حيدر
وورى الثرى في روضة الشهيدين أمس الثلاثاء 2018/7/31
تقبل التعازي في مجمع السيدة خديجه (ع) في المصيطبه اليوم الاربعاء 2018/8/1 من الساعة الخامسة بعد الظهر حتى الساعة الثامنة مساءً
كما سيقام مجلس عزاء عن روحه الطاهرة في مجمع السيدة خديجة يوم غد الخميس 2018/8/2 الساعه الخامسة بعد الظهر.

يصادف نهار الأحد الواقع فيه 2018/8/5 ذكرى مرور أسبوع على وفاة فقيدتنا الغالية
المرحومة الحاجة رقية نعمان بلوط (ام نزيه)
أرملة المرحوم الحاج شاكر دكروب
أولادها: نزيه (أبو شاكر)، فهد (أبو جاد)، علي (أبو مروان) ومحمد (أبو علي).
بناتها: الحاجة نزيهة زوجة الحاج حسن حايك، انتصار زوجة الحاج محمد صبح وريما زوجة المهندس حسن كحيل.
للمناسبة، ستتلى أيّ من الذكر الحكيم ومجلس عزاء حسيني عن روحها الطاهرة في حسينية بلدتها تبنين - قضاء بنت جبيل، في تمام الساعة العاشرة صباحاً.
كما تقبل التعازي في بيروت نهار الجمعة الواقع فيه 3 آب 2018 في جمعية التخصص والتوجيه العلمي - قرب أمن الدولة - من الساعة الثالثة بعد الظهر وحتى السادسة مساءً.
الآسفون: آل دكروب، آل بلوط، آل حايك، آل صبح وآل كحيل وعموم أهالي بلدتي تبنين وحومين التحتا

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائدة لتقديم وتركيب خزانين بسعة 25000 م3 للخزان الواحد لمادة الفيول اويل في معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/4633 تاريخ 2017/5/3، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2018/9/14 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11،00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 500/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2018/7/26
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1645

إعلان
تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استقصاء اسعار لشراء مواد ومعدات لزوم اعمال التنظيفات في المبنى المركزي.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة مجاناً من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر.
تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق "12" - المبنى المركزي (غرفة 1223).
علماً إن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2018/8/24 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11،00 قبل الظهر.
بيروت في 2018/7/24
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالانابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1632

اعلان قضائي
بتاريخ 2016/10/18 قرر رئيس محكمة بداية الجنوب القاضي جورج مزهر نشر خلاصة عن الاستدعاء المقدم من عفاف سعد الدين ابو ظهر والمسجل برقم 2016/1875 والذي يطلب فيه شطب اشارات حجز تنفيذي والانذار والحجز عن الاقسام 14 و15 و16 من العقار 265 مدينة صيدا العقارية الاولى مسجلة برقم يومي 1360 تاريخ 1950/9/6 حجز عقاري والثانية والثالثة حجز وانذار برقمي يومي 189 تاريخ 1951/02/2 و190 تاريخ 1951/2/2.
فمن له مصلحة بالاعتراض ان يتقدم به خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
سلام الغوش

اعلان قضائي
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في الجنوب برئاسة القاضي محمد الحاج علي والقاضيين ردوني داكسيان وريشار السمرا المستدعى ضده طانيوس جرجي ابي عزيز والمجهول محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة اوراق الدعوى رقم 2018/433 المقامة من مرتا جرجي ابي عزيز ورفيقتها بموضوع ازالة شيوع على العقارين رقم 6 و386 من منطقة درب السيم العقارية والجواب خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والا يتم ابلاغك بقية الاوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة اعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان
من امانة السجل العقاري في بيروت
طلبت المحامية رانيا انطوان زيدان لموكلها رشاد رشيد المعروف بانيس الاشقر سندي تمليك بدل عن ضائع للقسمين 4 و5 من العقار 421 منطقة الرميل.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان
من امانة السجل العقاري في الشوف
طلب عزام محمود عبد الباقي بوكالته عن زاهر نسيب ضو وكيل هشام كامل خداج وكيل عبد الله عادل الذيب سند ملكية بدل ضائع عن حصته في العقار 568 دير كوشة.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان
من امانة السجل العقاري في الشوف
طلب توفيق قاسم البنا وكيل حمزي محمود الشامي احد ورثة محمود امين الشامي نصر سند ملكية بدل ضائع للعقار رقم 1588 عين وزين.
للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان
قرر مجلس نقابة موظفي وعمال شركة الترابة اللبنانية - شكا/الهري اجراء انتخابات تكميلية لستة اعضاء جدد بدلاً من الاعضاء الذين انتهت عضويتهم ، فعلى الراغبين بترشيح انفسهم التقدم من امانة السر، على ان يقفل باب الترشيح نهائياً في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الاربعاء 2018/8/15.
تجري الانتخابات يوم السبت 2018/8/18 من الساعة التاسعة صباحاً لغاية الساعة الثالثة من بعد الظهر في مكتب النقابة الكائن في شركة الترابة اللبنانية /شكا/ الهري، على انه في حال لم يكتمل النصاب في الجلسة الاولى تؤجل الى جلسة ثانية تعقد نهار السبت في 2018/8/25 ويكون النصاب القانوني بمن حضر.

إعلان
من امانة السجل العقاري في الشوف
طلب توفيق قاسم البنا وكيل حمزي محمود الشامي احد ورثة محمود امين الشامي نصر سند ملكية بدل ضائع للعقار رقم 1588 عين وزين.
للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلانات فريحة Freiha
تؤمن إعلاناتكم في كافة المناطق
info@publifreiha.com
01 201 740
01 200 830
الأشرفية
ساسين ومار متر

مبوب

خرج ولم يعد

غادر العمال البنغلادشيون
MOSHAROF
MOHAMMED HOSSAIN
ABDUR ROUF
HABIB UDDIN
AKTER HOSSAN
MD AL AMIN
MD SHOHEL RANA
من عند مخدومهم، الرجاء ممن يعرف عنهم شيئاً الإتصال على الرقم 70/866320

غادر العامل البنغلادشي
AMINUL ISLAM
من عند مخدومه، الرجاء ممن يعرف عنه شيئاً الإتصال على الرقم 71/740272

غادرت العاملة الأثيوبية
HADRA SHIKUR BESHIR
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئاً الإتصال على الرقم 71/736775

غادر العاملة البنغلادشي
MOHAMMAD NAFIGH
من عند مخدومه، الرجاء ممن يعرف عنه شيئاً الإتصال على الرقم 03/292482

غادرت العاملة الأثيوبية
TIGIST SORECHA
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئاً الإتصال على الرقم 03/883448

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ بريد مضمون وتبليغ انذارات
تدعو وزارة المالية ـ مديرية المالية العامة ـ مديرية الواردات/ المصلحة المالية الاقليمية في محافظة النبطية ـ دائرة الالتزام الضريبي، الواردة اسماؤهم في الجدول ادناه للحضور الى مركز الدائرة الكائن في مدينة النبطية، مفرق الراهبات، سنتر حرب، الطابق الثاني، هاتف 07/768491 لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الاعلام على الموقع الالكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
علي احمد حسين سليمان	3357878	RR173926787LB	2018/06/27	2018/07/10
حسين محمود معتوق	1193198	RR173926813LB	2018/06/27	2018/07/10
علي عبد الرضى حجازي	208256	RR173926858LB	2018/06/27	2018/07/10
محمد علي العبد الله	209803	RR173926861LB	2018/06/27	2018/07/09
محمد محمود حجازي	179086	RR173926889LB	2018/06/28	2018/07/10
محمد حسين مزرعاني	301691	RR173926915LB	2018/07/03	2018/07/09
سلمى موسى بدر الدين	3173934	RR173913426LB	2018/06/19	2018/06/28
حسين محمد محيدلي	549854	RR173914497LB	2018/06/18	2018/07/02
توفيق غسان نهرا	1809836	RR173926464LB	-	-
محمد مصطفى بعلبكي	1887351	RR173926795LB	-	-
حسين محسن محسن	1430451	RR173926742LB	-	-
يونس نبيل عكر	1679509	RR173926739LB	-	-
محمد علي فقيه	2109345	RR1736926756LB	-	-
حسان عفيف نصار	2198694	RR173926800LB	-	-
الشركة اللبنانية المصرية الحديثة	2144999	RR173926827LB	-	-
عباس محمود قبيسي	400815	RR173926773LB	-	-
بسام عباس عيسى	3386098	RR173926725LB	-	-
بسام عباس عيسى	1672724	RR173926711LB	-	-

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الاقليمية لمحافظة النبطية
سعد مصطفى بري
التكليف 1611

عيد الجيش

في عيد الجيش المواقف اليوم، نتوقف عند كتاب جديد يؤرخ لتطور الإعلام والخطاب التوجيهي للمؤسسة العسكرية منذ نشأتها. «الإعلام والتوجيه في الجيش اللبناني 1942 – 2016» (دار الفرات للنشر والتوزيع)، يضيء على السياق الذي سلكه الملصق العسكري الذي كان أداة الدعاية الأبرز. هو الذي تطوّر من مرحلة اللوحة الملصقة إلى الصورة الملصقة، وصولاً إلى مرحلة الملصق الحالي الذي أفاد من الوسائل التكنولوجية الحديثة

تاريخ الإعلام العسكري اللبناني ... مرآة لتحولات المنطقة

آمال خليل

«ذاكرة سيحفظها الكتاب للأجيال القادمة، ويستحق أن يكون مرجعاً يوثق مراحل تطور الإعلام العسكري في مديرية التوجيه». هكذا وصف قائد الجيش العماد جوزيف عون الكتاب التوثيقي للباحث علي مزرعاني «الإعلام والتوجيه في الجيش اللبناني 1942 – 2016» الصادر حديثاً عن «دار الفرات للنشر والتوزيع». طوال خدمته العسكرية منذ عام 1983 حتى 2016، جمع المؤهل أول المتقاعد في الجيش، أعداد مجلتي «الجندي اللبناني» و«الجيش» ومجموعة ملصقات وطوابع تؤرخ لتطور الإعلام والخطاب التوجيهي للمؤسسة العسكرية منذ نشأتها. للمرة الأولى، تجمع تلك المواد في مكان واحد. لم يتم التطرق إلى الأمر من قبل، حتى إن بعض المواد مفقودة إما لقلة الاهتمام بالاحتفاظ بنسخ منها وتوثيقها، أم بسبب القصف والاعتداءات التي طالت عدداً من المراكز العسكرية. ذلك التاريخ المبعثر، حفّز مزرعاني على تقديم هدية لا تبهت لجيشه. في آخر يوم من خدمته وأثناء توقيعه على وثيقة التسريح، أعلم رؤساءه بأنه يوثق ـ بجهده الفردي ومن حسابه الخاص ـ مراحل الإعلام العسكري. جولة بحث واسعة قادت ابن البطيحة إلى وزارة الدفاع ومراكز عسكرية وإلى ضباط وعسكريين، بهدف جمع نسخ عن الملصقات والمجلات القديمة والحديثة المكتوبة والمصورة. مئات المواد التي جمعها، حوّلها إلى نسخ مطبوعة ورقياً ورقمياً، وأودع قيادة الجيش عدداً منها.

> حوت مجلة «الجيش» أعمال رسامين بارزين كبول غيراغوسيان وبيار صادق ووجيه نحلة

في مقدمة الكتاب، يقيّم النحات شربل فارس المواد التي تظهر السياق الذي سلكه الملصق العسكري الذي كان أداة الدعاية الأبرز: مرحلة اللوحة الملصق إلى الصورة الملصق وصولاً إلى مرحلة الملصق السياسي والإعلامي الحالي الذي استفاد من وسائل التكنولوجيا الحديثة. ولفت فارس إلى أن الصور الفوتوغرافية لم تكن مستقلة عن المحيط. بداية، كانت تحت تأثير الطابع الإعلامي للانتداب الفرنسي ثم جاء الملصق المنبري الذي تأثر بالملصق الروسي والألماني والفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية. ولم ينج الملصق من تأثيرات الحرب الأهلية. فغلبت مفردات الحرب والتحريض والتحذير وصولاً إلى خطاب السلم الأهلي بعد اتفاق الطائف.

في متن الكتاب، يستعرض الرائد محمود جمول السيرة الذاتية لمجلة «الجيش» التي أصبحت لاحقاً أبرز أدوات الخطاب الموجه نحو الجنود والمواطنين على السواء. في شهر أيار (مايو) 1942، أصدر الضابط المتقاعد في الجيش فؤاد حبيش مجلة «الجندي اللبناني» عن «دار المكشوف» التي كان يملكها. المجلة كانت ترصد أخبار الدرك بشكل خاص، مع هامش صغير لأخبار الجيش في ظل الانتداب الفرنسي. في عام 1946، صارت تعنى رسمياً بشؤون الجيش والدرك والشرطة ثم الأمن العام عام 1954. بالتزامن مع صدور المجلة، بدأ بث إذاعة الجندي عام 1947. المجلة والإذاعة كانتا منبر الجيش الذي لم يكن يحتفل بعيد تأسيسه سنوياً في الأول من آب (أغسطس) إلا بعد عام 1968. في الستينيات أيضاً، انتقلت مهمة الإشراف على المجلة من الدرك إلى الشعبة الثانية (استخبارات الجيش حينها). لكن بداية السبعينيات شهدت أول تطور مهني في الإعلام العسكري عندما أنشئت الشعبة الخامسة التي تولت مهام التوجيه قبل أن يتغير اسمها إلى شعبة العلاقات العامة التي تولت الإشراف على المجلة بعد وفاة حبيش. الاسم تغير مرة ثانية عام 1979، فصارت مديرية الإعلام. وبعد ثلاث سنوات، حصلت قيادة الجيش على ترخيص لإصدار مجلة شهرية تدعى «الجيش». أثرت الحرب الأهلية على المجلة التي توقفت عن الصدور لثلاث سنوات عام 1976، ثم صدرت وتوقفت لاحقاً مراراً إلى أن انتظم صدورها منذ عام 1990. منذ ذلك الحين، تحولت المناشير التي كانت تلقى أحياناً من الطائرات أو تبث عبر الإذاعة والصحف، إلى بيانات تصدر عن مديرية التوجيه تخاطب على كل المستويات، من الإعلان عن تفجير قذائف في موقع ما إلى عرض حيثيات عملية ما قام بها مروراً بتوضيح ما يرد عنه من أخبار صحافية ومواقف.

غلاف العدد الأول من مجلة الجيش عام 1984، حمل شعار «لا للمؤامرة»

> تأثر الملصق المنبري بالملصق الروسي والألماني والفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية

الإسرائيلي حيز بارز في خطاب الجيش. عام 1972، تصدي الجيش لاعتداء إسرائيلي عند الحدود الجنوبية. صدر عدد خاص للمناسبة، غلافه لوحة لجندي كتبت على ملصق لوحة يظهر الجندي منقذاً يمسح دمعة أم ثكلى. قبله عام 1981، صدر ملصق يقول: «عدو يهددك، خطر يتهددك، الصهيونية التقسيم الطائفية والتوطين احذرهما». قبلهما، كان لمواجهة العدو مضرج بدمائه على أرض المعركة ماسكاً ببندقيته. لم تعكس الأغلفة بين الخمسينيات والسبعينيات أحداثاً فقط، بل قدمت أيضاً أعمالاً فنية وضعها رسامون بارزون منهم ناظم إيراني وبيار صادق وبول غيراغوسيان ووجيه نحلة وإدمون بشعلاني.

الدعاية والإعلانات العسكرية كان لها حيز في الكتاب. في مقابل الإعلان الحالي المصور والمشغول بمؤثرات مشهدية، كان الإعلان في بداياته يقتصر على منشور مباشر وبسيط. نتوقف مثلاً عند إعلان مكتوب يدعو إلى الالتحاق بالسلاح الجوي اللبناني عام 1967 يقول: «كل المهن مفيدة، هل كلها شيقة؟ اقرن الشيق بالمفيد والتحق بالسلاح الجوي اللبناني»!

الانقسامات لم ترحمه

منذ تأسيسه حتى الحرب الأهلية عام 1975، كان خطاب الجيش عبر أدوات إعلامه، مدنياً، بل ورديّاً. الإذاعة والمجلة والمناشير ساهمت في تكريس «كليشيهات» الوجدان اللبناني من لبنان الأخضر إلى العيش المشترك والمحبة والإيمان. ساد ابتعاد تام عن السياسة كأنه جيش لبلد آخر وعودة إلى الموروثات التاريخية كتجربة الأمير فخر الدين الثاني. اللوحات المرسومة التي كانت تتصدر أغلفة مجلة الجيش، كانت تضفي حميمية مع المتلقين، كأنهم أمام لوحة معلقة على جدران منازلهم. عند بداية الحرب الأهلية، حاول الخطاب العسكري النأي بالنفس عن الصراعات والانقسامات الحادة إلى أن أجبرته على التزام الصمت بعد عام واحد، قبل أن يستأنف حضوره نهاية السبعينيات على نحو متقطع. لكن العودة كانت لجيش يحاول أن يبدو جامعاً لكنه لم يفلت من تأثيرات خطاب رئيس الجمهورية كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة. عند انتخاب بشير الجميل ثم شقيقه أمين رئيسين للجمهورية، سادت نغمة «لبنان الـ 10452 كلم». التأثر الصارخ بالانقسامات بلغ ذروته عام 1988 عندما صارت للجيش قيادتان وتالياً مجلتان ترفعان «الشرعية والسيادة» شعاراً لها. جيش اللواء سامي الخطيب استمر في إصدار مجلة «الجيش» الذي يتبرأ من الجيش الآخر، فيما العماد ميشال عون بات يصدر نسخة مختلفة من المجلة توزع في المناطق التي توجد فيها عناصره.

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 1 آب 2018 العدد 3530

مدرسة المشاغبين: عرض صيداوي

بعد أيّام من «حرب أكتوبر» 1973، أبصرت «مدرسة المشاغبين» (كتابة علي سالم، وإخراج جلال الشرقاوي) النور، لتحقق نجاحاً مدوّياً تجاوز حدود المحروسة. وسرعان ما تحوّلت المسرحية الكوميدية إلى علامة فارقة في تاريخ المسرح المصري، وإلى إحدى كلاسيكياته. كان العمل بمثابة شهادة ميلاد للممثل الراحل يونس شلبي الذي تشارك البطولة مع عادل إمام وسعيد صالح وأحمد زكي وهادي الجيار وسهير البابلي وحسن مصطفى وآخرين. وها هو مقهى «ورد» في صيدا يدعو اليوم الأربعاء الناس إلى حضور عرضها الخاص (مسجّل)، في خطوة تشير إلى خط جديد سيسلكه هذا الفضاء لناحية الأنشطة الثقافية.

اليوم الأربعاء ـ 20:00 ـ مقهى «ورد» (صيدا ـ جنوب لبنان). للاستعلام: 70/050696

مكتبة «الحلبي»: حكايات تحت القصف

«نحنا الحكايات...»، هو العنوان الذي اختارته «مكتبة الحلبي» (قصقص ـ بيروت) للنشاط الذي تنظّمه غداً الخميس في مقرّها البيروتي. ضمن أجواء الذكرى الثانية عشرة لـ «حرب تموز» 2006، تدعو المكتبة العريقة التي تأسست في عام 1958 الناس إلى لعب دور الحكواتي. هكذا، سيجتمع الراغبون من مختلف الأجيال مساءً لتشارك قصصهم المرتبطة بالحروب وذكرياتهم المختلفة، المهمة بالنسبة إلى «الذاكرة الاجتماعية ـ الشعبية للمواطنين، بعيداً عن السياسة»، على حدّ تعبير القائمين على المناسبة عبر الصفحة الفايسبوكية الخاصة به.

«نحنا الحكايات...»: غداً الخميس ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «مكتبة الحلبي» (شارع حمد ـ قصقص/ بيروت). للاستعلام: 01/851154

«مونما» وجاد و«الالكترونيك ثالثهما

غداً الخميس، يجتمع الفنان اللبناني جواد نوفل (مونما ـ الصورة) بمواطنه الموسيقي جاد عطوي ضمن حفلة يستقبلها «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي»، ويقدّمان خلالها موسيقى إلكترونية. بعد حرب تموز، أطلق نوفل «مونما» وأصدر ثلاثة ألبومات، قبل أن تكرّ سبحة الإنتاجات داخل لبنان وخارجه. أما عطوي، فيشتهر إلى جانب الموسيقى في مجال التجريب الصوتي، جالت أعماله دولاً مختلفة حول العالم. تنظّم هذه السهرة بالتعاون مع Ruptured، ويعود ريعها لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

حفلة مونما وجاد عطوي: غداً الخميس ـ الثامنة والنصف مساء غد الخميس ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية/ بيروت). للاستعلام: 01/398986

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

الضعيفُ، والأضعَف...

بقدرِ ما أنتَ ضعيفٌ وخائبٌ أيّها الربّ
أنا أَخْيَبُ وأَضْعَف.
الفارقُ الوحيدُ بيننا (أنتَ الضعيفَ، وأنا الأَشَدَّ ضعفاً)
أنّ الجميعَ يَخافونَكَ ويَتَوَسّلون رحمتَكْ،
وأمّا أنا، لآلافِ الأسبابِ والدواعي،
فأخافُ الجميعَ
ولا أحصلُ على رحمةِ أحد.

2017/12/4

وطنٌ، لا أقلْ!..

أمّا وقد صارت «الجهنَّمُ» (صارت وصارت..)
فإذنْ: لن أَقبَلَ بأقلّ مِنْ «وطنْ..».
وإذا لَزِمَ الأمر
سأمحو نفسي عن هذه الخريطةِ الفاسدةْ
وأُعِيدُ أحفاديَ المخذولين
إلى أَدمِغَةِ آبائهم وأرحامِ أمّهاتِهِنّ.
وانتهى!
وطنٌ... لا أَقَلْ!
وطنٌ صالحٌ للحياةِ، والأحلامِ، والسعادةْ.
وطنٌ صالحٌ لاقترافِ الأملْ.

2017/12/4